المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

السياسة الخارجية اليابانية 1868-1922
"دراسة تأريخية"



تأليف:
د. وسام هادي عكار

2021

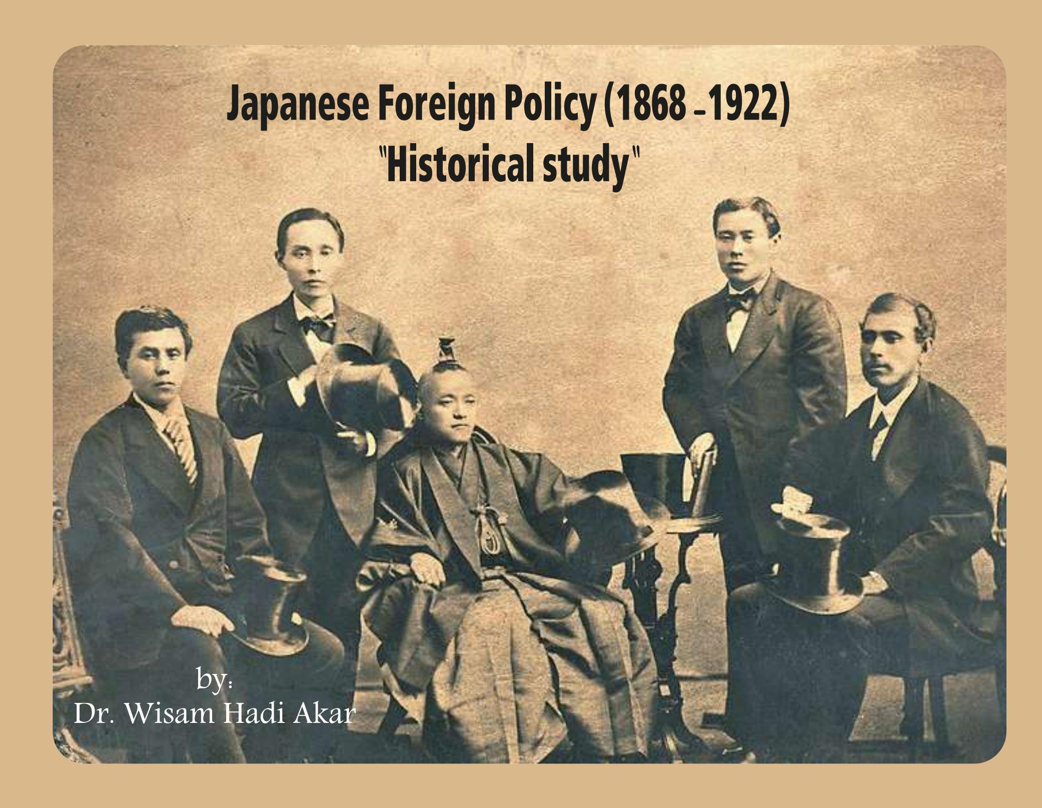
المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا



السياسة الخارجية اليابانية 1868-1922
"دراسة تأريخية"



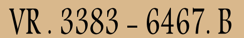
Democratic Arabic Center
Berlin - Germany



Japanese Foreign Policy (1868 -1922)
"Historical study"

by:
Dr. Wisam Hadi Akar





VR . 3383 - 6467. B



DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717



الــنـــــــــاشـــــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: السياسة الخارجية اليابانية (1868-1922) "دراسة تأريخية"

إعداد: د. وسام هادي عكار

ضبط وتدقيق: د. يوسف الرقاي

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6467. B

الطبعة الأولى

فيفري 2021 م





للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

السياسة الخارجية اليابانية 1868-1922

"دراسة تأريخية"

الاستاذ المساعد الدكتور

وسام هادي عكار

قائمة المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
المحتويات	**1**
المقدمة	2
الفصل الاول: مسارات السياسة الخارجية اليابانية (1868-1895)	7
أولاً: المحاولات الدولية لأنهاء العزلة اليابانية (1853-1868)	7
ثانيًا: دور السياسة اليابانية في تعديل المعاهدات غير المتكافئة(1868-1894)	14
ثالثًا: الأطماع اليابانية في كوريا (1894- 1895)	20
الفصل الثاني: سياسة اليابان الخارجية حيال الدول الكبرى(1895-1914).	34
أولًا: العلاقات اليابانية – البريطانية (1895-1914)	34
ثانيًا: العلاقات اليابانية – الروسية (1895-1914)	39
ثالثًا: العلاقات اليابانية –الأميركية(1895-1914)	51
الفصل الثالث: السياسة الخارجية اليابانية (1914-1922)	59
أولًا: السياسة اليابان أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)	59
ثانيًا: دور اليابان في مؤتمر الصلح (1919-1920)	71
ثالثًا: موقف اليابان من مؤتمر واشنطن البحري (1921- 1922)	81
الخاتمة	94
الملاحق	99
قائمة المصادر	117

المُـــــــقدمة

تُعد السياسة الخارجية نشاط سياسي يمتد خارج الحدود الاقليمية للدولة، وان هذا النشاط هو في الواقع سلوك، أو جملة اجراءات سلوكية مبعثه عنصران يأخذان صيغة المبادرة (فعل) أو الاستجابة (ردة فعل) على محفّز خارجي ، إلَّا أنَّ هذا السلوك قد يكون متأثرًا أحيانًا بظروف البيئة الداخلية، أو قد يكون نتيجة لعوامل البيئة الخارجية بكل ضغوطها ومكوناتها، أو يكون نتاج الاثنين معًا. الى جانب ذلك، يمكن القول ان السياسة الخارجية هي عملية دينامية متصلة ومستمرة غايتها تحقيق المصلحة القومية عن طريق توظيف ادوات عدة، سياسية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية، وبطبيعة الحال لا تخرج السياسة اليابانية عن هذا الإطار.

وبهذا الصدد، بدتْ الدبلوماسية اليابانية تتعامل مع العالم الخارجي في منتصف القرن التاسع عشر، وكانت بدايتها قلقة ومضطربة؛ لأنها جاءت بعد قرنين من الانعزال التام عن العالم الخارجي، إذ منحها موقعها الجُغرافي نوعًا فريدًا من العزلة السياسية أتاح لليابان الابتعاد عن المشكلات الخارجية التي تعرضت لها القارة الأسيوية عبر التأريخ. لذا، تميز عهد الإمبراطور (موتسوهيتو Mutsuhito 1868-1912)، الذي عُرف بـ(ميجي Meiji- الحكم المستنير)، بالانفتاح والتحديث، إذ أضحتْ اليابان دولة عصرية ذات مؤسسات متطورة وصناعات حديثة، بفضل الإصلاحات الدستورية التي شملت مجالات الحياة كافه. وبما أن الإصلاح يعني من وجهة نظر اليابانيين، أساس التعلم قدر المستطاع من الغرب، واستيعاب الدروس منه بالسرعة الممكنة، لذا تهيأت لليابان نخبة مميزة من الشخصيات الذين أعجبوا بالحضارة الغربية، ونهل عدد منهم من علومها وتشبعوا بثقافتها، وآمنوا بالإصلاح عن طريق الاقتباس من تلك الثقافات والعلوم، وتطبيق ما يتواءم منها مع عادات وتقاليد الشعب الياباني.

جاءت هذه الدراسة لتُميط اللثام ولو بشكل موجز عن السياسة الخارجية اليابانية، إذ حددتْ المدة الزمنية لها بين عاميّ(1868-1922)، إذ ركز التأريخ الأول على دور الإمبراطور ميجي الذي تسنم الحكم عام 1868، في تغيير مسار السياسة الخارجية اليابانية من العزلة إلى الانفتاح بعد التخلص من المُعاهدات غير

المتكافئة التي عقدتها الدول الغربية معها قبل عام 1868، فتحولت اليابان إلى دولة استعمارية تسعى لفرض هيمنتها السياسية على منطقة الشرق الأقصى عن طريق الحروب، كما حصل في حربها مع الصين عام 1894، ومع روسيا عام 1905، بهدف الاستحواذ على كوريا ومناطق آخر في جنوب شرق آسيا. أما التأريخ فقد ركزَ على تأثير نتائج مؤتمر واشنطن عام 1922 على السياسة الخارجية اليابانية .

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وعدد من الملاحق. تطرق الفصل الأول إلى مسارات السياسة الخارجية اليابانية للأعوام (1868–1895) وضم ثلاثة محاور تناول الأول المحاولات الدولية لأنهاء العزلة اليابانية للمدة(1853–1868)، في حين ناقش المحور الثاني دور السياسة اليابانية في تعديل المعاهدات غير المتكافئة للأعوام (1868–1894)، بينما أوضح المحور الثالث الأطماع اليابانية في كوريا (1894– 1895)، وناقشنا فيه طبيعة العلاقات اليابانية – الكورية حتى عام 1894، والحرب اليابانية – الصينية 1894–1895.

تتبع الفصل الثاني إلى دراسة سياسة اليابان الخارجية حيال الدول الكبرى (1895–1914) وجاء في ثلاثة محاور أوضح الأول العلاقات اليابانية– البريطانية، في حين درس المحور الثاني العلاقات اليابانية – الروسية، بينما ركز المحور الثالث على طبيعية العلاقات اليابانية –الأميركية في تلك المدة.

خُصصَ الفصل الثالث لمُناقشة السياسة الخارجية اليابانية (1914–1922) وجاء في ثلاثة محاور أيضًا، أوضحَ الأول السياسة اليابانية أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، وبيّن الثاني دورها في مؤتمر الصلح (1919–1920)، في حين عالج المحور الثالث موقف اليابان من مؤتمر واشنطن البحري 1921–1922، إذ تناولنا فيه اسباب انعقاد المؤتمر، ومُقررات مؤتمر واشنطن وتداعياته على اليابان.

ركنت هذه الدراسة إلى مجال الدراسات التأريخية، وفي ذلك إعتمد الباحث على المنهج التأريخي الوصفي التحليلي، أخذًا بالحسبانِ الموائمة ما بين التسلسُل التأريخي ووحدة الموضوع، ساعيًا التوصل إلى إجاباتٍ موضوعيةٍ تشكل بمُجملها هدف الدراسة.

اعتمدتْ الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة كان في مقدمتها الكتب الأجنبية منها:

James William Morley, Japan s Foreign Policy 1868-1912; Richard Storry, A History of Modern Japan; Herbert H. Gowen , An Outline History of Japan ;W.G. Beasley, The Japanese Experience: A short History of Japan; Edwin O. Reischauer & Albert Mcraig, Japan Tradition and Transformation.

فضلًا عن عدد من الكتب العربية والمُترجمة منها: جلال يحيى، الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، وآرثر تيدمان، اليابان الحديثة، وفوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان(1853–1972) وحسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات اليابانية–الامريكية 1850–1922. بينما شكلتْ الرسائل والأطاريح الجامعية رافدًا مهمًا للدراسة منها: رسالة أحمد أمير إسماعيل، الحركة الإصلاحية في اليابان(1868–1912)، ورسالة أحمد حسين مولى الساعدي، العلاقات السياسية اليابانية– البريطانية 1894–1902، واطروحة الدكتوراه لأسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية–اليابانية، واطروحة صلاح خلف مشاي، سياسة الصين تجاه القضية الكورية، واطروحة منتهى طالب سلمان، العلاقات اليابانية – الأميركية (1919 – 1939).

تعُدّ الموسوعات من المصادر المُهمة التي أعتمدها الباحث على نحو كبير، إذ لا يمكن لأيّ باحث في الشأن الياباني الاستغناء عن الموسوعة اليابانية بأجزائها الثمانية، فضلاً عن (فهرس Index) التي جاءت جميعها تحت عنوان Kodansha Encyclopedia of Japan الصادرة عن مؤسسة كودانشا في طوكيو عام 1983، التي تُعدّ العمود الفقري في تعريف أغلب الشخصيات اليابانية الواردة في الدراسة، فضلاً عن إحتوائها على معلومات وافية ودقيقة عن الأوضاع العامة في اليابان. علاوةً على الموسوعتين البريطانية The New Encyclopaedia Britannica الأميركية New Age Encyclopedia، إذ لا يمكن للباحث الاستغناء عنهما، لما احتوتاه من معلومات تأريخية تفصيلية موثق بدقتها علميًا وأكاديميًاً وقد أفادتا الباحث في تعريف العديد من الشخصيات والمُصطلحات الواردة في الدراسة.

وأخيراً وليس آخراً، يُعتقد أن البحث في موضوعات هذه الدراسة يتحمل الصواب مثلما يتحمل الخطأ، وفي الحالتين ستكون آراء وانتقادات من سيتكبد عناء قراءتها موضوع قبول واحترام، ما دام الهدف إثراء المكتبة العربية بالعلم والمعرفة.

الفصل الاول: مسارات السياسة الخارجية اليابانية (1868–1895)

أولاً: المحاولات الدولية لأنهاء العزلة اليابانية (1853–1868)

ثانيًا: دور السياسة اليابانية في تعديل المعاهدات غير المتكافئة(1868–1894)

ثالثًا: الأطماع اليابانية في كوريا (1894– 1895)

الفصل الاول: مسارات السياسة الخارجية اليابانية (1868-1895)

أولاً: المحاولات الدولية لأنهاء العزلة اليابانية (1853-1868)

بدثْ الدبلوماسية اليابانية تتعامل مع العالم الخارجي في منتصف القرن التاسع عشر، وكانت بدايتها قلقة ومضطربة؛ لأنها جاءت بعد قرنين من الانعزال التام عن العالم الخارجي. وقبل التطرق إلى السياسة الخارجية اليابانية، فمن الأهمية بمكان الاطلاع بشكل موجز على بعض تلك المُحددات التي أثرت بشكل مُباشر بتلك السياسة.

وبهذا الصدد، يُعد الموقع الجغرافي من أهم المُحددات المؤثرة في سياسة الدولة وقوتها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، اذ يمنحها القوة والمكانة الدولية اذا استثمرت هذا الموقع من اجل تحقيق اهدافها الخارجية، وذلك ما انطبق على اليابان التي استثمرت موقعها الجغرافي في تنفيذ سياستها التوسعية حتى عام 1945.

عُرِفتْ اليابان منذ بداية نشأتها بـ(نِيبُّونْ Nippon)، أو(نِيهُونْ Nihon)[1] ، وتقع قبالة سواحل أقصى شرق آسيا إلى الشرق من شبه الجزيرة الكورية، بين شمال المحيط الهادئ الشمالي وبحر اليابان، وهي دولة بحرية جزرية، تضم نحو 3918 جزيرة، منها600 جزيرة فقط مأهولة بالسكان، أما الباقي فهي جزر صخرية غير صالحة للاستيطان البشري، تُشكل أرخبيلاً جبليًا على شكل هلال[2]، يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بطول3800 كم، بين دائرتي عرض30° و45° شمالاً وخطي طول135° و145° شرقاً [3].

تبلغ مساحة اليابان نحو 377,708 كم²[4]، وتشغل تلك المساحة أربع جزر رئيسة هي(هونشو Honshu) في وسط اليابان وتُعدّ من أكبر جزرها، إذ تبلغ مساحتها 231,012 كم²، وهو ما يُشكّل نحو 61% من مساحة اليابان، وتتقسم أراضيها إلى أربع وثلاثين مقاطعة إدارية[5]، و(هوكايدو Hokkaido) وتقع في أقصى الشمال، وتمثل ثاني أكبر جزر اليابان تبلغ

(1) وهي تسمية صينية الأصل تتألف باللغة اليابانية من رمزين هما(ني 日) ومعناهُ الشمس، و(هون 本) ومعناهُ المنبع أو الأصل، وبذلك تعني أصل الشمس أو بلاد الشمس المشرقة. في حين اشارت مصادر أخرى إلى أن اليابانيين هم الذين أطلقوا التسمية لاعتقادهم بأن الأسرة الإمبراطورية تنحدر من سلالة الشمس.

Edmond Papinot, Historical and Geographical Dictionary of Japan,(Tokyo, Kodansha International, 1972),p. 443.

(2) مصطفى كامل، الشمس المشرقة، ج1، (القاهرة، مطبعة اللواء، 1904)، ص23.

(3) دعد بومهلب عطا الله، اليابان من الشروق إلى السطوع. (الجيوسياسية اليابانية المعاصرة)، (بيروت، مكتبة لبنان، 1994)، ص26 .

(4) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.4,1st.ed, (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983), p.2.

Joseph M. Geodertier, A Dictionary of Japanese History, 1st.ed., (New York, Walker Weatherhill ,1968), pp. 88-89.

(5) محمد خميس الزوكه، آسيا. دراسة في الجغرافية الإقليمية،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992)، ص 243.

مساحتها83,517 كم2، وهو ما يُشكّل نحو 22% من المساحة الكلية، إذ تضم عدد من القمم الجبلية التي يتجاوز أرتفاع كل منها1800م فوق مستوى سطح البحر، يتخللها نهر (اشيگاريجاوا Ishikarijawa) الذي يُعد من أطول انهار اليابان(1).

اما ثالث جزر اليابان فهي(كيوشو Kyushu) وتقع في أقصى الجنوب، وتبلغ مساحتها42,129 كم 2 وهو ما يُشكّل نحو 11% من مساحة اليابان وتقسم إلى سبع مقاطعات إدارية. في حين تقع (شيكوكو Shikoku) في الجنوب الشرقي، وهي أصغر الجزر الأربعة الرئيسة في اليابان، إذ تبلغ مساحتها 18,800كم2، وهو ما يُشكّل نحو 5 % من مساحة اليابان، وتقسم إلى أربع مقاطعات إدارية، إذ شكلتْ تلك الجزر نحو 99,4% من إجمالي مساحة اليابان، أما باقي المساحة فتتألف من مقاطعة تضم مجموعة جزر صغيرة ومنعزلة في أقصى الجنوب، تعرف بـ(أوكيناوا Okinawa) وتبلغ مساحتها نحو 2,250 كم2(2).

أدى موقع اليابان الجزري، إلى عدم ارتباطها بحدود يابسة مع دول الجوار، إذ يحدها من الغرب بحر اليابان، الذي يفصلها عن الشواطئ الشرقية للاتحاد السوفيتي وشُبه الجزيرة الكورية، ومن الشمال بحر (أوكهوتسك Okhotsk) وخليج (لا بيروز La Perouse)، الذي يفصلها عن جزيرة (سخالين Sakhalin)، بينما يشغل المحيط الهادئ حدود اليابان الجنوبية والشرقية(3).

نتيجة ذلك، فإن أقرب حدود يابسة لليابان تبعُد أكثر من 450 كم تلك التي تفصلها عن كوريا، وأكثر من 1200 كم تفصلها عن الشواطئ الصينية، إذ منحت تلك الصفة الجغرافية نوعًا فريدًا من العزلة السياسية أتاح لليابان الابتعاد عن المشكلات الخارجية التي تعرضت لها القارة الأسيوية عبر التأريخ (4).

لاشك ان حجم السكان يُمثل محددًا مهمًا لتنفيذ تطلعات السياسة الخارجية لأيَّ دولة. لذا، استطاعت اليابان من استثمار رأس المال البشري في تطوير قدرتها العسكرية والاقتصادية مما أنعكس إيجابًا على سياستها الخارجية. وبهذا الشأن، شهدت اليابان منذ عام 1868، زيادة مطردة في عدد السكان؛ بفعل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتشجيع الحكومة على زيادة عدد القوى العاملة المُنتجة العسكرية معًا(5). ويبيّن الجدول الآتي الزيادة في عدد اليابانيين للمدة 1871–1912.

---

(1) وسام هادي عكار عظيم ، تطور سياسة اليابان الإقتصادية (1952–1973) " دراسة تأريخية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد، 2014، ص 11–12.

(2) حسن السيد أحمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية. آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، ج1، ط2، (القاهرة، مؤسسة الثقافية الجامعية، 1974)، ص491–492؛ وزارة الخارجية اليابانية، حقائق عن اليابان، الطبيعة الجغرافية، الحلقة الأولى، (مكتب الاستعلامات والشؤون الثقافية، د . ت)، ص2.

(3) Kenji Mahi, Japanese Politics-Geographical, (Tokyo, Perspective Foreign Press Center, 1981), pp. 13-14.

(4) The New Encyclopaedia Britannica,Vol.6,15th.ed, (Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), p. 496; Isida Ryuziro, Geography of Japan, (Tokyo, Kokusai Bunka Shinkokai, 1961),p.12.

(5)مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث 1853–1945. التحدي والإستجابة،(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 98–99.




جدول رقم (1)
عدد سكان اليابان(1871–1912)[1]

العام	عدد السكان
1871	33.110.825
1875	34.338.404
1880	36.358.944
1885	38.151.217
1890	40.453.461
1895	44.620.620
1900	47.656.853
1903	49.758.216
1912	52,200,000

فضـلاً عن ذلك، ثمة محددات آخر أسهمتْ بشكل مباشر في صنع القرار السياسي الياباني، منها المُحددين الإقتصادي العسكري، الذيّن كان لهما أثر بالغ في انفتاح اليابان على العامل الخارجي ورغبتها في التوسع الإقليمي في جنوب شرق آسيا. وسنتطرق لاحقًا إلى أثر كل مُحدد في السياسة الخارجية اليابانية.

أما فيما يتعلق بالمحاولات الدولية لأنهاء العزلة اليابانية (1853–1868)، فقد أتبعتْ اليابـان للمـدة (1639 –1853) سياسـة العزلـة، التـي عُـرف بـ(ساكوكو Sakoku) أي (العزلـة الوطنية National Seclusion)[2]، التي بدت عقب أصدر (الشوگون Shogun) (إياسو توكوگاوا Ieyasu Tokugawa 1543–1616)[3]، مرسوماً عام 1614، يحظر فيه الديانة المسيحية وأمر بطرد المبشرين من اليابان، ثم أردفها القائد (إيميتسو توكوگاوا Iemitsu Tokugawa 1604–1651) بخمسة مراسيم أخرى، هدفت الأربعة الأولى منها– التي صدرت على التوالي في نيسان1633، تموز 1633، تموز 1635، حزيران1636– إلى تضييق الخناق على المُبشرين وإضطهاد النصارى اليابانيين، غير إنها لم تقتصر على ذلك؛ بل تعدته إلى إجراءات هدفت إلى

(1)أحمد أمير إسماعيل، الحركة الإصلاحية في اليابان(1868–1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص 325.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan , Vol.7, p.3.

(3)يُعد إياسو توكوگاوا مؤسس أسرة توكوگاوا التي حكمت اليابان نحو 250 عامًا، والشوگون يعني الحاكم العسكري الأعلى. يُنظر:
Kodansha Encyclopedia of Japan , Vol.8, pp.46-47.




تقييد سفر اليابانيين إلى الخارج، ومراقبة التجارة بمنع السفن اليابانية من السفر إلى الموانئ الأجنبية، إلا بأذن مسبق من الشوكون[1].

شكلتْ تلك الخطوات إجراءات ضرورية في نظر أسرة توكوگاوا ، لتحقيق هدفين مهمين الأول: قطع الاتصالات ما بين العناصر المتمردة داخل البلاد، ورجال (الساموراي Samurai) [2] الذين هربوا خارج البلاد، ومنع إقامة أي تحالف سياسي بينهما، والثاني: إيقاف البعثات التبشيرية من دخول البلاد لمنع تأسيس طلائع لغزو أجنبي للبلاد، وتشكيل ولاءات تُسهم في شق عصا الطاعة على الأُسرة الإمبراطورية[3].

تُوجتْ تلك السياسة بمرسوم آخر صدر في الرابع من آب 1639، نصّ على طرد التجار الأجانب، ومنع سفنهم من الرسو في الموانئ اليابانية، باستثناء الصينيين، والهولنديين في جزيرة(دجيما Dejima) الإصطناعية الواقعة عند ميناء ناكازاكي والمنفذ التجاري الوحيد لليابان مع العالم الخارجي آنذاك. ولعل السبب في سماح اليابان للتجار الصينيين والهولنديين حصرًا، لأن الأوليين أقرب الشعوب إلى اليابان حضارة وثقافة، أما الآخرين فهم لم يمزجوا بين التجارة والتبشير [4].

لم تكن العزلة اليابانية الطوعية دون ثغرات؛ بل أخترقت بين الفينة والأخرى على نطاق محدود، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كسرها عام1791، عندما حاولت دون جدوى عقد اتفاقية تجارية، وفعلت روسيا القيصرية مثلها عام1840، ونالت المصير نفسه[5].

ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يّعد بإمكان اليابان الاستمرار في عزلتها، بفعل تزايد أهميتها للغرب، لاسّيما لصيادي الحيتان وأصحاب السفن، الذين كانوا بحاجة إلى موانئها للتموين وإصلاح السفن، فضلًا عن تأثير التطورات الخارجية على الرأي العام الياباني، منها هزيمة الصين في(حرب الأفيون الأولى Opium War 1839–1842)، والنتائج التي ترتبت عنها[6]، وامتداد النفوذ الروسي إلى أراضي(سيبيريا Siberia) في الجزء الشرقي والشمال الشرقي

---

(1) Ono Azusa, Intellectual Change and Political Development in Early Modern Japan, (London, Dickinson University Press, 1953), pp. 155-157.

وللاطلاع على مرسوم العزلة عام 1636. يُنظر ملحق رقم(1)

(2)هُم المُحاربين القُدماء في اليابان التي ظهروا إثر زيادة حاجة الإقطاعيين لحماية مُمتلكاتهم، الذين أصبحوا بمرور الزمن الحُكام الفعليين للأقاليم، وامتيازات تلك الطبقة باهتماماتها الثقافية وتأثيرها في المُجتمع الياباني. يُنظر:

عباس كاظم عباس، الساموراي ودورهم السياسي والعسكري والثقافي في اليابان حتى عام 1868م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلية التربية ابن رُشد للعلوم الإنسانية، بغداد، 2013، ص20–25.

(3)منتهى طالب سلمان، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2010)، ص92–95.

(4)ك. م. پانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة، دار المعارف، د.ت)، ص226–227.

(5) Inoue Mitsusada, Introduction to Japanese History Before the Meiji Restoration, 2 nd. ed.,(Tokyo, Kokusai Bunka Shinkokai, 1968),p.89.

(6)نشبت حرب الأفيون بين بريطانيا والصين بسبب القيود التي فرضتها الحكومة الصينية على دخول الأفيون، إذ هزمت الصين ووقعت في أثرها على معاهدة(نانكنغ Nanking) في 29 آب1842، التي= =حصلت



من روسيا، وجزر (الكوريل(Kuri) الأربع وهي (إيتوروفو(Etorofu)، (كوناشيرى Kunashri)، (شيكوتان(Shiiotan)، (هابوماى(Habomai)، القريبة من حدود اليابان الشمالية[1].

تزامن ذلك مع تزايد فيه إهتمام الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأقصى، إثر أبرام إتفاقية تجارية مع الصين عام1844، نالت بموجبها عددًا من الامتيازات التجارية والكمركية ، إستيلائها على (كاليفورنيا California) عام1844، فأصبح للولايات المتحدة الأميركية شواطئ على المحيط الهادئ. وفي غضون ذلك برزت المصالح الأميركية في اليابان، لأن سفنها التجارية الناقلة للفراء وصيد الحيتان، بين المحيط الهادئ والصين تجنبت السواحل اليابانية، بسبب المعاملة السيئة التي يتلقاها البحارة الأميركان الناجون من السفن الغارقة قرب تلك السواحل، فضلًا عن ظهور السفن البخارية وحاجتها الماسة إلى محطات لتزودها بالفحم والمؤن[2]. وعليه، قررت الولايات المتحدة الأميركية فتح باب اليابان عنوة وكسر عزلتها خدمة لمصالحها السياسية والإقتصادية.

وفي ضوء ذلك، أرسل الرئيس الأميركي(ميلارد فيلمور Millard Fillmore 1850-1853)[3] ، حملة بحرية إلى اليابان في الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1852، قوامها أربع سفن على متنها 560 بحاراً، بقيادة العميد البحري (ماثيو كالبريث بيري Matthew Calbraith Perry 1794-1858)[4] ، وعند وصول الحملة في الثامن من تموز 1853، رست عند ساحل قناة(أوريگا Uraga) المؤدي إلى العاصمة أيدو حينذاك، وقد حمل بيري معه رسالة من الرئيس الأميركي إلى الإمبراطور (كوميه Kōmei 1846- 1867) تسلمها عنه الشوگون(إيسيادا Iesada 1824-1858)، تضمنت إقامة علاقات تجارية متبادلة بين الولايات المتحدة الأميركية

بموجبها بريطانيا على إمتيازات مُهمة، أبرزها تنازل الصين عن ميناء هونغ كونغ وتخفيض الضرائب على البضائع البريطانية إلى 5%، وفتح خمسة موانئ رئيسة في الصين وهي(كانتون وآموي وفوتشو وتنجو وشنغهاي)، ودفع الصين 21مليون دولار تعويضاً للحرب. يُنظر:

نادية كاظم محمد العبودي، تطور الأوضاع السياسية الداخلية في الصين 1850-1911، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص29-40.

(1)فرحات زيادة وإبراهيم فريجي، تاريخ الشعب الأميركي، (بيروت، المطبعة الأميركانية، 1946)، ص282.

(2)منتهى طالب سلمان، دراسات وثائقية في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر1500-1980، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2010)، ص130-131.

(3)الرئيس الثالث عشر للولايات المتحدة الأميركية ولد في السابع من كانون الثاني1800 في ولاية نيويورك، درس المحاماة وعمل بالسياسة وأُنتخب أربع مرات لعضوية الكونغرس، عمل على تطوير الوضع الداخلي الأميركي، وكان أول من سعى إلى التوسع غربًاحتى ساحل المحيط الهادي، توفى في الثامن من آذار 1874.

New Age Encyclopedia,Vol.7, 18th. ed., (Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980), pp.111-112.

(4)ضابط بحري أميركي، عمل قائدًا للبحرية الأميركية للأعوام 1837-1840، وقاد السفن التجارية نحو أفريقيا، ونجح في قيادة الأسطول العسكري الأميركي في حرب المكسيك 1846-1848، تميز بانضباطه الشديد، وأرتبط اسمه بتاريخ آسيا لما كان للحملة التي قادها من تأثير كبير في تاريخ اليابان.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.6,pp.177-178.



واليابان، عن طريق فتح موانئ اليابان أمام السفن الأميركية، وتقديم المساعدة للبحارة الأميركيين الذين تتضرر سفنهم قبالة الشواطئ اليابانية، والسماح للسفن التجارية الأميركية بالرسو عند الموانئ اليابانية، من أجل التزود بالفحم والطعام والماء لقاء أجر مالي(1) . ولم تخلُ الرسالة من تهديد مبطن لليابان عندما ورد فيها " **أن فتح الموانئ أمام السفن التجارية حق مشروع نُطالب به وليس امتياز تقدمه اليابان**". كما أكد بيري أنه سيعود في العام القادم لعقد معاهدة تجارية مع اليابان (2).

من جهتها ناقشت الحكومة اليابانية محتويات الرسالة، وقررت الاحتفاظ بعلاقة سلام مع الولايات المتحدة الأميركية، إذ أدركتْ أن الخيار العسكري سيعرض الدولة للمخاطر. بفعل البون الشاسع بين القدرات العسكرية اليابانية ونظيرتها الأميركية، فإذا ما أقدمت اليابان على اتخاذ قرار الحرب فأنها ربما ستهزم لسهولة فرض الحصار عليها، وبذلك فأنها أمام خيارين إمَّا الاستسلام أو التدمير الشامل وفي كلتا الحالتين ستتعرض الدولة للتدخل والاحتلال الأجنبي(3).

وفي شباط 1854، عاد بيري إلى اليابان وبرفقته ثماني سفن حربية، واضعًا اليابانيين أمام خيارين لا ثالث لهما، أما عقد معاهدة أو الحرب، وبعد مفاوضات دامت ثلاثة وعشرين يومًا، توصل فيها الطرفان في الحادي والثلاثين من آذار 1854، إلى أبرام معاهدة (كاناگاوا Kanagawa) نسبة إلى المدينة الواقعة جنوب اليابان، تضمنت أثنى عشر بندًا، جاء في أبرزها:

1- فتح موانئ(شيمودا Shimoda) في الشرق، و(هاكوداته Hakodate) في الشمال، و(ناها Naha) في الجنوب أمام السفن الأميركية، لتأمين تزويدها بالوقود والماء والغذاء. على أن اختيار تلك الموانئ استند إلى أهمية مواقعها على طول السواحل اليابانية، من هوكايدو بالشمال إلى أوكيناوا في أقصى الجنوب.
2- مساعدة البحارة الأميركيين الذين يلجؤون إلى الموانئ اليابانية بصورة اضطرارية ومعاملتهم معاملة حسنة.
3- الموافقة على استقرار قنصل أو وكلاء أميركيين في ميناء شيمودا، وتسوية المشاكل التجارية عن طريق المفاوضات، مع السماح بتبادل العملات الذهبية والفضية والبضائع عن طريق المقايضة.
4- تعهدتْ الحكومة اليابانية بمنح الولايات المتحدة الأميركية الأمتيازات نفسها التي تمنحها لأيَّ دولة أخرى دون إبطاء أو تفاوض بشأنها(4).

لم يكن المسعى الأميركي بعيدًا عن تحركات السياسة الأوربية، التي دأبت هي الأخرى على ترسيخ نفوذها في الشرق الأقصى، لاسّيما بريطانيا التي سعت الى توسيع نفوذها عقب انتصارها في حرب الافيون، بما جعلها تأخذ زمام المبادرة في قيادة التوجه الأوربي نحو اليابان, لذا لم تترك الفرصة تفلت من يدها لفرض امتيازاتها، فوقعتْ معها معاهدة في الرابع عشر تشرين

---

(1) G.A. Ballard, The Influence of The Sea on The Political History of Japan, (London, John Murray, 1921), pp.31-32.

(2) Kiichi Aichi, Japan's Legacy and Destiny of Change, "Foreign Affairs",Vol.48,No.1, ,(October 1969) p.21.

(3)سلمان، موجز تاريخ آسيا، ص99.

(4)عظيم، المصدر السابق، ص 31-32.



الاول 1854، كما وقعت روسيا في السابع من شباط 1855، وهولندا في كانون الثاني1856 مُعاهدات مماثلة مع اليابان منحتهم عددًا من الأمتيازات التجارية والبحرية [(1)].

يظهر إنَّ الولايات المتحدة الأميركية لم تكتفِ بمعاهدة كاناگاوا؛ بل سعت إلى ترسيخ أقدامها في اليابان بإبرام معاهدة ثانية. وفي غضون ذلك نجح (تاونسند هاريس Tawnsend Harris 1804–1878)[(2)] ، الذي عُين في تموز 1856 أول قنصل أميركي عام في مدينة شيمودا في عقد معاهدة جديدة عُرفت بمعاهدة (هاريس) للصداقة والتجارة في التاسع والعشرين من تموز 1858، تضمنت أربعة عشر بنداً، جاء في أهمها:

1- تحديد سقف الضريبة الكمركية على مستوردات اليابان بما لا يزيد عن 5% ، فضلًا عن تعيين ممثلين دبلوماسيين أميركان في جميع المدن والموانئ المسموح للأجانب التجارة فيها.
2- فتح مينائي مدينة ناكازاكي و(هيوغو Hyogo) غرب جزيرة هونشو) للتجارة، مع الموانئ التي أُقرت في معاهدة كاناگاوا، فضلاً عن ضمان حرية التنقل للرعايا الأميركيين داخل اليابان، والسماح لهم بممارسة عباداتهم دون تدخل من السلطات اليابانية.
3- أكدت المعاهدة على إمكانية قيام رئيس الولايات المتحدة الأميركية بدور الوساطة مع الدول الغربية، في حالة وقوع نزاع بينها وبين اليابان.
4- منح اليابان الأولوية في شراء السفن الحربية والأسلحة من الولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب حقها في استقدام العلماء والخبراء والمستشارين العسكريين الأميركيين[(3)].

وخشيَة من إنفراد الولايات المتحدة الأميركية باليابان، غدتْ المعاهدة أنموذجاً لسبع معاهدات مماثلة وقعت مع قوى أوربية، هي هولندا وروسيا وبريطانيا على التوالي في الثامن عشر والتاسع عشر والسادس والعشرين من آب1858، ومع فرنسا في التاسع من تشرين الأول من العام نفسه، ومع البرتغال في الثالث من آب 1860، ومع بروسيا في الرابع والعشرين من كانون الثاني 1861، ومع سويسرا في السادس من شباط 1864 ، والتي عُرفت بـ(المعاهدات غير المتكافئة Unequal Treaties) أو(أنسي كانين Ansei Gannen) إذ أظهرت مدى ضعف اليابان وسَّوغت ظهور معارضة داخلية سعت إلى التخلص من حكم أسرة توكوگاوا [(4)].

وفي أثر تلك المعاهدات، أشتدت حركة المطالبة الشعبية المناهضة للوجود الأجنبي في اليابان، فظهرت إتجاهات دعت إلى التحديث كوسيلة لتقوية اليابان في مواجهة التدخل الأجنبي،

---

(1)پانيكار ، المصدر السابق، ص214.

(2)تاجر وسياسي أميركي، ولد في نيويورك عام 1804 وأصبح عضوًا في الحزب الديمقراطي، توجه إلى الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ بحثًا عن فرص تجارية هناك، وتمكن بواسطة علاقته الحزبية من الحصول على فرصة عمله الدبلوماسي في اليابان، توفى عام 1878.
New Age Encyclopedia,Vol.8, p.313;The New Encyclopaedia Britannica, Vol.5, p.720.

(3) David J. Lu (ed.), Japan A Documentary History, (New York, M.E Sharpe Inc., 1997), pp.289-291.

(4) Donald Keene, Emperor of Japan: Meiji and his world 1852-1912 (New York, NY: Columbia University Press, 2002), pp.56-82.




مع تركيز السلطة بيد الإمبرطور دون الشوگون، ورفعت شعار (وقروا الإمبراطور وأطردوا البرابرة (Revere the Emperor Expel the Barbarians) أو(سونو جوي Sonnō Jōi)[1]. نتيجة ذلك، ظهر صراع جسده ثلاثة أطراف هم القادة العسكريون الذين ساندوا أُسرة توكوگاوا،[2] في حين مثل الثاني حكام الأقطاعيات وموظفي الإمبراطور الذين عارضوا أُسرة توكوگاوا، أما الطرف الثالث فهم أصحاب المبادئ السامية من الساموراي المصلحين الرافضين للتدخل الأجنبي[3].

وفي خضم تلك التطورات وإرهاصاتها التي إختارت اليابان فيها طريق التحديث لم تكن صيدًا سهلًا لتقع في شرنقة(التغريب Westernization)، إذ أسهمت على نحو فاعل في الأخذ بعوامل الإصلاح والتحديث في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر لتشهد نموًا إقتصاديًا، جسدته التطورات التقنية والصناعية، إلى جانب التحولات السياسية التي نَظَرْ لها وقادها رموز اليابان من مفكرين ونخب إجتماعية وسياسية، بعد تحررها من تبعات المرحلة السابقة لتتمكن بذلك من توظيف الآثار السلبية المُحتملة للمُعاهدات غير المتكافئة، باتجاه درء المخاطر ومنع الرضوخ إلى القوى الغربية. وعلى نحوٍ عام، شكل ذلك مُنعطفًا تأريخيًا أُسدل فيه الستار على أُسرة توكوگاوا ، لتطل اليابان على مرحلة جديدة لرسم معالم مُستقبلها بعد أن أعادت السلطة الفعلية إلى الإمبراطور.

ثانيًا: دور السياسة اليابانية في تعديل المعاهدات غير المتكافئة(1868–1894).

تميز عهد الإمبراطور(موتسوهيتو Mutsuhito 1868–1912)[4] ، الذي عُرف بـ(ميجي Meiji– الحكم المستنير)، بالإنفتاح والتحديث، إذ أضحتْ اليابان دولة عصرية ذات مؤسسات متطورة وصناعات حديثة، بفضل الإصلاحات الدستورية التي شملت مجالات الحياة كافه[5].

---

(1) W.G. Beasley, The Japanese Experience: A short History of Japan, Berkeley, University of California Press, 1999), pp. 189-196.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan,Vol.7,pp.160-161.

(3)عظيم، المصدر السابق، ص145.

(4)هو الإمبراطور (122) في سلسلة اباطرة اليابان، ولد في 3 تشرين الثاني1852، وهو ابن الإمبراطور كوميه، أصبح ولياً للعهد في 10تموز1860، وتولى الحكم في 13كانون الثاني 1867إستثمر موتسوهيتو إستقالة الشوگون (يوشينوبو Yoshinobu 1837–1913)، الملقب بـ(كيكي Keiki)، فقام بإنقلاب بالقصر الإمبراطوري في 3 كانون الثاني1868، أدى إلى إلغاء حكم الشوگونات، وتسلم السلطة الفعلية في 31 تشرين الأول 1868.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5, pp. 153-163.

(5)وصفت عدد من المصادر عملية الاصلاح والتحديث الدستوري في اليابان، بـ (ثورة Revolution)، مفسرة ذلك بأن التاريخ الإجتماعي هو سجل للثورات التي تؤدي إلى تقدم الأنسانية، مُشيرةً إلى خمس= =ثورات عالمية في التأريخ الحديث كان لها تأثير على تلك الدول وعلى محيطها الأقليمي والدولي وهي (الثورة الأميركية 1776، الثورة الفرنسية 1789، ثورة ميجي 1868، الثورة الصينية عام1911، وأخيراً الثورة الإشتراكية في روسيا عام1917. يُنظر: ناغاي ميتشيو وميغال أوروتشيا، نهضة اليابان دراسات وأبحاث في التجربة الانمائية اليابانية، ترجمة نديم عبده وفواز خوري، ط2، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1996)، ص84؛ محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، ط1، (بيروت، دار النهضة العربية ، 2001)، ص15.

وبما أن الإصلاح يعني من وجهة نظر اليابانيين، أساس التعلم قدر المستطاع من الغرب، واستيعاب الدروس منه بالسرعة الممكنة، لذا تهيأت لليابان نخبة مميزة من الساموراي الذين أعجبوا بالحضارة الغربية، ونهل عدد منهم من علومها وتشبعوا بثقافتها، وآمنوا بالإصلاح عن طريق الإقتباس من تلك الثقافات والعلوم، وتطبيق ما يتواءم منها مع عادات وتقاليد الشعب الياباني[(1)].

أدخلت إصلاحات ميجي، تحولات عميقة في بنية المجتمع الياباني، وقادته إلى حداثة حقيقية يصعب الأرتداد عنها، أو النكوص إلى المرحلة التي سبقتها، وتميزت خطوات الإصلاح، بسمات بارزة شملت مختلف المجالات، إذ إرتكزت جميعها إلى إعلان ميثاق مبادئ الإصلاح الخمسة أو مرسوم القسم الإمبراطوري الصادر في الرابع عشر من آذار 1868، التي نصت على ما يأتي:

1- كل القرارات يجب أن تتخذ بعد تداول جماعي للدفاع عن مصلحة اليابان.
2- من حيث المبدأ لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان؛ بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية السائدة.
3- يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة، والعمل على أن تظهر مساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز.
4- من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات الاجتماعية والمصلحة القومية العليا معاً.
5- السعي لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان من العالم واستخدامها في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية [(2)].

يظهر أن اليابان إعتمدت على الحوار العلني في إتخاذ القرار، والتركيز على مبدأ المساواة داخل المجتمع، وتحجيم دور التقاليد بوصفها كابحاً للتجديد والإبداع. على أن محور كل ذلك هو السعي لإقامة مجتمع المعرفة وتقديس قيم العلم والتعلم، فضلاً عن إمتلاك رؤية واضحة لمشروع يميز بين التحديث والتغريب، ويفرض مبدأ حماية اليابان، من مخاطر التدخل الأجنبي، في الوقت الذي يؤمن بالإنفتاح الواعي على مختلف مستجدات التكنولوجيا الغربية والعلوم العصرية المتقدمة، مع إستثمار الإيجابيات الإقتصادية التي خلفتها مرحلة العزلة الطوعية في ظل التمسك بالهوية اليابانية.

لذا، شجع الإمبراطور على ضرورة إقتباس المعرفة من جميع الحضارات، فَعُدَّ ذلك نهاية قرنين من العُزلة عن العالم الخارجي ونمو الشعور القومي وسيطرة السلطة المركزية الصارمة التي شجعتْ على تعزيز النزعة العسكرية في البلاد، والشروع بمرحلة جديدة عرفت بـ(كايكوكو

وللإطلاع على نص دستور ميجي الصادر عام 1889، والذي أستمر حتى الاحتلال الأميركي عام 1945. يُنظر: ملحق رقم (2).

(1)أميل زيدان، بلاد " الشمس المشرقة" تطور الياباني العجيب في نصف قرن ومشكلة الشرق الأقصى،" مجلة الهلال"، ج5، السنة الثلاثون، القاهرة، شباط 1922، ص404-408.

(2)رؤوف عباس حامد، الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة 1854-1904، " المجلة المصرية للدراسات التأريخية "، مج23، القاهرة، مطبعة الجيلاوي، 1976، ص237-264.




(Kaikoku) التي مثلتْ(انفتاح اليابان Opening of Japan) على العالم الخارجي[1]. رفع شعار العهد الجديد (فوكوكيو كيوهيئي Fukoku Kyōhei)، أي (بلد غني، وجيش قوي Rich Strong the Military Country,)[2].

ومن أجل تعزيز مكانة اليابان في الساحة الدولية، أصدر الامبراطور ميجي مرسومًا في السادس والعشرين من اذار 1868 ، جاء فيه: " **يتولى البلاط الامبراطوري مسؤولية توجيه العلاقات الخارجية على وفق القانون الدولي وعلى الشعب كله اطاعة الامبراطور والوقوف خلفه.... وان كل من يقدم مستقبلًا على قتل الاجانب او ارتكاب أي اعمال عنف معهم لن يكون مضادًا في تصرفه لأوامر الإمبراطور الخاصة فحسب؛ بل يكون سببا في جلب الويلات للبلاد** " [3].

وبهدف تحقيق اهداف الدبلوماسية اليابانية التي تمثلت في الحصول على المساواة والتكافؤ الدبلوماسي مع الدول الاخرى، شكلت اليابان ولأول مرة في عام 1869 وزارة للشؤون الخارجية، لتنظيم العلاقات مع الدول الاخرى وبدأت بإرسال البعثات الدبلوماسية إلى الخارج[4].

يظهر أنَّ رغبة المسؤولين الحكوميين للارتقاء ببلادهم الى مستوى الدول الغربية، وعدم الانتقاص من سيادتها، كان الدافع الأساس لتحفيزهم لوضع حل نهائي لموضوع المعاهدات غير المتكافئة، والتي لطالما شغلت بال مثقفي وسياسيي عهد ميجي؛ بل وحتى عامة الشعب الذين عدوا تلك المعاهدات انتقاصًا لكرامة اليابان، لذلك، قرروا ارسال بعثات إلى الخارج للتفاوض بشأن تلك المُعاهدات.

لعل أبرز تلك البعثات هي بعثة (إواكوارا) نسبة إلى وزير العدل (تومومي إواكوارا Tomomi Iwakura 1825−1883)[543] ، المتوجهة إلى الولايات المتحدة الاميركية واوربا، إذ بعث الإمبراطور ميجي رسالة إلى رئيس البعثة وأعضائها جاء فيها: " **بعد دراسة وملاحظة دقيقة وجدت نفسي متأثر بعمق بالاعتقاد بأن الأمم الأكثر قوّة وتنورًا في العالم هي تلك التي بذلث جهدًا متقنًا لرعاية عقوله، وسعتْ إلى تطوير بلدانها في أتم وأبلغ أسلوب، وإذا أردنا الإفادة من الفنون والعلوم النافعة, وتطور المجتمعات المتنورة, فينبغي علينا إما دراستها داخل**

---

(1) Ronald S. Anderson, Japan: Epochs of Modern Education, (Washington, U.S. Department of Health, Education and Walfare, 1959), pp. 3-4 ; John Whitney Hall, Japan: From Prehistory to Modern times, (Tokyo, Charles E. Tuttle Company, 1968), p. 292.

(2) R. Massan and J.Caiger, A History of Japan, (Tokyo, Tuttle Publishing, 1997),p.261.

(3)بانيكار, المصدر السابق، ص297−298.

(4) Seiichi Iwao, Biographical Dictionary of Japanese History, Translator Burton Watson, Printed in Japan, (New York, 1978), p. 33.

(5)ولد في كيوتو, وعُيّن عضواً إمبراطوريًا فيها أثناء عهد توكواكوا, ويعد أحد دعاة التقريب بن البلاط والشوكون, وأدرك بصورة تامة إن النظام الشوكاني أصبح غير مجديًا, الأمر الذي دفعه إلى القيام بنشاط ثوري لإسقاطه. وتقلد مناصب حكومية عدة, إذ عينه الإمبراطور مسؤولاً عن صياغة ميثاق القسم الإمبراطوري, وعضوًا في تأسيس نظام المقاطعات, وعُين عام 1871 وزيراً للعدل, وترأس بعثة= =يابانية إلى الولايات المتحدة وأروبا عام 1872 للإطلاع على أوضاع مؤسساتها المختلفة وتعديل المعاهدات غير المتكافئة.
Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.3, p. 360.




الوطن بأفضل الاهتمام, أو إرسال بعثة إلى البلدان الأجنبية, للاطلاع على نحوٍ مباشر, لغرض منفعة أُمتنا وتنورها"[1].

في غضون ذلك، توجهتْ البعثة بقيادة إواكورا في العاشر من تشرين الثاني 1871, إلى الولايات المتحدة وضمت عدد من السياسيين فضلاً عن نحو خمسين شخص من السفراء والمفوضين والمترجمين والكتاب وغيرهم، كما ضمت عددًا من الطلاب وخمس طالبات تراوحت اعمارهن ما بين 6 – 15 عامًا من أجل الدراسة. وصلتْ البعثة إلى واشنطن في التاسع والعشرين من شباط 1872, والتقى (إواكوارا) بالرئيس الأميركي(يوليسيس سيمبون غرانت Ulysses Simpson Grant 1869–1877)، إذ سلّمه رسالة خطية من الإمبراطور موجهة إلى كل ملوك ورؤساء العالم جاء فيها: " **أنَّ الحكومة اليابانية جادة بمد يد العون والصداقة مع كل الأمم ، مع اقتراب موعد تنقيح المعاهدات التجارية في غضون اقل من عام. لذا، فان اليابان تسأل تلك الدول بأن ينصفوها بهذا الخصوص من اجل وضعنا على قدم المساواة مع الامم المتحضرة.... أنَّ غرض اليابان من هذه البعثة هو الاختيار من مختلف القوانين السائدة بين الأمم المتنورة، أفضل ما يناسب وضعنا الحالي في ظل إصلاحات تدريجية لسياستنا وأعرافنا"**[2].

أستمرت بعثة إواكورا ثمانية عشر شهرًا، وشملت كلًا من (وفق الترتيب) : واشنطن، لندن، باريس، بروكسل، برلين، سانت بطرس بيرج، كوبنهاجن، ستوكهولهم، روما، فيينا، وبيرن، والهدف من تلك الرحلة هو تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة: الاول اظهار النوايا الحسنة لليابانيين الى ملوك ورؤساء الدول الغربية والتي عقدت اليابان معها في السابق المعاهدات غير المتكافئة، لذا، رمتْ البعثة الى القول بأن اليابانيين يختلفون عن بقية الآسيويين، لانهم شعب متقدم ومنفتح على الافكار الجديدة، اما الهدف الثاني فهو أن يتبادل اعضاء البعثة وجهات النظر مع وزراء الخارجية للدول الغربية بشأن التطبيق الفعلي للمعاهدات، والتي أراد اليابانيون عن طريقها اثبات سيادتهم، اما الهدف الثالث فهو الوقوف على مدى التطور العلمي والتقني الذي وصلت اليه المجتمعات الغربية والافادة منها قدر المستطاع [3].

أندهش اعضاء البعثة لكل ما شاهدوه في الغرب، فأعدوا عند رجوعهم تقريرًا مؤلفًا من مائة مجلد يقع في خمسة فصول، تضمن مشاهداتهم المفصلة حول المدارس جميعها، المجالس النيابية، المصانع، الجيوش، السجون؛ بل وحتى بيوت الدعارة[4].

بيدَّ أنْ اليابان والغرب لم يحسما موضوع المعاهدات غير المتكافئة وبقي التفاوض عليها مستمراً حتى عام 1882، عندما عقدت مفاوضات جديدة بهذا الخصوص، بيد أنها اخفقت هي الاخرى في التوصل الى حل نهائي، وبعد مرور عامين صرحتْ الخارجية البريطانية بأن تنقيح المعاهدات مع اليابان سيكون أمرًا مقبولًا من طرف الغرب متى ما وصلت القوانين اليابانية

---

(1) Benjamin Duke, The History of Modern Japanese Education: Constructing the National School System 1872-1890, (New Jersey, Rutgers University Press, 2009),pp. 80-81.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.3, pp. 358-359.

(3) Richard H. Drummoud, A History of Christainity in Japan, (Michigan, William B. Eerdmaus Publishing Co., 1971), p. 760.

(4)مجموعة من الكتاب اليابانيين، خفايا المعجزة اليابانية، ترجمة عبد الله مكي القروص، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 1999)، ص 24 .





لمستوى القوانين المُتبعة في الدول الغربية، وعلى اثر هذا التصريح عملت الحكومة اليابانية على توظيف عدد من القانونيين والمستشارين الاجانب لغرض اعداد التشريعات والقوانين المطلوبة لذلك[1].

وبهذا الصدد، سعى (هيروبومي إيتو Ito Hirobumi)[2]، إلى الإعداد لمؤتمر طوكيو في نيسان 1886، والذي خصص لمناقشة موضوع تنقيح المعاهدات غير المتكافئة، إذ توصل المؤتمر الى عدد من التوصيات من أهمها "**انْ المحاكم اليابانية التي تحاكم الاجانب ينبغي ان تسمح للقضاة الاجانب بالاشتراك فيها**". إزاء ذلك، عمَّت حالة من الغضب العارم الشارع الياباني بعد سماعه أنباء ذلك المؤتمر، والتي عدها قادة المعارضة عارًا وطنيًا وانتقاصًا لسيادة البلاد، فقررت الحكومة تأجيل النظر في تنقيح المعاهدات الى اشعار آخر، والتفرغ بدلاً من ذلك لفض حالة الهيجان الشعبي[3].

لجأت الحكومة اليابانية الى أتباع خطط جديدة عوضا عن التفاوض مع القوى الغربية مجتمعة, فأتصلت بهم واحدة تلو الاخرى، ففي عام 1888 نجحت في أبرام معاهدة مع المكسيك ألغت فيها الحقوق الاقليمية الاضافية التي منحت للمكسيك سابقًا, وأُعترفت بأُستقلال التعرفة الكمركية اليابانية, وأدخلت بشكل متبادل (الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation)[4] مع فتح الاراضي اليابانية للمكسيكيين كافة [5].

وعقب أخفاق حكومة (إيتو) في إيجاد صيغة توافقية في مسألة المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الغربية الكبرى، عملت الحكومة الجديدة برئاسة (كيوتاكا كورودا Kiyotaka Kuroda

---

(1)إسماعيل، المصدر السابق، ص 227.

(2)ولد عام 1841 وتبناه أحد الساموراي، أرسل لدراسة الأنظمة المالية الغربية في الولايات المتحدة الأميركية، ويعود لهُ الفضل في إطلاق أول عملة وطنية يابانية عام 1870 هي الـ(ينYen). وبعد عودته من أميركا عام 1873 أصبح مستشارًا للحكومة ثم وزيرًا لداخليتها عام 1878، تقلد منصب رئاسة الوزراء ثلاث مرات كان أولها في22/12/ 1885 فاصبح أول رئيس وزراء في تاريخ اليابان، ثم أصبح الحاكم العام على كوريا (1905–1909)، حتى وفاته في 26 تشرين الأول 1909. يُنظر:

وسام هادي عكار التميمي وخنساء زكي شمس الدين الراوي، هيروبومي إيتو ودوره في حركة الإصلاح اليابانية (عهد ميجي 1841–1909)، " مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" ، العدد 10، مج 3، غزة – فلسطين، أكتوبر 2019 ، ص 99–121.

(3)بانيكار , المصدر السابق، ص224–225.

(1) (4)هو بند يتم إدراجه في اتفاق دولي (ثنائي، أو جماعي)، يتعهد بموجبه طرف أو أكثر في الاتفاق (ويسمى الواعد) بمنح طرف آخر يسمى المستفيد معاملة لا تقل عن تلك التي يعامل بها أي طرف ثالث.فإذا ما وعدت الدولة (أ) الدولة (ب) بمعاملتها وفقاً لهذا الشرط، فإن أي ميزة تمنحها (أ) للدولة= =(ج) أو (د) أو(هـ) تسري تلقائياً تجاه (ب) المستفيدة من الشرط باعتبارها أولى (أحقّ) برعاية (أ) من أي طرف ثالث. يُنظر:

محسن الشيشكلي، الوسيط في القانون الدولي العام،ج1،(بيروت، دار الكتب، 1973)، ص 407.

(5) Claude A. Buss, Asia in the Modern World: A History of China Japan South and Southeast Asia,(U.S. A., Library of Congress, 1955), p. 176.



1840–1900)[1] إلى تفويض مهمة تنقيح تلك المُعادات الى وزير خارجيتها (شيغينوبو أوكوما Shigenobu Okuma 1838–1922) في مطلع عام 1889 ، إلاّ انْ أوكوما هو الآخر لم يكن بأسعد حظًا من سابقهِ، إذ حصل على تنقيح جزئي للمعاهدات مع الدول الغربية، مما أدى الى امتعاض الشعب منه عقب إخفاقه في استرداد حقوق البلاد كاملة غير منقوصة [2].

تم استئناف المفاوضات بشأن تنقيح المعاهدات في شباط 1890، لكنها سارت بشكل بطيء لحين تولى (مونيميتسو ميتسو Munemitsu Mutsu 1844 –1897)[3] حقيبة الخارجية في آب 1892، وكانت المفاوضات تجري في حالة جذب وشد مع الدول الغربية، فضلاً عن ضغط البرلمان والشعب المتواصلين على الحكومة من اجل انتزاع كامل حقوق اليابان في تلك المعاهدات.

في غضون ذلك، وقعت اليابان وبريطانيا في السادس عشر من تموز 1894، على **(معاهدة التجارة والملاحة)** التي احتوتْ على مُقدمة وأثنان وعشرون مادة تم بموجبها الاتفاق على الغاء الامتيازات القضائية للرعايا الاجانب في غضون خمس أعوام، ومنح اليابان الحق في التصرف بالتعريفة الكمركية [4]. ثم حذت دول غربية اخرى حذو بريطانيا، حتى أمستْ اليابان تُعامل على اساس الند للند، وليس كدولة ثانوية كما كان الأمر في السابق، فانكسرت بذلك قيود المعاهدات غير المتكافئة[5].

وعلى نحوٍ عام، كانت سياسة اليابان الخارجية مع الدول الغربية مرنة في بادئ الامر، وعلى الاغلب خاضعة لها، لان اليابان كانت ماتزال دولة شبه إقطاعية لا طاقة لها على المواجهة، وكانت الأوضاع الداخلية غير مستقرة في مطلع عهد ميجي عام 1868، ولكن بعد ان استطاعت السيطرة على الاوضاع الداخلية، وإرسال بعثات الى الدول الغربية للاطلاع على كل ما هو جديد من انظمة وقوانين. نرى ان سياستها غدتْ اكثر قوة وصلابة، إذ نرى ان التودد

---

(1)ولد في مقاطعة(كاغوشيما Kogoshima– جنوب غرب اليابان)، من عائلة ساموراي، تعلم تقنيات الفنون العسكرية الغربية في إيدو، وساهم بدور كبير في إسقاط أسرة توكوگاوا، وعينتهُ الحكومة رئيسًا لهيأة تنمية الحدود لتقدم هوكايدو عام 1870. أصبح رئيساً للوزراء للأعوام (1888–1889)، ثم وزيراً للمواصلات عام 1892، وتولى رئاسة مجلس شورى الإمبراطور عام 1896. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.4, p. 374.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.6, pp.95-96.

(3)سياسي ودبلوماسي بارز في حكومة ميجي، شغل مناصب حكومية عدة ومهمة منها حاكم محافظة كاناگاوا عام1871 ، بعد دراسته في لندن وفينا، عاد إلى اليابان في عام1886 فحصل على وظيفة في وزارة الخارجية. في عام 1888 تم تعيينه سفيرًا للولايات المتحدة الأميركية، ولم يمض وقت طويل بعد وصوله إلى واشنطن حتى تمكن تعديل المعاهدات غير المتكافئة. عاد موتسو إلى اليابان في عام1890. أصبح وزيرًا للزراعة والتجارة في حكومة ياماگاتا اريتومو (1889–1891). في عام 1892 أصبح وزيرًا للخارجية في وزارة ايتو الثانية (1892–1896) استقال من منصبه في عام 1896 بعد اصابته بمرض مزمن فتوفى عام 1897. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.5, pp.288-289.

(4)للاطلاع على نص المُعاهدة . يُنظر ملحق رقم (1). وسنتطرق لاحقاً إلى طبيعة العلاقات اليابانية – البريطانية للمدة (1895–1914).

(5) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.8, pp.148-149.




والمرونة قد تلاشى في سياسة اليابان الخارجية؛ بل غدتْ تطالب وبصوتٍ عالٍ بحقوقها في تعديل المعاهدات المهينة التي فرضت عليها، واستبدالها بمعاهدات متوازنة للجانبين.

وبهذا الشأن، بذلتْ حكومات عهد ميجي المُتعاقبة جهدها لتعديل المعاهدات غير المتكافئة, لاسّيما أنه موضوع واسع ومتشعب ويدخل في اطار المصالح السياسية والتنافس الاستعماري بين اليابان والدول التي عقدت معها تلك المعاهدات او التحالفات او الاتفاقيات، والتي ضمت عدة من الدول الأوربية والولايات المتحدة الاميركية؛ بل وحتى المكسيك، إذ انتهجت اليابان سياسة دبلوماسية في عهد ميجي, ساعدت على اقامة علاقات ودية مع بعض الدول الكبرى, بَيدَ أنها ما لبثت ان توترت في أواخر القرن التاسع عشر, بفعل السياسة التوسعية اليابانية في منطقة الشرق الاقصى.

ثالثًا: الأطماع اليابانية في كوريا (1894- 1895)

أ- طبيعة العلاقات اليابانية – الكورية حتى عام 1894.

شهدت اليابان حركة اصلاحية واسعة شملت الميادين كافة منذ تولي الإمبراطور ميجي سدة الحكم عام 1868، وبدت بإقامة إمبراطوريتها على النمط الأوربي، عن طريق إجراء تغيرات واسعة في هياكل الدولة, وادخال مختلف العلوم والافكار الحديثة, وتطوير جيشها وصناعاتها, مما أدى إلى تزايد حاجتها للمواد الاولية اللازمة للصناعة وفتح اسواق جديدة لها[1].

ذكرنا سابقًا أن العامل الإقتصادي هو أحد مُحددات السياسة الخارجية لأيّ دولة. وبهذا الشأن، تأثر الإقتصاد الياباني بشكل مباشر بندرة المواد الاولية مثل الفحم والحديد، وحاجتها الماسة للمواد الغذائية بعد تزايد عدد السكان، فضلاً عن رغبتها في فتح أسواق جيدة لتصريف المنتجات اليابانية[2]. لذا، اتبعت سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة، وبما ان كوريا كانت غنية بالفحم والحديد الخام، فضلًا عن كونها منفذ اليابان الوحيد إلى منطقة شرق اسيا الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية، لذلك اضحتْ محط أنظار الأطماع اليابانية [3].

وقبل الطرق إلى الأطماع اليابانية في كوريا، فمن الأهمية بمكان الاطلاع بشكل موجز إلى جذور العلاقات بين الطرفين. وبهذا الصدد، كانت كوريا تابعة من الناحية العسكرية والسياسية إلى الصين، إذ أكتسبتْ شبه الجزيرة الكورية أهمية جغرافية وتاريخية وسياسية كبيرة بالنسبة للصينيين، فالأهمية الجغرافية تأتي كونها ترتبط معها بحدود برية وبحرية فالحدود البرية تكون من جهة الشمال الغربي، إذ تتصل بإقليم (منشوريا Manchuria) شمال شرق الصين، أما حدودها البحرية فتكون من جهتين الغربية والجنوبية، فمن جهة الغرب يفصلها البحر الأصفر ومن جهة الجنوب يفصلها بحر الصين الشرقي[4].

تعرضت العلاقات الكورية –الصينية، للتهديد والمنافسة من قبل الجارة الأخرى لكوريا وهي اليابان التي تحدها من جهة الشرق ويفصلها عنها بحر اليابان الشرقي، إذ أدركت الأخيرة أهمية كوريا، لاسّيما أنها كانت بمثابة جسر طبيعي يصلها بأراضي القارة الآسيوية، وعن طريقها

(1)نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر،(بغداد، 2006)، ص64-65.

(2)للتفاصيل عن أوضاع اليابان الاقتصادية في عهد ميجي. يُنظر: وليد عبود محمد ووسام هادي عكار، تطور الاقتصاد الياباني(1868-1912)، "مجلة دراسات في التأريخ والآثار"، جامعة بغداد، العدد 71، 2019، ص50-65.

(3)سلمان، دراسات وثائقية في تاريخ اليابان، ص 303-304.

(4)كيفن كيتنج، كوريا، ترجمة بشرى زكي، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002)، ص20-21.




وصلت مؤثرات الحضارة الصينية إلى اليابان، لذا أمستْ كوريا منفذًا تستطيع عن طريقه الهيمنة على مناطق الشرق الأقصى. نتيجة ذلك، قامت اليابان بالهجوم عليها بين عاميّ (1592 – 1598)، ولكن بمساعدة الصين تمكنت صد الهجوم وإجبار القوات اليابانية إلى الانسحاب[1].

بَيد أنَّ هذا الإخفاق في السيطرة على كوريا لم يثني اليابانيين من الاستمرار في التطلع نحو إرساء نفوذهم فيها وإنهاء علاقة تبعيتها للصين، لاسّيما عقب النهضة الصناعية والعسكرية التي شهدتها اليابان منذ عام 1868. فضلًا عن ذلك ثمة سبب رئيس دفع اليابانيين للتوجه مرة أخرى صوب كوريا، هو خشيتها أن تصبح منطقة نفوذ لدول أخرى، لاسّيما بعد أن علمت بمحاولات الدول الأوربية لإنشاء علاقات دبلوماسية وتجارية مع كوريا. وبهذا الشأن، رمتْ كلًا من بريطانيا وروسيا المتاجرة معها، لكنهما لم ينجحان بفعل ركنْ الكوريين الى أتباع سياسة العزلة عن العالم الخارجي[2]. وحصل الأمر نفسه، مع الولايات المتحدة الأميركية عندما أرسلت عام 1871 سفينة تجارية لكن الكوريين قاموا بإحراق تلك السفينة وقتلوا من فيها[3].

في غضون ذلك، قدمتْ الحكومة اليابانية عام 1875 طلباً الى الحكومة الكورية يتضمن فتح الموانئ الكورية أمام التجار اليابانيين، وفي الوقت نفسه أمرت قواتها البحريتها بأجراء مناورات عسكرية بالقرب من السواحل الشرقية والغربية لشبه الجزيرة الكورية؛ ليكون ذلك بمثابة إنذار الى الحكومة الكورية في حال رفضها للطلب الياباني. لم يكن امام الحكومة الكورية سوى الموافقة فتم في السابع والعشرين من شباط عام 1876 توقيع معاهدة (كانغوا Kanghwa) بين اليابان وكوريا التي تضمنتْ الآتي:

1. فتح ثلاثة موانئ كورية أمام السفن التجارية اليابانية وهي (بوسان Pusan) (ونسان Wonsan) (أنشون Inshon)، مع منح اليابان حق فتح قنصليات لها في تلك الموانئ.
2. تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء .
3. حق اليابانيين في التجول والسفر داخل كوريا، وفي حالة ارتكابهم لمخالفات قانونية فأن محاكمتهم تجري وفق القانون الياباني وبأشراف السفارة اليابانية.
4. اعتراف اليابان بأن كوريا دولة مستقلة وذات سيادة[4].

طبقاً لتنفيذ المعاهدة عَينتْ اليابان في الحادي والثلاثين من تشرين الاول 1876 أول قنصل لها في كوريا هو(كوندو ماسوكي Kondo Mosuki) وأعطته صلاحيات قضائية وتجارية ودبلوماسية واسعة واستطاعت أحكام سيطرتها الكاملة على الموانئ التجارية الكورية الثلاثة التي

(1)ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا /الصين/اليابان/كوريا،(بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1997)، ص 384.

(2)أتبعت كوريا تلك السياسة عقب الهجوم الياباني عام1592، واعتمدوا في أدارة شؤونهم الخارجية على البلاط الصيني وغدتْ كوريا تعرف بـ(المملكة المنعزلة)، فضلا عن ذلك كان الكوريون كغيرهم من شعوب الشرق الأقصى لا يحبذون التعامل مع الغرباء لأن معتقداتهم القديمة تعد الغرباء بمثابة شياطين يحاولون إغواء الناس وإبعادهم عن دينهم. يُنظر: المقرحي، المصدر السابق، ص285.

(3) David Rees , A Short History of Modern Korea , (London, Home publication ,1988),p.41-42; Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.4, p.140.

(4)صلاح خلف مشاي، سياسة الصين تجاه القضية الكورية(1945–1953)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص 15.




نصت عليها المعاهدة، عن طريق أرسالها الكثير من السفن والتجار اليابانيين للإقامة وبصورة دائمة هناك، كما توصل القنصل الياباني الى أتفاق يسمح لليابان حماية الطرق المؤدية الى تلك الموانئ [1].

وبذلك فرضتْ اليابان هيمنتها التجارية والعسكرية ومنعت أيَّ دولة أخرى من أن تستحوذ على الموانئ الكورية وتستخدمها كقاعدة للإضرار بالمصالح اليابانية في الشرق الأقصى.

يتضح جليًا، أنَّ أغلب شروط معاهدة (كانغوا) تشبه سياسة التوسع الغربي في المستعمرات, وحتى الاعتراف باستقلال كوريا لم يكن بعيدًا عن المصالح اليابانية, إذ إنَّ تبعيتها ولو الاسمية للصين كان يعرقل تغلغلها فيها. وعليه، فسح هذا الاستقلال المجال امام التوسع الياباني مع تواجد حكومة كورية ضعيفة. ويعزى عدم تدخل الصين هذه المرة لإنقاذ كوريا كما فعلت في الماضي، بحكم انشغالها بتبعات حروب الافيون، وما نتج عنها من غرامات مالية واتفاقيات غير متكافئة وقعتها الصين مع الدول الغربية. فضلاً عن انشغالها بالاضطرابات الداخلية التي انعكست سلبًا على سياستها الخارجية.

حاولت الصين أن تغير سياستها حيال كوريا، وبدت تقدم النصائح للكوريين من أجل إضعاف النفوذ الياباني، وهذا ما صرحَ نائب الإمبراطور الصيني والمشرف على الشؤون الخارجية (لي هونغ تشانغ Li Hongzhang)[2]، قائلاً: "**بتوقيع معاهدة كانغوا فأن على الصين أن تبقي عينيها مفتوحة إلى اليابان بعد أن اجبرت كوريا على توقيع المعاهدة ... إن اليابانيين يطبقون العقلية الغربية في التغلغل في المجالات كافة، عن طريق استعمال المكائن والاسلحة والمدفعية وبناء السفن الحربية وإنشاء السكك الحديدة , وهم يتخذون من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا لهم , لهذا ستكون اليابان مصدر قلق للصين, وقربها منها سيشكل تهديدًا يوميًا لنا**"[3].

في السياق نفسه، رأى (لي هونغ تشانغ) وجوب المحافظة على النفوذ الصيني في كوريا، وهذا ما نلاحظه في الرسالة التي ارسلها إلى الحكومة الكورية في الحادي والعشرين من آب 1879، محذرًا أياها من طموح اليابان التوسعي في ضم كوريا اليها مُستقبلًا، كما نصح الحكومة الكورية بتطوير قواتها المسلحة عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة، والاستمرار في الوقت نفسه بعلاقات دبلوماسية ودية مع اليابان؛ لعدم إعطاءها المسوّغ لشن حرب عليها واحتلالها، لاسّيما وأن اليابان تسعى بأن تكون قوة إقليمية مؤثرة ضد الصين وكوريا. لهذا طلب (لي هونغ تشانغ) من الحكومة الكورية الاسراع بعقد معاهدات مع الدول الاوربية والولايات المتحدة الأميركية على غرار المعاهدة اليابانية – الكورية، من أجل أضعاف النفوذ الياباني خاصة وإنَّ

---

(1)المصدر نفسه، ص 16.

(2)ولد في 15 شباط 1823، كان سياسيًا لامعًا أدار المفاوضات مع الفرنسيين والروس واليابانيين وعقد عدة معاهدات. وكان أحد قادة الاصلاح في الصين أو سياسة التعزيز الذاتي، توفى في 7 تشرين الثاني 1901 . يُنظر:

نوري عبد الحميد العاني , تاريخ الصين الحديث1516–1911, (بغداد ،مكتبة الكلمة الذهبية ,2003)، ص 89.

(3) Ssu – Yu Teng. John K. Fairbank, Chians Response to the West.A Documentary Survey, 1839- 1923, (U. S. A , Harvard University Press, 1979), p. 118.





الأخيرة تخشى التواجد الغربي في المنطقة. بالمُقابل، فإن الهدف الرئيس لدول أوربا والولايات المتحدة هو فتح الاسواق والموانئ الكورية أمام البضائع الاوربية فضلاً عن حماية سفنها[1].

من جانبها، تبنتْ الصين معادلة **(قتل السم بالسم)** في كوريا، أي التقرب إلى الغربيين وايجاد مصلحة لهم بهدف الوقوف بوجه التغلغل الياباني. لذا، شجعتهم إلى أبرام معاهدات مع الغرب. وبالفعل عقدتْ كلًا من (الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، المانيا، ايطاليا، روسيا، فرنسا)، مُعاهدات مع كوريا، إذ تدخلت الصين في صياغتها مؤكدة في نصها على أن كوريا دولة تابعة إلى الصين، بعكس معاهدة كانغوا التي ذكر فيها أن كوريا دولة مستقلة[2].

يتضح جليًا إنَّ الصين سعتْ من تلك المُعاهدات إلى دفع الدول الغربية للوقوف بوجه الاطماع اليابانية في كوريا من جهة، والحصول على الاعتراف الدولي بالتبعية الكورية للإمبراطورية الصينية. ويظهر إنَّ تمسك الكوريين بالعلاقات القوية مع الصين ورفضهم النفوذ الياباني يعود إلى أمور مهمة منها.

1- ضعف الصين العسكري والسياسي هو ما قد يمنعها من السعي لفرض سيطرتها المباشرة على كوريا, بعد ان انهكتها الحروب الداخلية والخارجية والمعاهدات التي فرضتها عليها الدول الغربية، ما جعلها تستعين بالدول الغربية للوقوف بوجه التوسع الياباني .

2- اعتماد الصين النظام الاداري اللامركزي مكّنَ البلاط الكوري من ممارسة سيادته دون خشية الهيمنة الصينية .

3- استمرار التشابه بين الصين وكوريا بالظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية، على العكس من اليابان التي بدت تخطو خطوات سريعة نحو التقدم واستيعاب الثقافة والتقنية الغربية, إذ أمستْ في مدة قصيرة دوله حديثه بأغلب مؤسساتها ونظمها الغربية, حتى أطلق اليابانيون على أنفسهم (بريطانيا الشرق).

4- فضل البلاط الكوري في ذلك الوقت وعدد كبير من الشعب بأن تكون كوريا تابعة لدوله ضعيفة لا تتدخل بشكل مركزي وقوي في شؤونها الداخلية , بدلاً من السماح لدوله قوية بالتغلغل في بلادهم – والمقصود هنا اليابان-.

على الرغم من ذلك، رحب عدد من شخصيات البلاط والحكومة والطلبة الكورين الذين أكملوا تعليمهم في اليابان بالنفوذ الياباني وسعوا لجعل كوريا أنموذجًا شبيهًا لليابان. وعليه، أنقسم الشعب والبلاط والحكومة في كوريا بين موالين للصين ومؤيدين لليابان. وفي هذا السياق، حصل تنافس بين الطرفين، إذ بادر الفريق المعادي لليابان الى التمرد، وهاجموا القصر الملكي وسيطروا على الحكومة، وأثناء حوادث الشغب تعرضت المفوضية اليابانية للهجوم وأحرقت وقتلت بعض العاملين فيها, إذ لجأ الناجون إلى السفارة البريطانية لحصانتها وتم أخلاؤهم إلى اليابان. في غضون ذلك، سارعت القوات الصينية بقيادة الجنرال (يوان شيكاي Yuan Shihkai)[3]، بدخول

---

(1)المقرحي، المصدر السابق، ص 54.

(2)جلال يحيى، الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، (مصر ، دار المعارف ، 1984)، ص 197-198؛ العاني وآخرون، المصدر السابق، ص 101-102.

(3)ولد عام 1859 , اشرف على بناء الجيش الصيني ، اتسمت شخصيته بالتقلب اصبح الرجل القوي في البلاط الصيني نتيجة لتصديه لحركة الاصلاح عام 1898 استدعي في ثورة 1911, وقد انتهز الفرصة وفاوض الثوار وتخلص من الامبراطور وأصبح اول رئيس لجمهورية الصين للمدة (1913 – 1916). تميز عهده




كوريا بهدف فرض النظام فيها. ومن جانبها، أرسلتْ اليابان حملة عسكرية إلى كوريا, أرغمت فيها الحكومة الكورية على عقد معاهدة (تشاملبو Chemulpo) في الثلاثين من آب 1882, حصلت بموجبها اليابان على تعويضات مالية واعتذار رسمي, وامتيازات تجارية مع وضع حامية يابانية في العاصمة سيئول بحجم القوات الصينية[1].

أدى وجود قوات عسكرية يابانية على الأراضي الكورية وفي مقابلها قوات عسكرية صينية الى دخول الصراع الياباني – الصيني مرحلة جديدة من التنافس, إذ سعى كل طرف لأضعاف مكانة ونفوذ الطرف الآخر وتحشيد الأنصار والمؤيدين له، إذ عمل (يوان شيكاي) على تقوية العلاقات الصينية مع الحكومة الكورية, إلاَّ أنَّ الموقف المُتذبذب للحكومة الكورية بين النفوذين الصيني والياباني فاقم الوضع، فقد تقاسم كل من الصين واليابان تدريب الجيش الكوري, كما تم إرسال مجموعة من الطلاب الكوريين إلى اليابان لدراسة العلوم ألعسكرية , فجرى تجنيد هؤلاء الطلاب للعمل لحساب الجانب الياباني, فكانوا قادة الانقلاب الذي حصل في كانون الاول 1884 بالتعاون مع بعض الوزراء في الحكومة الكورية من الموالين لليابان[2].

تدخلت القوات الصينية بسرعة لتقضي على الانقلاب وتم قتل أغلب قادته, وأرسلت الحكومة الصينية تعزيزات عسكرية إضافية لضبط الأوضاع في كوريا, فردت اليابان بإرسال قوات يابانية الى كوريا, ولتحاشي الصدام المسلح بين الطرفين, عقدت في الثامن عشر من نيسان 1885، اتفاقية (لي – إيتو Li – Ito) نسبة إلى المشرف على الشؤون الخارجية الصينية(لي هونغ تشانغ) ووزير الخارجية الياباني (هيروبومي إيتو)، تقرر بموجبها ما يلي:

1- إنَّ على القوات المسلحة الصينية واليابانية المرابطة لحماية مفوضياتها في العاصمة الكورية ان تنسحب في مدة أربعة أشهر ، ابتداء من تأريخ التوقيع على الاتفاقية.
2- منح ملك كوريا حرية اختيار دولة ثالثة لتدريب الجيش الكوري وقوات حمايته وامتناع الصين واليابان عن ارسال ضابط إلى كوريا لتدريب الجيش الكوري.
3- في حالة حدوث أي اضطرابات في كوريا فإن أي قوات تريد التوجه نحو كوريا عليها أن تعلم خطيًا الطرف الثاني بذلك ، وعلى هذه القوات الانسحاب من الاراضي الكورية حالما ينتهي الاضطراب[43].

عقب تلك المُعاهدة، بدت الحكومة الكورية بالسعي لكسب تأييد ومساندة احدى الدول الكبرى, فكانت روسيا هي المرشح القوي لديها, فطلبت منها إرسال عسكريين لتدريب الجيش الكوري, إلاَّ أنْ الروس طلبوا مقابل ذلك إعطاءهم الحق في أقامه قاعدة بحرية على الساحل الشرقي لكوريا، من أجل أنشاء قاعدة بحرية للأسطول الروسي في مياه صالحة للملاحة طيلة أيام العام. عارضتْ اليابان وبريطانيا ذلك المطلب، وأسرعت بريطانيا في نهاية عام 1885،

بالفوضى بسبب الصراع الذي نشب بينه وبين العناصر الثورية، إذ نصب نفسه امبراطورًا فقد اراد صبغ الجمهورية بملكية وراثية له ولعائلته , توفى عام 1916 . يُنظر:
صفاء كريم شكر, السياسة الامريكية تجاه الصين 1895- 1931. دراسة تاريخية (بغداد، 2007), ص89.

(1)تشستر آ. بين، الشرق الأقصى. موجز تأريخي، ترجمة حسين الحوت، سلسلة الألف، (القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 1958)، ص 126؛ يحيى، المصدر السابق، ص 198.

(2) Claude A. Buss, Asia. The Modern World, (New York, the Macmillan Company 1964) p. 179.

(3) Edwin O. Reischauer & Albert Mcraig, Japan Tradition and Transformation, (Hong Kong George Allen & Unwin Australia Pty Ltd, 1979), p. 185.

لاحتلال ميناء (بورت هاميلتون Port Hamilton) الذي يقع في جنوب غرب شبه الجزيرة الكورية مقابل الساحل الياباني[1].

من جانب آخر، عمل (يوان شيكاي) في تلك المدة إلى تأكيد النفوذ الصيني، وتقليص التواجد الياباني في كوريا، إذ استغل المُشكلات البرلمانية والدستورية التي أثيرت في اليابان وانشغال اغلب رجال الحكومة فيها، من اجل تنفيذ سياسته ولاسّيما انْ الوزير المفوض الصيني في طوكيو (وانغ فونغ –تساو Wang Fung-tsao) أعطى للحكومة الصينية انطباعًا في عدم جدية اليابان في صراعها مع الصين من أجل كوريا[2].

وبهذا الصدد، صرح رئيس الوزراء الياباني (أريتومو ياماغاتا Aritomo Yamagata)[3]، قائلاً " **ثمة مساران لحماية الاستقلال والدفاع القومي عن اليابان : الاول حماية أسس السيادة، والثاني حماية حدود المصلحة, وحماية أسس السيادة تعني الحدود الامنة لليابان, اما حدود المصلحة فأنها تعني حماية المناطق القريبة من الحدود الامنة. ولا توجد دولة لا تحاول الدفاع عن هذين المسارين. وبالنظر للظروف القائمة , وللحفاظ على استقلالنا ولكي يمكننا مواجهة الدول الغربية, فأن حماية حدود السيادة ليست كافية أننا بحاجة إلى حماية حدود مصالحنا** "[4].

يبدو إنَّ هذا الخطاب ارتبط بمجموعة من التطورات، منها أنتعاش الاقتصاد الياباني وحاجته الى مناطق نفوذ تفتح لها الاسواق والمواد الاولية، فضلاً عن تنامي النفوذ الروسي مما يعني امكانية اضعاف فرص التغلغل الياباني في الشرق الأقصى. كما أسهمت السياسة الصينية الى إعادة الاهتمام الياباني بكوريا وجعل السيطرة عليها تحتل المكانة الأولى في السياسة الخارجية اليابانية، فأخذتْ تتابع تطور الاحداث في كوريا عن كثب وتتحين الفرص لتنفيذ سياستها فيها.

ب: الحرب اليابانية – الصينية 1894-1895:

لم تنجح معاهدة لي – إيتو التي عقدت في نيسان 1885 في حل الصراع بين اليابان والصين, لاسّيما بعد تشبث الصين بتمثيلها للشؤون الخارجية الكورية، ومنع أيَّ دولة أخرى للحلول محلها. فقد استدعت بكين القائم بالأعمال الاميركي في سيؤول ونبهته بخطورة نشاطه الذي يستهدف الدعوة إلى استقلال كوريا، كما استمر (يوان شيكاي) في العمل على إخضاع كوريا لرغبات الصين، ولم تكن اليابان راضية عن ذلك المسلك من جانب الصين ،إلَّا انها كانت تنتظر الفرصة المناسبة للهيمنة على كوريا[5].

---

(1)يحيى, المصدر السابق, ص 199.

(2)پانيكار, المصدر السابق , ص 253.

(3)ولد عام 1838، وهو زعيم سياسي وعسكري في عهدي الميجي (1868-1912) وتايشو (1912-1926)، ومخطط بناء الجيش الياباني الحديث وأحد الذين اسهموا في بناء المؤسسات السياسية، تولى منصب رئيس الوزراء مرتين الأول بين عامي (1889 – 1891)، والثانية (1898 – 1900)، توفى عام 1922. يُنظر: Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8, pp.290-292.

(4)أحمد حسين مولى الساعدي، العلاقات السياسية اليابانية– البريطانية 1894-1902، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،2011، ص 35.

(5)محمد نعمان جلال ، الصراع بين اليابان والصين ، (القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1989)، ص14-15.




في عضون ذلك، قامت جماعة في كوريا تطلق على نفسها اسم (التونجاك Tonghak)[1] في نيسان عام 1894، بمهاجمة مؤسسات الدولة ومخازن الحبوب وقامت بأعمال سلب ونهب البيوت في مقاطعتي (تشولى Cholla)، و(تشانغ تشونج Chung Chong) فتمكنت من السيطرة بصورة كاملة على هاتين المقاطعتين، بعدها طلبوا من الملك الكوري (كوه جونغ Ko Jong 1852–1919) بطرد الأجانب من كوريا وإيقاف الاضطهاد الذي يتعرض له أتباع الحركة على أيدي القوات الحكومية. من جانبه، رفض الملك الكوري ذلك الطلب وقام بإرسال القوات الكورية الى مقاطعة (تشولى) لاستعادتها من قوات التونجاك، بيد إنَّ هذه الأخيرة استطاعت الانتصار على تلك القوات فشجعها ذلك الى التقدم واحتلال عدد من المقاطعات بالقرب من العاصمة سيؤول[2].

وعلى أثر الضعف الذي أظهرته القوات الكورية في التصدي لقوات التونجاك، التقى الملك الكوري (كوه جونغ) في الثالث من حزيران عام1894 بالمقيم الصيني في كوريا والمسؤول عن العلاقات الدبلوماسية والتجارية الجنرال (يوان شيكاي) وطلب منه مخاطبة مسؤوليه من أجل إرسال قوات صينية لإنهاء انتفاضة التونجاك. لم يتردد الأخير فبعث برسالة الى (لي هونغ تشانغ) أخبره فيها بالطلب الكوري، وفي السادس من حزيران عام 1894 استجابت الصين للطلب، فغادر أسطول من السفن محمل بنحو ثلاثة آلاف مقاتل متجهًا صوب كوريا[3].

تلقتْ الحكومة اليابانية برقية من وزيرها المقيم في كوريا (سوجيمورا فوكاشي Sugimura Fukashi 1848–1906)، يؤكد فيها ان الحكومة الكورية طلبت المساعدة الصينية. لذا، ادركتْ الحكومة اليابانية أن ارسال أيَّ قوات صينية إلى كوريا مهما كانت الذريعة يُوجب عليها ارسال قوات مماثلة. وبالفعل، وافق مجلس الوزراء والامبراطور على ارسال قوات مسلحة إلى كوريا، فتحرك الاسطول الياباني نحو المياه الاقليمية الكورية. في الوقت نفسه، حرصت الحكومة اليابانية على ان تكون الصين هي المعتدية، ولاسّيما ان الحرب مع الصين على الاراضي الكورية سيجعل الحكومة اليابانية في مواجهة القوى الغربية، لذلك سعى رئيس الوزراء (هيروبومي إيتو) على أن يتم معالجة الصراع بين الطرفين قدر الإمكان دون تدخل طرف ثالث[4].

يبدو أن اليابان باغتتْ كلًا من كوريا والصين بإرسال قوات الى كوريا، مما دفع وزير الخارجية الكوري (كيم يون سيك Kim- Yun- Sik) الى الاجتماع بالقائم بالأعمال الياباني في كوريا (فوكاشي) وأبلغه بان كوريا تعارض بشدة التدخل الياباني، وأن ليس ثمة مبرر لإرسال تلك القوات، لاسّيما أن كوريا لم تطلب من اليابان ذلك. أما الخارجية الصينية فقد أرسلت في التاسع

---

(1)معناها بالكورية جمعية التعاليم الشرقية, ظهرت عام 1859 في الريف الكوري، بفعل الفقر والحرمان الذي ساد هناك, وهي حركة قومية دينية معادية للأجانب وبشكل خاص اليابانيين, اعتمدت مجموعة عقائدية دينية بين الكونفوشيوسية والبوذيه, وأنظم اليها الكثير من الفلاحين الذين صورت لهم أنه إذا لم يتم طرد الأجانب فأن القحط والعوز سيصيبان البلاد، كما دعت إلى إزاحة الاسرة الحاكمة والقضاء على الفساد الإداري والانحلال العام. يُنظر: العاني, المصدر السابق , ص 133.

(2) Eugene Kim and Hankyo Kim, Korea and Politics of Imperialism 1876-1910,(Berkely, Berkely university of California press,1967),p.26.

(3) Kenneth G. Henshall,A history of Japan : from stone Age to super power , (New York , palgrare Mccmillan Co ,1999),p.92.

(4) Reischauer and Mcraig., Op.Cit.,p.185.



من حزيران مذكرة الى وزير الخارجية الياباني (مونيميتسو ميتسو)، جاء فيها" **أن الصين أرسلت قواتها الى كوريا بناء على طلب الحكومة، وأن هذا العمل هو جزء من الإجراءات التي تتخذها الصين في حماية الولايات التابعة لها، ولا يوجد مبرر لإرسال قوات يابانية كبيرة الحجم الى كوريا لحماية القنصلية اليابانية، لاسّيما أن كوريا لم تطلب من اليابان ذلك**" [1].

يظهر ان الوزير (ميتسو) لم يهتم بالأمر وأعرب في مذكرة سلمها الى السفير الصيني في طوكيو بأن اليابان لم تعترف بأن كوريا دولة تابعة للصين، وأن حكومته أرسلت قواتها الى لحماية القنصلية اليابانية فحسب، وأن لديها أوامر لمنع أثارة أيَّ حوادث أو صدامات مع القوات الصينية. وعليه، انطلقت القوات اليابانية من هيروشيما تحت قيادة (أوشيما بوشيما Oshima Boshima)وفي التاسع من حزيران وصلت طلائع القوات الصينية واليابانية الى كوريا، وفي أيام تمكنت وبالتعاون مع القوات الكورية من القضاء على انتفاضة التونجاك[2].

وبالرغم من القضاء على انتفاضة التونجاك، إلاّ أنَّ اليابان رفضت سحب قواتها من كوريا، إذ أكد وزير الخارجية اليابانية (ميتسو) في مذكرة أرسلها الى السفيرين الصينيين في طوكيو وبكين في السادس عشر من حزيران 1894، بأن اليابان لن تسحب قواتها من كوريا، إلاّ إذا وافقت الحكومة الكورية على القيام بإصلاحات تشمل جميع مرافق الدولة وتكون تحت أشراف اليابان، وأن الحكومة اليابانية تعرض على الصين تشكيل لجنة مشتركة بينهما تكون مهمتها تحديد المسارات المناسبة لمنع حدوث تمردات عسكرية أخرى داخل كوريا[3].

رفضت الصين المقترح الياباني، وذلك بموجب رسالة بعثها (لي هونغ تشانغ) الى وزير الخارجية الياباني في الثاني والعشرين من حزيران عام 1894، مُبينًا فيها "**على اليابان سحب قواتها وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية الكورية كما نصت بنود أتفاقية لي–إيتو**"[4].

بيدَ إنَّ اليابان أصرت على موقفها القاضي بعدم سحب قواتها من كوريا لحين موافقة الحكومة الكورية على أجراء الإصلاحات. لذا، قدم القائم بالأعمال الياباني في سيؤول (أوتوراي كيسوكي Otori Keisuke) في الثامن والعشرين من حزيران 1894 قائمة الإصلاحات اليابانية الى الملك الكوري (كوه جونغ)، التي ضمتْ أن تتصرف كوريا كدولة مستقلة وأن تنهي علاقة التبعية مع الصين، وأن تسمح لليابان بتولي عملية الأشراف على تنفيذ الإصلاحات، والتي تتكون من ثلاثة مراحل، الأولى يتم بها تحديث نظام الطرق والمواصلات وإنشاء خطوط للسكك الحديدة وخطوط للتغراف. والثانية يتم فيها تنظيم الأمور المالية والنقدية لكوريا وإعادة هيكلية دائرة الكمارك، والأخيرة يتم بها تحديث النظام العسكري والقضائي والتعليمي في كوريا. وأن اليابان لا تسحب قواتها إلاّ بعد تنفيذ تلك المطالب[5].

---

(1)مشاي، المصدر السابق، ص 53.

(2)أسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية–اليابانية، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية–ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص 51.

(3) Mutsu Munimtsu and Kenken Roku ,A diplomatic record of the Sino- Japans War 1894-1895, (Princeton ,1982),p.160.

(4)الساعدي، المصدر السابق، ص 38.

(5) Munenitsu and Roku,Op,Cit.,p.162.




نتيجة ذلك، أبدى الملك الكوري في الثامن من تموز 1894 موافقته على تنفيذ الإصلاحات، ولكنه أشترط أن يتم تنفيذها دون تدخل أجنبي، كما أرسل إلى (لي هونغ تشانغ) يطلب منه مشورة الحكومة الصينية في كيفية التعامل مع الطلب الياباني. ألتقى الأخير في التاسع من تموز 1894 بالقائم بالأعمال الياباني في الصين وأخبره أنْ حكومته ترفض جميع الإصلاحات اليابانية المتعلقة بكوريا، وأنها تدعو اليابان الى سحب قواتها من كوريا حسب أتفاقية لي – إيتو [(1)].

يظهر إنَّ اليابان لم تكترث لاعتراض الصين، إذ بعث (كيسوكي) رسالة الى الحكومة الكورية أوضح فيها "**أن اليابان ترى أن التواجد العسكري الصيني يهدد استقلال كوريا ويعرض المصالح اليابانية فيها للخطر. لذا، فأنها تمهل الحكومة الكورية الى الثاني والعشرين من تموز لتنفيذ المطالب الآتية: إعلان استقلال كوريا، وأجلاء القوات الصينية منها. الغاء المعاهدات بين الصين وكوريا كافة. وأن لم تستجب الحكومة الكورية لتلك المطالب؛ فأن اليابان ستلجأ الى القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها وحقوقها في كوريا**" [(2)].

أجابت الحكومة الكورية على المطالب اليابانية يوم الثاني والعشرين من تموز قائلة أن القوات الصينية قدمت الى البلاد بناء على طلب الملك الكوري، ولن تنسحب منها إلَّا بطلب مماثل أيضاً، غير أن ذلك لن يحصل حتى يتم التأكد من انسحاب القوات اليابانية أيضًا. من جانبها، أدركتْ الحكومة الصينية أن اليابان تسعى للحرب، وتأكدت تلك الحقيقة عندما علمت بوصول ما يقارب أربعة آلاف جندي ياباني وسبع سفن حربية يابانية الى ميناء أنشون الكوري، مما دفع الصين الى إرسال ما يقارب الف وخمسمائة جندي وتعزيزات عسكرية أخرى الى كوريا بين يوميّ(21–23 تموز 1894)[(3)].

يتضح جلياً، إنَّ المطالب اليابانية لم تتطرق الى الإصلاحات، ولكنها ركزتْ إلى إنهاء العلاقة التقليدية بين الصين وكوريا، مما يدل على انها كانت تسعى للحرب مع الصين، في سبيل القضاء على نفوذها في كوريا، لتحقيق أطماعها التوسعية في كوريا. أما الصين فقد سعت لتجنب الحرب، وما يؤكد ذلك أنها طلبت من روسيا التوسط بينها وبين اليابان، إذ التقى (لي هونغ تشانغ) بالقائم بالإعمال الروسي في بكين (آرتور كاسيني Artur Kassini) وطلبت منه التوسط لإنهاء الأزمة في كوريا عن طريق تحقيق انسحاب متزامن للقوات الصينية واليابانية من كوريا. استجابت روسيا لطلب الصيني والتقى القائم بالأعمال الروسي في طوكيو (ميخائيل هيتروفو Mikhil Hitrovio) مع وزير الخارجية الياباني (ميتسو) وطلب منه تحيق انسحاب متزامن لجميع القوات من كوريا لأن بقاءها يعني قيام الحرب بين الصين واليابان، إلاَّ إنَّ وزير الخارجية الياباني رفض الوساطة الروسية[(4)].

في غضون ذلك، رفضتْ كوريا المطالب اليابانية، لذا قامت قواتها المتمركزة في سيؤول في يوم الثالث والعشرين من تموز عام 1894 بالهجوم على قصر (كوينجوك Kyonghok) والقاء القبض على الملك الكوري وزوجته، ولم يمضِ إلاَّ ساعات قليلة

(1) Morinosuke Kajima, The diplomacy of Japan 1894-1922 , Sino – Japanes war,Vol.1.,(Tokyo,1976),p.152.

(2) W.G. Beasley, The Modern History of Japan, 3rd.ed., (London, Weidenfeld and Nicolson, 1984),p161.

(3)الساعدي، المصدر السابق، ص 38.

(4) Beasley., Op,Cit.,p.162.



حتى سيطرت تلك القوات على العاصمة سيؤول بأكملها. وفي الخامس والعشرين من تموز ومن دون إعلان حرب هاجمت البحرية اليابانية السفن الصينية في ميناء (أسان Asan)الكوري، كما هاجمت السفينة الصينية العملاقة (كوشنغ Kowshing) المعدة لنقل الجنود وتم إغراقها وقتل ما يزيد على الف جندي صيني كانوا على متنها، وعقب تلك الحوادث أعلنت الحرب رسميًا بين الصين واليابان في الأول من آب عام 1894 [1] .

بدأت المعارك في شمال كوريا واستطاعت القوات اليابانية تحقيق انتصارات كبيرة على القوات الصينية، وإجبارها على التراجع الى مدينة (يوجي Uiji شمال كوريا عند الحدود الصينية الكورية) وفي السابع عشر من أيلول اندحرت قوات البحرية الصينية في (معركة النهر الاصفر The Battle of the Yellow River)، وخسرت ما يقارب الف قتيل وخمسة سفن حربية. وفي شهريّ تشرين الأول والثاني 1894 تمكنت القوات اليابانية من أجبار القوات الصينية على التخلي عن خليج (شي لي Shih Li) والتراجع الى داخل الحدود الصينية، كما قامت القوات اليابانية أيضًا بعملية أنزال بحري واحتلال (ميناء بورت آرثر Port Arthur– شمال شرق الصين) في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1894[2] .

توالت انتصارات القوات اليابانية على نظيرتها الصينية في الأشهر الثلاثة اللاحقة، إذ تم اجتياح جزيرة (لياوتونغ Liaotung)– شمال شرق الصين وتجاور كوريا شرقًا– وأجبرت الأسطول الصيني على الاستسلام في الثاني عشر من شباط عام 1895، لكن ذلك لم يثني اليابانيين من الاندفاع الى داخل الحدود الصينية، فقد احتلت في الخامس من آذار 1895 جنوب(منشوريا Manchuria – شمال شرق الصين)، وبدأ اليابانيون يهددون العاصمة الصينية بكين[3].

أدركتْ الحكومة الصينية عقب الهزائم التي تعرضت لها قواتها، أنها لم تتمكن من الصمود امام اليابان. لذلك، لجأت إلى بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها في إيقاف التقدم الياباني. وقد تعاملت تلك الدول مع الطلب الصيني حسب مصالحها الخاصة أملًا منها في المزيد من الإضعاف للصين، مما يعني زيادة الامتيازات التي من الممكن الحصول عليها. وعليه، استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للطلب الصيني، إذ شعرت انْ التقدم الياباني في الصين قد يؤدي إلى اضعافها، ومن ثم يفسح المجال أمام الدول الأخرى لاقتسام النفوذ فيها، لذلك أقنعتْ اليابان بسحب قواتها من الصين والركون إلى المفاوضات[4].

دُشنتْ المفاوضات في مدينة (شيمونوسيكي Shimonoseki) اليابانية الواقعة مقابل الساحل الكوري، في العشرين من آذار عام 1895، مثل الوفد الياباني رئيس الوزراء (هيروبومي إيتو)، أما الجانب الصيني فمثله المشرف على الشؤون الخارجية (لي هونغ تشانغ)، الذي طالب في بداية المفاوضات بهدنة مؤقتة ووقف الأعمال القتالية قبل الخوض في التفاصيل، لكن (إيتو)

(1)الفخري، المصدر السابق، ص53–54؛ الساعدي، المصدر السابق، ص39؛ مشاي، المصدر السابق، ص 58.

(2)عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، د.ت)، ص157 .

(3) James L. Huffman ,Japan in world History , (New York, Oxford University press,2010),p.86.

(4)يحيى، المصدر السابق، ص 200.




رفض الأمر، ورجح المطالب اليابانية التي تتلخص باعتراف الصين باستقلال كوريا وتنازلها عن موانئ تجارية مهمة، فضلاً عن امتيازات ملاحية وتجارية تقدمها الصين لليابان، إذ كان الوفد الياباني ينطلق من قوة الانتصار الذي حققه والذي لا تريد حكومته أن تحيّد عنه قيد أُنملة[1].

وأثناء سير المفاوضات في الرابع والعشرين من آذار 1895 وبعد خروج (لي هونغ تشانغ) من الاجتماع متوجهًا الى مقر أقامته، أقدم أحد المتطرفين اليابانيين بإطلاق النار عليه مما أدى إلى إصابته في الوجه، فكان لذلك الحادث تأثير كبير في سير المفاوضات، إذ أعلنت اليابان اعتذارًا رسميًا عن الحادث، وأرسل الإمبراطور طبيبه الخاص للعناية به، فخففت اليابان من شروطها ومطالبها وتعنتها[2].

استأنفت المفاوضات عقب تماثل (لي هونغ تشانغ) للشفاء، وفي السابع عشر من نيسان 1895، وقعت اليابان والصين معاهدة (شيمونوسيكي) التي تضمنت أحدى عشرة مادة جاء فيها:

1- اعتراف الصين باستقلال كوريا التام والكامل.

2- تنازل الصين بشكل كامل عن:

أ-القسم الجنوبي لمقاطعة (فنغتن Fengtien) من مدخل النهر الأصفر الى مدخل نهر (أنبغ Anping) ويشمل التنازل عن كل الجزر التي تعود الى تلك المقاطعة التي تقع في القسم الشرقي لخليج لياوتونغ وفي القسم الشمالي للبحر الأصفر.

ب- جزيرة فرموزا (تايوان) مع كل الجزر التي تنتمي لها.

جـ- مجموعة جزر (البسكاردور Pescardores) .

3- تشكيل لجنة يابانية – أميركية لترسيم حدود المقاطعات التي تم التنازل عنها ضمن هذه الاتفاقية.

4- تدفع الصين لليابان تعويض مالي قدره(200,000,000 تايل) أي ما يعادل 165 مليون دولار.

5- يُمنح سكان المقاطعات المتنازل عنها حق البقاء أو الرحيل عن مقاطعاتهم.

6-توافق الصين على توقيع اتفاقية للملاحة والتجارة مع اليابان مع فتح أربعة موانئ صينية أمام التجارة والصناعة اليابانية.

7-على اليابان سحب جيوشها من المدن الصينية، في مدة ثلاثة أشهر من توقيع هذه المعاهدة.

8-ولضمان قيام الصين بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية، فأن عليها أن توافق على احتلال مؤقت تقوم به القوات اليابانية لميناء في اقليم (شاندونغ Shāndōng) وهي منطقة داخلية في وسط الصين.

9- بعد التصديق على المعاهدة يتم أطلاق سراح اسرى الحرب، كما تتعهد الصين بإطلاق سراح اليابانيين الموجودين لديها والمتهمين بالتجسس، بمقابل أطلاق سراح الصينيين الذين تعاونوا مع الجيش الياباني.

10-إيقاف جميع العمليات العسكرية بين الجيشين بعد التوقيع على المعاهدة.

---

(1)الفخري، المصدر السابق، ص 56.

(2)جلال، المصدر السابق، ص 17.





11- يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل إمبراطور اليابان وإمبراطور الصين[1].

أثارت معاهدة شيمونوسيكي ردود أفعال لدى الدول الأوربية، ولاسّيما روسيا التي خشيت على مصالحها في الصين من الخطر الياباني، إذ كانت تنظر الى الموانئ الكورية والصينية المفتوحة طيلة ايام السنة فرصة للخروج من عزلتها، لذلك سلم ممثلو كلًا من (روسيا ، فرنسا ، ألمانيا) في طوكيو مذكرة احتجاج أوربية إلى الخارجية اليابانية في الثالث والعشرين من نيسان عام 1895 ، أوضحوا فيها أن شروط معاهدة شيمونوسيكي قاسية على الصين، وأن احتلال اليابان لجزيرة لياوتونغ يهدد استقلال كوريا، لذا فإن عليها التخلي عن احتلال تلك الجزيرة مقابل أن تدفع الصين تعويضاً ماليًا[2]. ويظهر من تلك المذكرة أنها لا تخلوا من لغة التهديد المُبطن.

يمكن القول أن الدولة الوحيدة التي لها مصلحة مباشرة في الاطماع اليابانية في كوريا والصين هي روسيا، إذ سنتطرق لاحقًا إلى طبيعة العلاقات اليابانية –الروسية. أما الدولتان الاخريان وهما المانيا وفرنسا فكان لكل منهما مبرراته.

وبهذا الشأن، تابعت ألمانيا الحرب اليابانية- الصينية والنتائج التي تمخضت عنها في معاهدة شيمونوسيكي، من أجل الحصول على امتيازات لها بالصين في حال حصول اليابان عليها، إذ وجدتْ أنْ ما تملكه في الصين مقارنة بالدول الاوربية الأخرى لا يشكل شيئًا. كما إن السبب المهم الذي دفع المانيا لتشارك روسيا في تقديم مذكرة إلى اليابان هو الحلف الفرنسي – الروسي [3] .

وبهذا الشأن، سعتْ المانيا لأضعاف ذلك الحلف، فضلًا عن دفع روسيا لأشغالها بمشاكل الشرق الاقصى وابتعادها عن التدخل في الشؤون الاوربية، لاسّيما اوربا الشرقية التي كانت المانيا تحاول الهيمنة عليها. لذا، رحّبت بالاقتراح الروسي الخاص برفع مذكرة أوربية إلى الحكومة اليابانية، فإذا ما رفضت فرنسا الاشتراك فيها، فأن ذلك سيمثل شرخًا علنيًا في العلاقات الفرنسية –الروسية [4].

أما فرنسا التي لم يكن لها مصالح مباشرة في الصراع الياباني – الصيني في كوريا؛ بل ان مصلحتها تتمحور في تحالفها مع روسيا، الذي فرض عليها التزامًا دبلوماسيًا بالوقوف إلى جانب روسيا والتفاهم على كل المسائل التي يكون من طبيعتها تهديد السلم العام، وفي حالة رفض فرنسا الوقوف إلى جانب روسيا فأنها تعطي المبرر للأخيرة بتقويض ذلك التحالف [5].

---

(1)مشتاق مال الله قاسم النجّار، السياسة الدولية تجاه الصين 1781-1899، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص 130-131؛ الساعدي، المصدر السابق، ص 41-42؛ المقرحي، المصدر السابق، ص 56.

(2)مشاي، المصدر السابق، 62-63.

(3)نجحتْ الدبلوماسية الفرنسية في التحالف مع روسيا عام 1891، مستغلة الخلافات الروسية مع المانيا والنمسا حول البلقان، وقد نص التحالف على وقوف الدولتين ضد أيًّ هجوم ألماني على أحد منهما. يُنظر: موسى محمد ال طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب البارده 1914-1991م،(عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع،2017)، ص 33.

(4)سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ، جـ1، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 1974)، ص 158 -159.

(5)مشاي، المصدر السابق، ص 63-64.





نتيجة لموقف الدول الأوربية تخلت اليابان عن البند الخاص باحتلال جزيرة لياوتونغ وتركها للصين، مقابل أن تدفع الأخيرة تعويضًا ماليًا قدره سبعة عشر مليون دولار، وبعد ذلك الاتفاق صادقت الصين واليابان على معاهدة شيمونوسيكي في الثامن من آيار 1895[1]. وعليه، عُدَّ التوقيع على تلك المعاهدة المسمار الأول في نعش الإمبراطورية الصينية.

يظهر مما تقدم، أن الحرب اليابانية –الصينية أسهمت في تطور القطاع الإقتصادي في اليابان، لاسّيما الصناعات الثقيلة، إذ جلب الانتصار تعويضات مالية كبيرة وفتح أسواق صينية جديدة. كما نسبتْ –بالطبع– كل المكاسب التي حققتها اليابان للحركة القومية ولنفوذ الطبقة العسكرية؛ فأزادتْ اهمية تلك الطبقة التي أضحى لها دورًا حاسمًا في تقرير مستقبل اليابان لاحقًا.

من جانب آخر، يمكن أن نًرجح أسباب هزيمة الصين في تلك الحرب إلى عوامل داخلية وخارجية، منها الاضطراب السياسي الذي انعكس سلبًا على مؤسسات الدولة كافة، وفي مقدمتها القوات العسكرية التي افتقرتْ إلى التسليح الحديث، وكذلك الاضطرابات الداخلية التي أثرت بشكل كبير في إرهاق الجيش وميزانية الدولة. أما العوامل الخارجية فتمثلتْ بالدرجة الأولى بما تركته حروب الأفيون من أثار سلبية على قدرات الصين المالية والعسكرية.

إلى جانب ذلك، يمكن استنتاج سببين آخرين لتلك الهزيمة الصينية، الأول: يكْمن في أن الصين لم تكن قد توقعت حدوث الحرب؛ إلاّ في مدة متأخرة، وذلك بعد الإنذار الذي وجهته اليابان الى الملك الكوري قبل أيام من إعلان الحرب، لذا، كانت الاستعدادات الصينية غير كافية، على العكس من اليابان التي كانت تستعد للحرب من اللحظة الأولى لدخول قواتها الى كوريا، أما السبب الثاني فيعزى إلى الضربة الاستباقية التي وجهتها اليابان للصين، حينما قامت في الثالث والعشرين من تموز 1894 أي قبل سبعة أيام من إعلانها الحرب بصورة رسمية على الصين بالاستيلاء على العاصمة الكورية سيؤول، وقيام البحرية اليابانية بإغراق السفينة الحربية الصينية العملاقة كوشنغ، إذ أدى هذان الحادثان الى زعزعة معنويات الجيش الصيني. وعليه، تركت هزيمة الصين في الحرب أثار كبيرة منها خسارتها لنفوذها السياسي والعسكري والتجاري في كوريا، وانتهاء العلاقة التقليدية التي كانت تربط الصين بكوريا، فضلاً عن اعترافها لأول مرة في تاريخها بان كوريا دولة مستقلة وغير تابعة للإمبراطورية الصينية.

وعلى نحوٍ عام، ان نجاح السياسة الخارجية اليابانية بتوسع نفوذها في كوريا عقب حربها مع الصين، قد عزز من مكانتها كإمبراطورية وقوة لا يستهان بها، إذ مثلتْ تلك الحرب بداية سعي اليابان لاتخاذ موقف أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

(1)الفخري، المصدر السابق، ص 60.




الفصل الثـاني: سياسـة اليابـان الخارجيـة حيـال الـدول الكبـرى(1895-1914).

أولًا: العلاقات اليابانية – البريطانية (1895-1914)

ثانيًا: العلاقات اليابانية – الروسية (1895-1914).

ثالثًا: العلاقات اليابانية –الأميركية(1895-1914).

الفصل الثاني: سياسة اليابان الخارجية حيال الدول الكبرى(1895-1914).

أولًا: العلاقات اليابانية – البريطانية (1895-1914)

عند نشوب(الحرب اليابانية – الصينية) أخذ وزير الخارجية البريطاني (جون كيمبرلي John Kimberley)[1]،على عاتقه مسؤولية اصدار القرارات السياسية البريطانية حيال الشرق الأقصى. وبهذا الصدد، لم ترغب بريطانيا في تصعيد الموقف في كوريا بين اليابان والصين. لذا، أبلغ وزير الخارجية البريطاني اليابان في الثامن والعشرين من حزيران عام 1894، بأن الحكومة الصينية تطلب أن تكون روسيا هي الضامن في حالة عدم سحب الصين قواتها من كوريا, وقد أبلغت الحكومة الروسية اليابان بذلك، وأنها تتحمل المسؤولية الكاملة في حالة عدم سحب الصين قواتها, بيد إنَّ اليابانيين رفضوا عرض بريطانيا وروسيا وقرروا مواجهة الصين حتى تحقيق النصر[2]. ومن الواضح أنْ هذا الموقف الياباني جاء لتحقيق مصالحها التوسعية في كوريا على اقل تقدير.

وفي محاولة ثانية سعى (كيمبرلي) لتامين سحب كلا الجيشين الصيني والياباني بصورة آمنة من كوريا، لكن تلك المحاولة كانت متأخرة جداً لأن الأحداث كانت تسارعت نحو الحرب, وكان سبب فشل الوساطة البريطانية لحل ألازمة هو الحكومة اليابانية نفسها, التي كانت تميل الى الحل العسكري نظرًا لثقتها بقواتها, كما ان العمليات العسكرية على الارض كانت تسير لصالح الجيش الياباني, فلم ترغب الحكومة بإضاعة مكاسبها مقابل وساطات لا تلبي مصالحها[3].

لم تكن اليابان متأكدة من حجم التأييد البريطانيا للصين, إلَّا إنَّ (شوزو أوكي Shūzō Aoki1844-1914) السفير الياباني في لندن، كان واثقًا من أنه حقق بعض النجاح في إبقاء بريطانيا بعيده عن الصين ، فقد نشر عدة مقالات في الصحف البريطانية المشهورة مثل : (التايمز The Times) و(الديلي تلغراف Daily Telegraph), حاول فيها أقناع الرأي العام البريطاني بان التدخل الياباني في كوريا كان ضروريًا لأمن اليابان[4].

كانت ثمة مخاوف داخل أروقة السياسية اليابانية بأن بريطانيا يمكن أن تدخل الحرب إلي جانب الصين, لذلك عمل اليابانيون جاهدين على أن لا يثيروا المشكلات معها أثناء الحرب. وبهذا الصدد، عندما أغرقت البحرية اليابانية السفينة التجارية البريطانية (كوسبنگ Kowsbing) التي كانت في طريقها إلى كوريا قامت الحكومة اليابانية بتقديم التعويضات لمالكها. كما ظهرت

---

(1) ولد في كانون الثاني 1826 وتلقى تعليمه في أكسفورد، أرسل مبعوثًا الى روسيا للمدة (1856-1858), وفي عام 1864 تولي وزارة الهند، ثم وزير المستعمرات ووزيرًا للخارجية (1894-1895) وأثناء وزارته أبرم معاهدة التجارة والملاحة مع اليابان. توفى في نيسان 1902. يُنظر:
The New Encyclopaedia Britannica Vol.,7,p.728.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.1, p. 57.

(3) James William Morley, Japan s Foreign Policy 1868-1912, (New York, Columbia University Press, 1974), p.190.

(4) Edwin O Reischauer, Japan the Story A Nation, (New York, Harvard University Press, 1990).p. 146.




مشكلة أخرى حول مدينة(شنغهاي Shànghǎi) الصينية التي تُمثل مركز الإقتصاد البريطاني، إذ كان من المحتمل ان تقوم الصين بإغلاق مصب نهر (يانغتسي Yangtze) للحفاظ على امن مدينة شنغهاي, وذلك يؤثر بشكل كبير في التجارة البريطانية, إلَّا إنَّ الطريقة الوحيدة لمنع غلق مصب النهر هو الحصول على الضمانات من اليابان بعدم استهداف المصب بأيَّ عملية عسكرية, فقدمت الحكومة اليابانية وعدًا وبقتْ ملتزمة به طوال مدة الحرب, على الرغم من معارضة القادة العسكريين اليابانيين لذلك، لاسّيما بعد اشتداد العمليات الحربية[1].

رأت الحكومة البريطانية بعد حصولها على تلك الضمانات, أن تدخلها في الحرب يمكن أن يؤدي إلى إطالة أمدها مما قد يضر بمصالحها في المنطقة. لذا، أعلنت بأنها تقف على الحياد، وهو ما وَلد شعورًا بالارتياح لدى العديد من الأوساط اليابانية. مع ذلك، حاولت بريطانيا أن تتحرك للوصول إلى حل سلمي, لأنَّ مصالحها ألاقتصادية تستوجب منها وقف الحرب، فقد قامت بدور بارز عن طريق ثمان محاولات وساطة بالمشاركة مع الدول الكبرى الأخرى[2].

لم تعطِ بريطانيا أفضلية سواء للصين أو لليابان؛ بل كانت كقوة كبرى لها مواقفها في سير الأحداث في الشرق الأقصى, فقدمت اقتراحات كانت غير مقبولة من اليابان حتى عدَّ البعض أن بريطانيا تؤيد الصين, إلَّا إنَّ ذلك غير صحيح لان الأفعال التي قامت بها بريطانيا قبل وبعد الحرب لم تكن مؤيده للصين أو ضد اليابان؛ بل كانت متعلقة بالمصالح البريطانية. وقد بين المؤرخ الياباني(كاجيما موربنوسوكي Kajima Morinosuke) رأيه بهذا الأمر قائلًا: "**لم تكن بريطانيا تكن مشاعر العداء إزاء بلدنا أو معاملتنا كأعداء، لأنها كانت تفكر فقط بان الحرب سيكون لها تأثير سلبي في مصالح بريطانيا التجارية والاستراتيجية وكانت تأمل ان لا يُخرق السلام في شرق آسيا**" [3].

في غضون ذلك، طلبت روسيا التعاون مع بريطانيا من اجل استخدام الطرق الدبلوماسية لإعادة السلام بين اليابان والصين، وتجنب ويلات الحرب عبّرَ دخول اطراف دولية اخرى, وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني عام 1895 أعلنت بريطانيا رسميًا أهمية التعاون مع روسيا في ذلك الطلب, لذا كانت هناك مدة قصيرة من التعاون بين روسيا وبريطانيا في أشهر الحرب اليابانية – الصينية؛ لرغبة بريطانيا حماية مصالحها التجارية كما ذكرنا، بينما كانت روسيا تخشى من الهيمنة اليابانية على الصين وكوريا[4].

قدمتْ اليابان في السادس من نيسان 1895 إلى الدول الكبرى شروطها التي فرضتها على الحكومة الصينية, ومن بينها حق المرور للسفن التجارية اليابانية في نهر يانغتسي وفتح موانئ جديدة لها. لا شك، أن تلقى تلك الشروط استحسان الدول الكبرى التي من الممكن أن تستفيد منها في الحصول على فرص تجارية افضل مع الصين. في الوقت نفسه، سعتْ اليابان من إعلان شروطها التجارية, بأن تمنع الدول الاوربية من دعم الصين، كما عملت على تسريب تلك الشروط إلى الصحف البريطانية والتأكد من وصولها إلى الصحافة الأوربية والأميركية, لحشد الرأي العام الغربي بأن تلك الشروط من الممكن ان تفيد منها الدول الغربية ايضًا[5].

---

(1) Morley., Op. Cit., p.191.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8, p. 106.

(3) الساعدي، المصدر السابق، ص 45.

(4) Mikiso Hane, Modern Japan A Historical Survey,(Untied State Press, 1986),p108.

(5) Morley., Op. Cit., p.192.



عُقدت جلسة استثنائية لمجلس الوزراء البريطاني في الثامن من نيسان لمُناقشة الشروط اليابانية، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها، إن تلك الشروط لا تستلزم التدخل البريطاني، وأن كل ما يهمها هو درجة تطابقها او تعارضها مع المصالح البريطانية. من جانب آخر، اقترحت روسيا على بريطانيا بأن تقوم الدول الكبرى(روسيا، بريطانيا، فرنسا، المانيا) بتقديم مذكرة احتجاج أوربية إلى الحكومة اليابانية بشأن شروط معاهدة شيمونوسيكي، لأنها ستشكل عقبة أمام الحفاظ على علاقات طيبة بين الصين واليابان، وستمثل تهديدًا دائمًا للسلام في الشرق الأقصى، إلّا إنَّ بريطانيا رفضت ذلك المُقترح، عكس فرنسا والمانيا اللتان اشتركتا مع روسيا في تلك المُذكرة كما ذكرنا سابقًا[1].

يظهر انْ الهدف من المُقترح الروسي الحفاظ على مصالحها في الشرق الأقصى اكثر من امكانية التأثير في العلاقات الصينية – اليابانية، كما أنها حاولتْ ضم بريطانيا الى مساعيها لتجريد النصر الياباني من مكتسباته، وهو ما لم يكن بعيدًا عن وعي الحكومة البريطانية. لذا، رفضتْ الأخيرة الاشتراك في ذلك الاحتجاج، لاسّيما أن موقفها قد استمدته من طبيعة مصالحها ورغبتها في الحفاظ على السلام في الشرق الاقصى.

بعد موقف الدول الأوربية الثلاث (روسيا، فرنسا، ألمانيا) من الحرب اليابانية– الصينية، أتخذ القادة اليابانيون قرارًا مهمًا في الانعزال عن الخارج لمدة محدودة والتفرغ لتقوية البلاد داخليًا, وهو ما يعني ابتعاد اليابان عن أيَّ حروب خارجية, إذ قررت الحكومة استمرار الانفاق على الجيش, وتحسين كفاءة الفرق العسكرية عن طريق تزويدها بأفضل الاسلحة , وإدخال بعض الإصلاحات الإدارية عليها، كما وسعت وزارة البحرية من خططها لبناء السفن مع منحها تخصيصات مالية كبيرة, وفي مطلع عام 1896 خططت اليابان لتحويل أسطولها إلى قوة تتألف من ست بوارج حديثة وست طرادات بمساعدة البحرية البريطانية، كما أن اغلب عقود بناء السفن نفذت من قبل الشركات البريطانية [2].

وفي أطار سعيها لتعزيز علاقتها السياسية مع بريطانيا, عملت الخارجية اليابانية إلى زيادة عدد أفراد البعثة الدبلوماسية اليابانية في لندن, بعد إدراكها بالخطأ الذي وقعت فيه باتباعها التمثيل الدبلوماسي الصغير مع بريطانيا, قبل وأثناء الحرب اليابانية – الصينية. وقد تمثلت تلك السياسة بتعيين أحد ابرز الشخصيات السياسية في اليابان في عهد ميجي وهو(تاكاأكي كاتو (Takaaki Katō [3] ، سفيرًا لليابان في لندن للمدة (1896–1899)، الذي تحرك بسرعة للحصول على الدعم البريطاني وكسب الرأي العام عن طريق كتابة عشرات المقالات في

---

(1)الساعدي، المصدر السابق، ص 46.

(2)كينئيتشي أونو ، التنمية الإقتصادية في اليابان. الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، (القاهرة، دار الشروق، 2008)، ص 122–124.

(3)سياسي ورجل دولة ولد في مدينة(آيساي Aisai - في جزيرة هونشو) عام 1860 من إحدى عوائل الساموراي ، عمل موظفًا في وزارة الشؤون الخارجية عام 1878 ثم المالية. وللمدة (1896 -1899) شغل منصب مبعوث اليابان إلى بريطانيا ثم وزيرًا للخارجية(1900-1901)، وفي عام 1902 أنتخب عضواً في مجلس النواب ، وعاد وزيرًا للخارجية عام 1906 ثم 1913 و(1914-1915). أصبح رئيسًا للحكومة في 11 حزيران 1924 حتى وفاته في طوكيو في 28 كانون الثاني 1926. =

= Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 4, pp.169-170.




الصحف اللندنية لشرح وجهة نظر بلاده فيما يتعلق بسياستها الخارجية[1]. لذا، شكل وصوله تدشين مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، تُوجت فيما بعد بعقد التحالف الياباني– البريطاني عام 1902.

تعود فكرة التحالف الياباني – البريطاني إلى نهاية الحرب اليابانية –الصينية، وتجددت الفكرة في آذار 1898، إلَّا إنَّ حدوث انتفاضة (الملاكين –البوكسرز Boxers)[2]، واحتلال روسيا مدينة منشوريا والاستحواذ على المُنشآت الحيوية فيها وجعلها(محمية روسية)، عجل من إبرام ذلك الحلف. وعليه، كان أحد نتائج الوجود الروسي في منشوريا هو التحالف الياباني – البريطاني .

وبهذا الشأن، كانت للدولتين مصلحة مشتركة في مواجهة التوسع الروسي، فبريطانيا خشيتْ على نفوذها في الصين، إذ أصبح احتلال روسيا لمنشوريا دائميًا. أما اليابان فقد نظرت إليها كحاجزًا في طريقها إلى قلب القارة الآسيوية، فضلاً عن تهديد مصالحها في كوريا. مع ذلك، لم يكن أتخاذ تحالفًا رسميًا لمواجهة خطر روسيا بالخطوة السهلة؛ فبريطانيا عدّت عقد التحالف هو كسر لدبلوماسية (العزلة المجيدة Splendid isolation) [3]، بينما يعني لليابان ترك آخر أمل للحصول على تسوية مع روسيا، التي نظر إليها عدد من رجال السياسة أنها تصب في مصلحة البلاد[4].

في السياق نفسه، كان لبريطانيا دور مهم في عملية تحديث اليابان عن طريق المستشارين والمهندسين الذين يعملون فيها، فضلاً عن تدريب الضباط البحريين، لذا كان ثمة تيار من السياسيين والمثقفين في طوكيو فضلوا اقامة علاقات دولية قوية مع بريطانيا. مع ذلك، تطلب قرار اليابان بعقد تحالف مع بريطاني أجراء تقييمًا شاملاً لسياستها الخارجية، عن طريق عقد اجتماعات لمدة ستة أشهر منذ مطلع عام 1901، بين مجلس الوزراء و(الجينرو Genrō)[5]، وكانتْ الإشكالية المطروحة: هل من الافضل لليابان عقد تحالف مع بريطانيا أم مع روسيا؟

---

(1) W. L., Langer, The Diplomacy of Imperialism, 1890 – 1902, New York, 1951), pp. 411 – 412.

(2)وهي انتفاضة حدثت في الصين بين عامي(1899–1901) قامت بها جماعة معادية للأجانب تطلق على نفسها "جمعية القبضات المستقيمة"، إذ قامت بقتل الأجانب وأحراق الكنائس ومهاجمة سفارات الدول الغربية في بكين، مما دفع بتلك الدول الى أرسال قواتها الى الصين والقضاء على النتفاضة وإجبار حكومة الصين على توقيع أتفاق البوكسرز، والذي فرض على الصين دفع الغرامات المالية، فضلاً عن الموافقة على بقاء القوات الأجنبية داخل الأراضي الصينية. يُنظر:

فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان(1853–1972)، (القاهرة، 1997)، ص120–123.

(3)اتبعتْ الخارجية البريطانية سياسة العزلة المجيدة في عهد وزارة (ساليسبوري Salisbury 1895–1902) وهي المرحلة التي دخلت فيها الدول الأوربية في تحالفات، بينما كانت بريطانيا بفعل قوتها البحرية قادرة على البقاء دون حليف حتى عام 1902. يُنظر: آلان بالمر ، موسوعة التأريخ الحديث ، ترجمة سوسن فيصل السامر، ويوسف محمد أمين ، ج2، (بغداد، دار المأمون ، 1992)، ص 292.

(4)فرج الله ، المصدر السابق، ص 168.

(5)هي طبقة (قدامى كبار موظفي الدولة) وتضم مجموعة من القادة الذين تولوا اليابان الحديثة في عهد ميجي. وشكلوا نواة متجانسة سيطروا على الحياة السياسية والاقتصادية في اليابان. يُنظر:



وعلى نحوٍ عام، لم يكن هناك أجماع على التحالف مع بريطانيا، ويقود ذلك الاتجاه (هيروبومي إيتو)، الذي سعى للتحالف مع روسيا، فقام بزيارة الولايات المتحدة الاميركية وسان بطرسبرغ ، إذ كان يدرك أن المسألة الكورية يجب أن تحسم مع روسيا، وان التفاهم والسلام معها أفضل من الاختلاف والحرب، كما كان مستعدًا أن يعطي روسيا حرية إطلاق يدها في منشوريا في مقابل إطلاق يد اليابان في كوريا(1).

بينما كان رئيس الوزراء الياباني الجنرال (تارو كاتسورا Katsura Tarō 1848–1913) معارضًا لروسيا ومصرًا على التحالف مع بريطانيا، وايده في ذلك وزير الخارجية (جوتارو كومورا Komura Jutaro 1901–1906) الذي ارسل مذكرة إلى الإمبراطور تعارض الاتفاق مع روسيا. ذكر فيها " **أنْ الاتفاق مع بريطانيا – التي كانت من وجهة نظره قوة مؤثرة – أكثر نجاعًا من الاتفاق مع روسيا، التي لها طموحات واسعة في الشرق الأقصى تتعدى حدود منشوريا**". في غضون ذلك، عُقد اجتماع لمجلس الوزراء في السابع من كانون الأول 1901 بحضور الامبراطور، إذ قام مساندو كل طرف بعرض آرائهم، وقد مال الامبراطور إلى الحلف مع بريطانيا، وأمر بأغلاق المفاوضات مع الروس (2).

في ضوء ذلك، وقّع الطرفان الياباني– البريطاني على النسخة الانكليزية التي عُدت النص الرسمي للتحالف في الثلاثين من كانون الثاني 1902، إذ مثل الجانب الياباني السفير في لندن(هاياشي تاداسو Hayashi Tadasu 1900–1905)، في حين مثل الجانب البريطاني وزير الخارجية (لانسدون Lansdowne 1900–1905)(3). تضمن الحلف البنود الآتية:

المادة الاولى: اعتراف الدولتين باستقلال الصين وكوريا ولهما الحق بشكل منفرد او مشترك في حماية مصالحهما تجاه الاخطار الخارجية او الأضطرابات الداخلية .

المادة الثانية: في حالة دخول أحد الطرفين الحرب ضد طرف ثالث، فان الطرف الاخر يتخذ موقف الحياد، والقيام بجهوده لمنع دخول اطراف اخرى ضد حليفه .

المادة الثالثة: دخول الطرف الثاني الحرب الى جانب حليفه فيما لو انضمت دول اخرى الى الدولة التي هي في حرب ضد حليفه .

المادة الرابعة: عدم دخول اي من طرفي التحالف في تحالف مع طرف ثالث إلّا بعد التشاور بين الجانبين .

المادة الخامسة: عندما يرى أحد الطرفين ان مصالحهما في خطر فأن عليهما التشاور لاتخاذ القرار المناسب.

المادة السادسة: يدخل الحلف حيز التنفيذ بعد التوقيع عليها ويبقى ساري المفعول مدة خمس أعوام وإذا أبدى احد طرفي التحالف عدم رغبته في تجديدها فعليه ابلاغ الطرف الاخر قبل عام من انتهاء المدة, كما ان التحالف يستمر حتى بعد انتهاء مدته عندما يكون احد طرفي التحالف في حالة حرب مع اي طرف ثالث(4).

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, pp.21-22 .

(1) George W. Keeton, China, The Far East and The Future, (London, Stevens & Sons Limited, 1949), pp. 62-63.

(2) Beasley., Op., Cit., p. 168.

(3) Morley., Op., Cit., p.191.

(4)الفخري، المصدر السابق، ص 93–94؛ الساعدي، المصدر السابق، ص 195–196.




ارفقّ التحالف بمذكرات دبلوماسية سرية، تحتوي على الاتفاقية البحرية بين الطرفين, تم التوقيع عليها من قبل (لانسداون – هياشي) في اليوم نفسه الذي تم فيه توقيع التحالف، وبموجب تلك المذكرات اعترفتْ كلا الدولتين بانه : ينبغي ان تعمل القوات البحرية لطرفي الحلف بتنسيق في وقت السلم, والموافقة إلى اعطاء التسهيلات المتبادلة للرسو والتزود بالوقود للسفن والقوارب البحرية وتقديم التسهيلات اللازمة لكفاءة القوات البحرية عند رسوها في موانئ الدولتين, كما إنَّ كلا الحليفين لا يدخران وسعًا للحفاظ قدر الامكان على قوة بحرية مشتركة في الشرق الاقصى؛ بشرط أن تكون اكبر من القوة البحرية لأيَّ دولة اخرى. وكانت مدة الحلف خمسة أعوام ثم جدد بعد الحرب الروسية – اليابانية عام 1905 مدة خمسة أعوام أخرى ، ثم جدد عام 1911 مدة عشرة أعوام، إذ كان لذلك الحلف دور مهم في التعاون الياباني – البريطاني مع نشوب الحرب العامية الاولى عام 1914 (21).

يظهر انْ سياسة اليابان الخارجية حيال بريطانيا، كانت انعكاسًا لعلاقاتها الدولية وعلى وجه التحديد مع روسيا. فكان التحالف الياباني – البريطاني في الأعوام 1902 – 1905 – 1911 ، تعبير واضح عن المخاوف والهواجس الإقليمية. فقد أدركتْ اليابان أن تحييّد الموقف البريطاني، بالدخول معها في تحالف، سيحقق طموحاتها التوسعية في منشوريا وكوريا، إذ ضمنت عدم تكرار تدخل الدول الأوربية (روسيا، فرنسا، المانيا) في الشؤون اليابانية كما حدث بعد توقيع معاهدة شيمونوسيكي عام 1895 مع الصين.

في السياق نفسه، رغبت الحكومة اليابانية بتحالفها مع بريطانيا القوة العظمى وقتذاك، الحصول على الاعتراف الدولي بمكانة اليابان واهميتها السياسية وايصال رسالة الى الدول الاخرى، بانه لا يمكن تخطي اليابان بقضايا الشرق الاقصى, لاسّيما بعد بروز النزعة العسكرية واستكمال بناء القوات العسكرية اليابانية والوصول الى مراحل متقدمة في عملية بناء القوة البحرية, فضلًا عن شعور كلا الدولتين بتلاقي مصالحهما المشتركة في الشرق الاقصى، ورغبتهما في ابقاء الوضع على ما هو عليه بتحجيم الاطماع الروسية المتنامية هناك. مع ذلك، ظلت العلاقات مع بريطانيا هشة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، طالما ان لكل من اليابان وبريطانيا أهدافهما الخاصة من تلك العلاقات.

ثانيًا: العلاقات اليابانية – الروسية (1895–1914).

حظيتْ سياسة اليابان الخارجية حيال روسيا بأهمية خاصة، فلهذه الدولة، وعلى نحو مغاير للدول الأوربية الأخرى والولايات المتحدة الأميركية، سمات خاصة في علاقاتها الخارجية مع اليابان. فالجوار الجغرافي والخلافات الاقتصادية والسياسية بين هاتين الدولتين، دفع اليابان انْ تكون حذرة في سياستها مع روسيا. وقد تعددت مناطق الصراع بين اليابان وروسيا في منشوريا وكوريا والجزر الخلافية في سخالين والكوريل.

ظهرت روسيا القيصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على المسرح الدولي كقوّة كبرى في الشرق الأقصى، وأحدثت سياسة الاندفاع نحو الشرق تهديدًا خطيرًا على المصالح اليابانية. وبهذا الصدد، شكلتْ فكرة روسيا بإنشاء خط سكك حديد سيبيريا عام1890، نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية اليابانية، إذ زادتْ من تخوف القادة العسكريين والسياسيين من

---

(1) Ian H. Nish, The Anglo – Japanese Alliance, (London, 1966),pp.216-219.




روسيا، الذين عدوا خطوط السكك تهديدًا كامنًا للأمن الياباني، وكابحًا لتنفيذ مرامي اليابان في تواصل توغلها صوب الشرق الأقصى [(1)].

عبرتْ عن تلك المخاوف وزارة الخارجية اليابانية عندما نبهتْ في آيار 1890، إلى خطورة تحرك روسيا الجديد، واقترحتْ ان تعجل الحكومة في تطوير قواتها العسكرية، وان تبدأ محادثات دبلوماسية مع بريطانيا والمانيا لمجابهة التوسع الروسي، لأن أنشاء سكة حديد سيبيريا سيمثل حجر الأساس في بناء قوتها العسكرية هناك، مما سيشكل خطرًا على النفوذ الياباني[(2)].

كان للتدخل الثلاثي لروسيا وفرنسا والمانيا في نيسان 1895، في نهاية الحرب اليابانية – الصينية، أثرًا في ان تتخلى اليابان عن حقوقها في شبه جزيرة لياوتونغ ، مما أدى إلى تصاعد مشاعر الغضب والاستياء بين اليابانيين التي تركزت نحو روسيا على نحو خاص، إذ أظهر ذلك التدخل الصراع المحوري للأهداف التوسعية اليابانية والروسية في الشرق الأقصى. مع ذلك، فإن رجال السياسة اليابانيين قرروا إتباع سياسة استرضاء مع روسيا والبحث عن تسوية مؤقتة، لاسّيما أن النصر العسكري الياباني على الصين لم يؤدِ إلى الاستقرار للمسألة الكورية كما كانت ترنو، واعتقد ان التوصل إلى اتفاق مع روسيا ربما يساعد على حل المسألة الكورية[(3)].

في غضون ذلك، أشار وزير الخارجية الياباني(مونيميتسو ميتسو) في نيسان 1896 إلى مسارين بإمكان اليابان ان تسلكهما اذا استمرت روسيا في محاولة التوسع في خط سكة حديد سيبيريا، الأول: أن تحول كوريا إلى محمية يابانية ويجب عليها ان تأخذ تلك الخطوة على محمل الجد، مع احتمل نشوب حرب جديدة، والثاني: أن تمتنع اليابان عن الاحتجاج الدبلوماسي، وبدلاً من ذلك يجب ان تركز طاقتها على بناء وتطوير المؤسسة العسكرية في الداخل، وقد فضل (ميتسو) المسار الثاني. أما سفير اليابان في كوريا (كومورا) فقد اقترح حلولًا بديلة، وهي إما ان تعقد اليابان معاهدة مع الحكومة الكورية دون تدخل الدول الأخرى، أو ان تجد تسوية بالتشاور مع الدول الأخرى للقضية الكورية، أو إيجاد تسوية مؤقتة مع حكومة روسيا[(4)].

جرت محادثات بين الدولتين، فقد مثل الجانب الياباني سفيرها في كوريا (كومورا) ، بينما مثل الجانب الروسي سفيرها في كوريا (كارل ايفانوفيتش ويبر Karl Ivanovich Weber 1885-1897)، انتهت بالتوقيع على إتفاقية مشتركة في الرابع عشر من أيار 1896. تضمنت السماح بتواجد عددًا محدودًا من الشرطة اليابانية لحماية خط التلغراف في كوريا، وان تلتزم كل دولة بأن تؤمن عددًا مساويًا من قواتها في بضع ألاماكن لحماية مواطنيها وبعثاتها ضد أيَّ هجوم يقوم به الكوريون[(5)].

بُذِلت جهود أخرى اتخذت شكل مباحثات على مستوى عالٍ للتوصل الى اتفاق ياباني- روسي ينظم نفوذ ومصالح البلدين في كوريا، لذلك أرسلت اليابان قائد جيشها (أريتومو ياماغاتا) في نهاية أيار عام 1896 الى روسيا لتقديم اقتراحٍ الى وزير الخارجية الروسي (اليكسي لوبانوف

---

(1) Richard Storry, A History of Modern Japan, (London, Penguin book Ltd, 1968),pp.127-128.

(2) Morley., Op. Cit., p.191.

(3) Tetsuo Najita, Hara Kei in the Politics of Compromise 1905-1915, (Cambridge, 1967), p.212.

(4) Storry.,Op. Cit., p.127.

(5) Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, (London, Bristol Ltd.,1963).p, 192.




Lobanov Alexei 1895–1896) يقضي بتقسيم النفوذ الروسي والياباني في كوريا عند خط عرض (38°) [1]، إذ يتمركز النفوذ الروسي في شمال الخط أي المناطق الشمالية من كوريا، بينما يتمركز النفوذ الياباني في المناطق الجنوبية من كوريا، بيد إنَّ الروس رفضوا المقترح لأنهم فضلوا المناطق الجنوبية من كوريا حيث تتمركز الموانئ الكورية[2].

لم يثني الرفض الروسي المباحثات بين (ياماغاتا – لوبانوف) من الاستمرار، حتى تمكن الطرفان في التاسع من حزيران عام 1896 من التوصل الى أتفاق يقضي باعتراف البلدين باستقلال كوريا، وعدم القيام بأيِّ مشاريع منفردة هناك، وإذا كان من الضروري نشر قوات عسكرية للدولتين في كوريا، فأنه ينبغي التشاور المسبق بينها، كما أكد الاتفاق على تقديم القروض المالية والمشورة الى الملك الكورى من أجل أنشاء جيش قوي، وإعادة تنظيم النظام الداخلي في كوريا وقد عرف ذلك الاتفاق (ياماغاتا – لوبانوف)[3].

بالرغم من ذلك، لم تؤدِ تلك الاتفاقية إلى الحد من التنافس بين الطرفين في كوريا. فقد واصلت روسيا إرسال مدربين للجيش الكوري دون علم الحكومة اليابانية، كما استمرتْ النشاطات الاقتصادية الروسية في شمال كوريا. فضلاً عن ذلك، اعترضت اليابان على الرخصة التي حصل عليها الروس من الصين لاستغلال المواد المعدنية ومصادر الخشب على ضفة النهر الأصفر. في الوقت نفسه، توسعت نشاطات الروس في منشوريا مستفيدين من الاتفاقية السرية التي أبرموها مع الصين عام 1896. ولتعزيز نفوذهم في الصين أرسل الروس سفنًا حربية إلى ميناء(بورت أرثر) نهاية عام1897، ثم حصلوا على عقود إيجار طويلة الأمد في ذلك الميناء مطلع عام 1898. وعليه، أثارت تلك التحركات الروسية المخاوف في نفوس السياسيين اليابانيين[4].

دفع تكثيف الروس نشاطهم نحو منشوريا وكوريا، الحكومة اليابانية إلى البحث عن إمكانية التعامل مع الروس على أساس جديد، باتباع "**سياسة تبادل**"، التي تعني موافقة روسيا على التوسع الياباني في كوريا، بالمقابل، موافقة اليابان على التوسع الروسي في منشوريا. لاقت تلك السياسة دعمًا قويًا من قبل رئيس الوزراء (هيروبومي إيتو) ووزير الخارجية (توكيجيرو نيشي Tokujirō Nishi 1897–1898) كما وحصلت على موافقة رسمية في اجتماع مجلس الوزراء في آذار 1898. إلَّا إنَّ الحكومة الروسية لم تكن مستعدة للتنازل عن تواجدها في كوريا فرفضت سياسة التبادل اليابانية[5].

من أجل تخفيف حالة التوتر لدى اليابان، أجرى السفير الروسي في اليابان (رومان روزين Roman Rosen 1847–1921) محادثات مع وزير الخارجية الياباني (نيشي) وتوصل

---

(1)يُعد هذا الخط هو نفسه الذي اعتمدته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لتقسيم شبه الجزيرة الكورية بعد الحرب العالمية الثانية عام1945 ، وهو خط وهمي على الخريطة فقط. يُنظر: مشاي، المصدر السابق، ص 69.

(2)افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الولايات المتحدة واوربا في عهد ميجي (1868– 1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010، ص 123–124.

(3) Andrew Malozenoof ,Russian far Eastern policy 1881-1904, university of (California ,1958),pp.89-90.

(4) Morley., Op. Cit., p.359.

(5) Storry.,Op. Cit., pp.130-131.

الطرفان في الخامس والعشرين من نيسان عام 1898 الى توقيع أتفاق يعرف (روزين – نيشي)، تضمن اعتراف الطرفين باستقلال كوريا وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن إرسال أي مستشارين سواء كانوا ماليين أو عسكريين الى كوريا دون أن يكون هناك تفاهم مسبق بينهما[1].

لم ينه عقد الاتفاق حالة التنافس بين اليابان وروسيا، لاسّيما حينما احتلت روسيا إقليم منشوريا بعد أحداث انتفاضة البوكسرز في الصين، والذي عدته اليابان تهديدًا لمصالحها في جميع أنحاء الشرق الاقصى. وعليه، قدم رئيس الوزراء الياباني (هيروبومي إيتو) في الثلاثين من تشرين الثاني 1901 مشروعًا الى وزير الخارجية الروسي (ڤلاديمير لامسدورف Vladimir Lamsdorf 1845–1907) يقضي بالاعتراف بالاستقلال الكوري وعدم استخدام شبه الجزيرة الكورية لأغراض استراتيجية وتجنب بناء المنشآت العسكرية على طول الساحل الكوري، إلَّا إنَّ روسيا رفضت ذلك المقترح لأن اليابان اشترطت أن تكون هي صاحبة الحق الحصري في إرسال قوات عسكرية إلى كوريا[2].

من جانب آخر، كانت أول نتيجة للتحالف الياباني – البريطاني عام 1902، هو إجبار روسيا على بدء مباحثات مع الصين حول منشوريا ، وبالفعل تم في الثامن من نيسان 1902 التوقيع على معاهدة بين الصين وروسيا وافقت فيها الأخيرة على الجلاء عن منشوريا على مراحل، فضلًا عن تخليها عن منطقة (ينغكو Yingkou) – جنوب مقاطعة لياوتونغ ، في الثامن من نيسان 1903، لكن الموعد انتهى ولم تنسحب القوات الروسية[3]. وتحت الضغط الياباني– البريطاني وافق الروس على "**اخلاء منشوريا**" وفق شروط جديدة قدّمتها إلى الصين منها :

1- عدم فتح موانيء جديدة في منشوريا.
2- يسمح للروس فقط العمل في شمال الصين.
3- الادارة في منغوليا (التي هي تحت النفوذ الروسي) تبقى دون تغير.
4- رسوم كمارك (ينغكو) تعتمد في البنك الروسي – الصيني.
5- كل المهام الادارية في (ينغكو) تسيطر عليها روسيا.
6- عدم نقل ملكية أي اقليم من منشوريا إلى طرف آخر [4].

ثمة أمر أثار حفيظةُ الحكومة اليابانية هو إصرار الحكومة الروسية بالسيطرة الإقتصادية على الموارد الطبيعية في منشوريا، في حين رفضتْ سابقا سياسة التبادل. إزاء ذلك انقسمت الحكومة الروسية على فريقين فريق يترأسه وزير الخارجية (لامسدورف) الذي رأى إن الأوضاع الداخلية لروسيا لا تحتمل حرباً خارجية؛ بل انه وصف الدخول في الحرب مغامرة ، لذا حبذ الطرق الدبلوماسية لحل المُشاكلات العالقة مع اليابان [5] .

---

(1) Andrew Boyd, An Atlas of World Affairs, (London, Methuen and Col td, 1962), p.130.

(2)علي، المصدر السابق، ص 127–128؛ مشاي، المصدر السابق، ص 71–72.

(3) Morley., Op. Cit., p.357.

(4) Storry, Op., Cit., p. 138.

(5) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8, p.289.




أما الفريق الثاني فقد عارض الانسحاب من منشوريا؛ بل جعل القيصر (نيقولا الثاني 1868–1918) يوقف عمليات الانسحاب من منشوريا، وكان على رأس ذلك الفريق (أليكساندر بيزوبرازوف Aleksandr Bezobrazov 1855–1931) وهو ضابط متقاعد كان في الحرس الامبراطوري ثم أصبح موظفًا في حكومة سيبيريا ثم رجل أعمال في منشوريا وكوريا، وكان قريبًا من القيصر وأسرته ويدعمه عدد من السياسيين الذين أقنعوا القيصر بعدم التخلي عن منشوريا وكوريا. اما وزير الحرب الجنرال (أليكسي كوروباتكين Aleksey Kuropatkin 1848–1925)، فقد أخذ موقفاً وسطاً بين الطرفين ، فقد أظهر للقيصر إمكانية الانتصار على اليابان، وكان مع احتفاظ روسيا بمنشوريا لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى القوات العسكرية الروسية في الشرق الأقصى، إلّا انه حذر من مخاطر الحرب في إثارة الدول الأوربية(1).

بدت مباحثات يابانية – روسية في الثالث من آب 1903 بين السفير الياباني في سان بطرسبرغ (شينيشرو كورينو Shinichro Kurino1851–1937) مع وزير الخارجية الروسي (لامسدورف)، وكان مطلب اليابان الجديد القديم هو بالاعتراف بالنفوذ الروسي في منشوريا، مقابل اعتراف الأخيرة بالنفوذ الياباني في كوريا. إلّا إنَّ روسيا لم ترفض المقترح فحسب؛ بل ان النشاط الروسي استمر في سيؤول على الساحل الجنوبي وفي الحدود الشمالية لكوريا، وهو الأمر الذي أقنع اليابانيين أن حكومة روسيا ملتزمة بسياسة عدوانية في كوريا ضد المصالح اليابانية (2).

حاولت اليابان مرة أخرى في كانون الثاني عام1904، التوصل الى اتفاق مع روسيا بشأن كوريا ومنشوريا، غير أن الروس أصروا مرة أخرى على أن اقليم منشوريا يقع خارج صلاحيات اليابان، وبعد ستة أشهر من المفاوضات رفضت روسيا كل المقترحات المقدمة، فما كان من الحكومة اليابانية إلّا انْ تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا بإعادة سفيرها (كورينو) واعلان أنها ستتخذ عملًا مستقلًا لحل الازمة(3).

يظهر إنَّ الدبلوماسية الروسية أتبعتْ سياسة التسويف والمماطلة، في حين كانت المطالب اليابانية ثابتة ودبلوماسيتها صبورة واسترضائية –مع إن الدولتين كانت لهما مطامع استعمارية في منشوريا وكوريا– لذا، وصل الطرفان الى طريق مسدود، إذ أصرتْ اليابان على أن أيَّ اتفاق مع روسيا يجب أن يشمل كوريا ومنشوريا، في حين أصرتْ روسيا على أن الاتفاق يجب أن يكون حول كوريا فقط، وهكذا باتت الحرب أمرًا وشيكًا بينهما.

في ضوء ذلك، أعلن رئيس الوزراء (هيروبومي إيتو) في السادس من شباط 1904، أن الحكومة اليابانية قررت إيقاف جميع المفاوضات حول كوريا ومنشوريا وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع روسيا، وفي اليوم نفسه، بدت البحرية اليابانية بمهاجمة السفن والقوات الروسية الموجودة في ميناء (بورت آرثر) الصيني، وبعد أربعة أيام من الهجمات المتواصلة للقوات اليابانية أعلنت اليابان في العاشر من شباط 1904 الحرب بصورة رسمية على روسيا. في غضون ذلك، أعلنت الصين حيادها في الثالث عشر من شباط عام 1904(4).

---

(1)يحيى، المصدر السابق، ص 291.

(2) Kenneth Scott Latourette, The Development of Japan, (London, the Macmillan Co.,1920),p.175.

(3) Herbert H. Gowen , An Outline History of Japan , (New York, D. Applton, 1961),p.347.

(4)الفخري، المصدر السابق، ص 97.




أما الوضع الكوري ففي أثناء الأيام الأولى من الحرب تمكنت القوات اليابانية من احتلال كوريا على الرغم من أن الملك الكوري (كوه جونغ) كان قد أعلن قبل أيام على بدأ الحرب ، أن كوريا سوف تقف على الحياد في حالة نشوب الحرب بين روسيا واليابان، إلَّا انْ ذلك لم يثني اليابانيين من احتلال كوريا وإجبار ملكها على توقيع معاهدة مع اليابان في الثالث والعشرين من شباط 1904[1]. تضمنت البنود الآتية.

1- إعلان الحماية اليابانية على كوريا.
2- تولي اليابان مسؤولية القيام بإصلاحات داخل كوريا.
3- في حالة حدوث اضطرابات داخلية في كوريا فأن الحكومة اليابانية سوف تتخذ ما يلزم من إجراءات تراها ضرورية لهذا الأمر .
4- تقديم كوريا التسهيلات العسكرية كافة للقوات اليابانية أثناء الحرب.
5-منع كوريا من توقيع أي معاهدة مع دولة أخرى دون الحصول على موافقة اليابان.
6- منح اليابان حق تعيين مستشارين ماليين وسياسيين في أجهزة الدولة الكورية كافة، فضلًا عن توليها رعاية جميع الشؤون الدبلوماسية الكورية[2].

وبذلك، أعطى احتلال كوريا دعمًا كبيرًا لليابان، إذ مكنها من تأمين ما تحتاج إليه قواتها من مؤن وأسلحة وخدمات لوجيستية مما أدى إلى تحقيق انتصارات كبيرة على القوات الروسية في الأشهر الأولى للحرب.

وقُبيل نشوب المعارك الكبرى بين الطرفين، قدم وزير الخارجية الياباني (كومورا) إلى رئيس الوزراء في تموز 1904 ، مذكرة عرض فيها أهمية مُناقشة مسألة السلام وحظى بتأييد رئيس الوزراء (كاتسورا). وفي اجتماع مجلس الوزراء في آب 1904، دار حوار عن أهداف الحرب وعن شروط السلام، وتوصلوا إلى عدة أمور مهمة وهي المحافظة على وحدة كل من منشوريا وكوريا، والحصول على امتيازات جديدة في كوريا ومنشوريا وسيبيريا. ولإنهاء الحرب بالطرق الدبلوماسية، واجه السياسيون اليابانيون حلولاً عدة منها:

1- عقد مؤتمر دولي للقوى المشمولة بمناقشة شروط السلام.
2- التعويل على وساطة من قبل أحدى الدول المتحالفة مع الدولتين المتحاربتين أي بريطانيا حليفة اليابان أو فرنسا حليفة روسيا.
3- طلب مساعدة دولة محايدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

4- التفاوض المباشر مع روسيا[3].

قامتْ الحكومة اليابانية بالتفاوض المباشر مع روسيا، إذ قام سفيرها في لندن(هاياشي تاداسو)، بمفاتحة (سيرجي وايتSergi Witte 1849-1915)، احد المفاوضين الروس لأنهاء الحرب، ولم يتبع ذلك تطورات كثيرة. ثم عرضت الحكومة الفرنسية استعدادها لتقديم خدماتها، لكن القرار النهائي كان اللجوء إلى وساطة الولايات المتحدة الأميركية[4].

---

(1)المصدر نفسه، ص 98.

(2)مشاي، المصدر السابق، ص 74.

(3) Latourette., Op., Cit., p.154.

(4) Micheel T. Florinsky, Russia A history and An Interpretation, Vol.2, (New York, The Macmillan Company, 1953), p.1277.




بدتْ الحكومة اليابانية بأخذ الوساطة الأميركية بالاعتبار في المراحل الأولى من الحرب. وبعد السيطرة على ميناء (بورت أرثر) في كانون الثاني1905، بدت اليابان بمناقشة وجهات نظر الرئيس الأميركي (ثيودور روزفلت Theodoor Roosevelt 1901–1909) [1]، عن طريق ممثلها في واشنطن. وبعد إنتصار اليابان في معركة (موكدين Mukden) عاصمة مقاطعة لياونينغ في العاشر من آذار 1905[2]، أجرتْ الحكومة اليابانية سلسلة مناقشات تخص السلام وطرق تحقيقه، إذ كانت الحكومة اليابانية تدرك صعوبة وضعها الإقتصادي والعسكري، فضلاً عن ذلك، فإن قادة الجيش طلبوا من حكومتهم ضرورة التوصل إلى حل سلمي في المستقبل القريب[3].

جرت سلسلة من المحادثات بين اعضاء مجلس الوزراء الياباني حول الخطوات التي عليهم اتخاذها لإنهاء الحرب، وتمخضت تلك المحادثات تقاطعات بين أعضاء الحكومة، لكن في النهاية توصلوا إلى اتفاق في الحادي والعشرين من نيسان1905 عن الشروط الرئيسة للسلام. في غضون ذلك، اشتبك الاسطولان الياباني والروسي بمعركة فاصلة في شمال جزيرة (تسوشيما - Tsushima تقع بين اليابان وكوريا)، بالسابع والعشرين من آيار، إذ تم تدمير الأسطول الروسي بالكامل ولم ينج منه إلّا عدد قليل من الجنود والسفن[4].

في ضوء ذلك، بدأ الطرفان المتحاربان يبحثان عن السلام، إذ أن اليابان كانت تعاني نقصًا ماديًا حادًا بفعل تكاليف الحرب، أما روسيا ففضلًا عن خسائرها في المعارك، كانت تعاني من اضطرابات داخلية[5]. لذلك طلب وزير الخارجية الياباني (جوتارو كومورا) من الرئيس

---

(1)هو الرئيس السادس عشر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ولد عام 1858. دخل كلية القانون بجامعة كولومبيا عام 18821، شغل مناصب مهمة، منها وزير البحرية، وعندما أعلنت بلاده الحرب على اسبانيا عام 1898 كان روزفلت قائداً لفرقة الخيالة التي شاركت في الحرب. كان نشاطه ومهاراته المطلقة في منصبه أمر مميز له، وخلال حياته عدَ مؤلفاً ومشرعاً وجندياً وصياداً ودبلوماسياً، ومحافظاً على البيئة. ومن المتحمسين للقوة البحرية، صانع سلام ومصلح اقتصادي، ولإنجازاته الكثيرة ودوره الكبير أثناء وجوده في البيت الأبيض، عدً روزفلت من الرؤساء الأمريكيين العظام توفى عام 1919. يُنظر:
The New Encyclopaedia Britannica, Vol.10, p.173.

(2)معركة موكدين: واحدة من أكبر المعارك البرية التي دارت بين القوات اليابانية والقوات الروسية في منشوريا، استمرت من 20 شباط إلى 10 آذار 1905. وكانت آخر معركة برية دارت بين الإمبراطوريتين في الحرب التي دارت بينهم 1904–1905. يُنظر:
علي، المصدر السابق، ص 134–135.

(3)الفخري، المصدر السابق، ص 99؛ مشاي، المصدر السابق، ص 74.

(4) Morley., Op., Cit., p.360.

(5)حدث في روسيا في شهر كانون الثاني عام 1905 عدة انتفاضات كان يقوم بها العمال احتجاجا على سوء أوضاعهم الاقتصادية وكان ابرز هذه الانتفاضات عرف بانتفاضة الأحد الدامي، عندما قام العمال بتنظيم مسيرة يوم 22 كانون الثاني عام 1905 وتوجهوا نحو قصر القيصر الروسي نيقولا الثاني لتقديم احتجاجاتهم غير أن حرس القصر قاموا بإطلاق النار على المتظاهرين فقتل الكثير منهم. يُنظر: الفخري، المصدر السابق، ص 99؛ مشاي، المصدر السابق، ص 76–77.

الإميركي (روزفلت) التوسط لإنهاء حالة الحرب، بالفعل أرسل الأخير وفدًا الى روسيا التي لم تتردد في إعلان موافقتها على إنهاء الحرب والركون الى المفاوضات[1].

يظهر ان موقف الإدارة الأميركية للتوسط بين الطرفين نابع من خشيتها ان يؤدي استمرار الحرب الى هزيمة اليابان، التي ترتبط معها بعلاقات تجارية ، فضلاً عن أنها حبذت الحفاظ على نوع من توازن القوى والمصالح في الشرق الأقصى عمومًا والصين على وجه التحديد.

بدت المفاوضات اليابانية- الروسية في قاعدة (بورتسموث Portsmouth) البحرية الأميركية، في الثامن من حزيران عام 1905، مثل الوفد الروسي سفيرها السابق في اليابان (رومان روزين) أما الوفد الياباني فمثله وزير الخارجية الياباني (جوتارو كومورا)[2].

استمرت المفاوضات بين الجانبين حتى الخامس من أيلول عام 1905، إذ تم التوقيع على المعاهدة التي حملت اسم المكان الذي وقعت فيه وهي معاهدة بورتسموث، وتضمنت تسع مواد رئيسة:

1- اعتراف روسيا بالمصالح اليابانية العسكرية والاقتصادية والسياسية في كوريا.
2- جلاء جميع القوات العسكرية من كوريا.
3- تنقل روسيا الى اليابان عقد أيجار الموانئ في شبه جزيرة لياوتونغ وخطوط السكك الحديدة وامتيازات استئجار المناجم في جنوب منشوريا.
4- تنازل روسيا عن الجزء الجنوبي من جزيرة سخالين الى اليابان.
5- امتيازات الصيد في جميع الجزر الكورية والصينية تعطى لليابان.
6- كل دولة تدفع تكاليف إلى الأخرى مصاريف المحافظة على سلامة أسرى الحرب لحين عودتهم الى أوطانهم.
7- عدم استخدام خطوط السكك الحديد في اقليم منشوريا من قبل اليابان أو روسيا لأغراض حربية أوإستراتيجية.
8- السماح لقوات من الدولتين لحماية خطوط السكك الحديد في منشوريا.
9- يتعهد الطرفان باحترام سيادة الصين في منشوريا، ما عدا الاقليم المؤجر في شبه جزيرة لياوتونغ فتقوم اليابان بإدارتها، وبصفة خاصة إدارة فرع خط حديد جنوب منشوريا الذي يصل ميناء (بورت آرثر) في وسط منشوريا[3].

على الرغم من إنتصار اليابان في حربها مع الروس، إلّا إنَّ الشعب الياباني شعر بالإحباط لما أسفرت عنه معاهدة بورتسموث من مكاسب ضئيلة في نظرهم، ووضعوا اللوم في ذلك على الولايات المتحدة الأميركية، إذ خرج حشد جماهيري في طوكيو عقب توقيع المعاهدة ونظموا عددًا من تظاهرات الاحتجاج في المدن اليابانية كافة، يستنكرون فيها ما سمي بـ " **السلام المهين** "؛ بل إنْ رئيس الوفد (كومورا) وصل إلى اليابان سرًا لان خطر اغتياله كان كبيرًا، في حين كانت الحكومة داعمة للوفد الذي وقّع المعاهدة [4].

---

(1) Gowen ,Op.,Cit.,p.349.

(2) Najita, Op., Cit., p.217.

(3)الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص 375؛ Walther Kirchner, A history of Russia, (New York, Barnes Noble, 1972), p.212; Latourette., Op., Cit., p.177.

(4) Storry., Op.,Cit., p. 142.



وعليه، اذا كانت معاهدة شيمونوسيكي قد حسمت نتيجة الحرب اليابانية – الصينية لعام 1894–1895، فإن معاهدة بورتسموث فعلت الشئ نفسه بالنسبة للحرب اليابانية– الروسية، عقب تدخل الولايات المتحدة الأميركية للتوسط بين الدولتين.

تجدر الإشارة إلى إنَّ النصر الياباني على روسيا كان محط فخر واعتزاز الشعوب العربية التي كانت ترزخ تحت نير الحكم العثماني لمدة اربعة قرون من التخلف والجهل، بالمقارنة مع النتائج التي آلت إليها النهضة اليابانية، إذ بدت صورة اليابان جميلة جداً لدى عدد من الشعراء والكتاب العرب في مطلع القرن العشرين، لاسّيما بعد نجاحها في ربع قرن من بناء جيش قوي، وإقامة دولة عصرية، ومشروعات اقتصادية ومالية ضخمة، وإصلاحات سياسية وتربوية وإدارية واجتماعية كبيرة، وإدخال العلوم والتكنولوجيا المتطورة على نطاق واسع إلى اليابان. فضلاً عن ظهورها كدولة قوية لا تخاف الغرب؛ بل يتوجس الغرب منها.

وبهذا الصدد، نظم الشاعر المصري (حافظ إبراهيم 1872–1932) قصيدتين مطولتين بمناسبة بدأ الانتصارات التي حققها الجيش الياباني على الجيش الروسي. الأولى بعنوان "**غادة اليابان**"، نشرها في السادس من نيسان 1904، وفيها تمجيد لفلسفة القوة، وإشادة بشجاعة اليابانيين، وبتماسك الشعب الياباني وراء قيادته السياسة من أجل تحقيق مصالح اليابان العليا كدولة قوية تهابها الدول الأخرى. كان مطلعها[1].

لا تلُمْ كَفِّي إذا السِّيْفُ نَبَا صَحّ مِنِّي العَزْمُ والدِّهْرُ أبى

رُبَّ ساعٍ مُبصرٍ في سَعْيِهِ أَخْطَأ التّوفيقَ فيما طَلَبا

والقصيدة الثانية التي كتبها حافظ إبراهيم ونشرها في العاشر من تشرين الثاني 1904 بعنوان "**الحرب اليابانية الروسية**"، كان مطلعها[2].

أساحَةٌ للحَرْبِ أم مَحْشَرُ ومَوْرِدُ المَوْتِ أَم الكَوْثَرُ؟

وهذه جُنْدٌ أطاعُوا هَوَى أربابهم، أم نَعَمٌ تُنْحَرُ؟

لم يكن الشعراء المصريون هم وحدهم من كتبوا ونظموا قصائد لانتصارات اليابان على الصين والروس؛ بل كان للشعراء العراقيين موقفًا مماثلًا، إذ كتب الشاعر العراقي (معروف عبد الغني الرصافي 1875–1945) قصيدة بعنوان "**الحرب في البحر بين الروس واليابان**" ومطلعها[3]:

سَعَورها في البحر حَرْبّاَ ضروسَاَ تأكل المالَ نارُها والنفوسَا

قُرْبَ "جوشِيمَ" قد تصادم أسطو لان أردى اليابانُ فيها الروسا

---

(1)مسعود ضاهر، اليابان بعيون عربية1904–2004، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص37.

(2)علي، المصدر السابق، ص 134.

(3)علي، المصدر السابق، ص 135.





يـوم "طوغـو" دهـا أسـطوله الـرو س قتـــالاً وكـــان يومـــاً عبوســـا

عوداً على بدء، كان اعتراف روسيا بالمصالح اليابانية العسكرية والاقتصادية والسياسية في كوريا، من أبرز نتائج الحرب اليابانية –الروسية، إذ ضمنتْ اليابان سيطرتها على كوريا وبدون أيِّ منافسة من دولة أخرى، لذا، بدت تنفيذ سياسة جديدة حيال كوريا هدفها ليس فقط إدخال الإصلاحات أو توسيع النفوذ الياباني فيها؛ وإنما كان تحويل كوريا الى أحد الأقاليم التابعة رسميًا للإمبراطورية اليابانية، وظهرت بوادر تلك السياسية بصورة واضحة، عندما عينت في السابع عشر من تشرين الثاني عام 1905 السياسي الياباني المعروف (هيروبومي إيتو) بصفة حاكمًا عامًا على كوريا وليس قائمًا بالأعمال كما كان في السابق(1).

ثمة عدة عوامل دفعت اليابان بالتمسك بمد نفوذها ثم سيطرتها على كوريا، منها الجوار الجغرافي وخشية اليابان من قيام أيِّ دولة قوية بالسيطرة أو أخذ موقع مهم في كوريا، فضلًا عن رغبتها بسد حاجتها من المواد الغذائية والاولية.

أتخذ (إيتو) أولى خطواته لتنفيذ سياسة اليابان الجديدة عندما أسس شبكة من التلغراف والاتصالات في جميع أنحاء كوريا يديرها موظفون يابانيون، ومصادرة الأراضي غير المزروعة في كوريا وبيعها لليابانيين. فضلاً عن تعيين مستشارين يابانيين في أجهزة الدولة كافة؛ بل وحتى العائلة المالكة عين لها مستشارًا خاصًا يتولى أدارة شؤونها، أي أن اليابان انشأت في كوريا ما يعرف بحكومة مستشارين. على الرغم من ذلك، رأى (إيتو) أن تحديث كوريا كفيل بجعلها تابعة لليابان، لذلك أجرى إصلاحات واسعة في نظام الضرائب والعملة وتشييد مدارس عامة، وتشريع نظام تعليمي جديد، وبناء مستشفيات واصلاح الادارة المحلية وادخال التصنيع في كوريا(2).

لكن كل هذا لم يمنع من وجود استياء رسمي وشعبي لدى الكوريين من تدخل اليابانيين في شؤونهم، بحيث استطاع وفد مرسل من الملك الكوري (كوه جونغ)، يتألف من ثلاثة اشخاص أن يتحدى الحكومة اليابانية ويجتمع مع وفد أميركي في أثناء عقد مؤتمر السلام في لاهاي 1907 ، مطالبًا بتدخل دولي إزاء الوجود والسلوك الياباني في كوريا. نتيجة ذلك، طالبت الحكومة اليابانية من (إيتو) ضم كل الأراضي الكورية إلى السيادة اليابانية، بيد أن الأخير استطاع أن يقنع الملك الكوري إلى التنازل عن عرشه من أجل حماية كوريا من السيطرة اليابانية، فتنازل في التاسع عشر من تموز 1907، ونصب ولده(سنجونغ Sanjungh 1874– 1926) إمبراطورًا على كوريا، الذي كان متساهلًا أكثر مع اليابانيين، مما ساعد على إلحاق كوريا باليابان بشكل تام فيما بعد(3).

يظهر إنَّ (إيتو) أخفق في تحديث كوريا؛ ولم يستطع كسب الكوريين الذين ظلوا يعدّون اليابانيين غرباء، لذا، قرر أن يقدم استقالته من منصب الحاكم العام في كوريا في حزيران 1909. وفي السادس والعشرين تشرين الأول من العام نفسه، كان (إيتو) في منشوريا من أجل مباحثات مع وزير المالية الروسي، فقام متعصب كوري اسمه (تشونغ غون Chung Gun)

(1) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.6, p.342.

(2) Gowen., Op., Cit., p.355.

(3)التميمي والراوي، المصدر السابق، ص 111.



بتسديد رصاصة من مسدسه نحوه فأرداه قتيلاً[1]. وهكذا، فقدت اليابان أحد أهم رجال السياسة في تأريخها الحديث.

استغلت اليابان ذلك الحدث وأعلنت في التاسع والعشرين من آب عام 1910 عن ضم كوريا إلى الإمبراطورية اليابانية، وإرجاع أسمها القديم (جوسون Chosen) – وتعني أرض الصباح المُنعش– وتغير أسم العاصمة من سيؤول إلى (كيوجو Keijo)، وطبقت نظامًا اقتصاديًا صارمًا استطاعت عن طريقه الاستحواذ على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مزارع للأرز، الذي كان ينقل بصورة مباشرة إلى اليابان[2]. فضلا عن ذلك، فرضت على الكوريين مجموعة من القوانين التي قيدت حرية الشعب الكوري منها:

1- لا يسمح للكوريين بالسير بالطرقات إذا كان عددهم أكثر من ثلاثة أشخاص وفي حالة حصول غير ذلك فأنهم يتعرضون للتوقيف.
2- لا يسمح للكوريين قفل أبواب منازلهم ليلًا.
3- استخدام اللغة اليابانية بدل اللغة الكورية في المدارس ودوائر الدولة الكورية؛ كما لا يسمح للكوريين تعليم أطفالهم اللغة الكورية .
4- على الأغنياء الكوريين التبرع بالمال بصورة دورية كل شهر خدمة للمصلحة العامة.
5- تعيين مستشارين يابانيين في مؤسسات الدولة الكورية كافة .
6- لا يسمح ببيع أو نشر الكتب التي تمجد التاريخ والقومية الكورية.
7- يمنح اليابانيون المقيمون في كوريا امتيازات خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية كافة[3].

يظهر أن اليابان أتبعتْ نهج الدول الغربية نفسه، باستخدام ابشع انواع الظلم والاضطهاد حيال الشعب الكوري، وجسدت بشكل عملي رغبتها الحقيقية في الهيمنة والتوسع على حساب الشعوب الأخرى، بصرف النظر عن إرادة تلك الشعوب، فاضحت من أكبر الدول الاستعمارية في الشرق الأقصى.

أما فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية– الروسية عقب توقيع معاهدة بورتسموث، يتضح جليًا إنَّ النصر الياباني على روسيا قد غير تركيبة القوى السياسية في الشرق الأقصى، واشر بداية لعلاقات جديدة بين البلدين. وبدلًا من صراعات طويلة الأمد ظهر الاحترام المتبادل لمصالح كل منهما، إذ هدفت السياسة اليابانية حيال روسيا إلى إزاحة أسباب الخلاف المتوقعة بين الطرفين في المستقبل، عن طريق تحديد نطاق مصالح كل منهما ومن ثم تعزيز العلاقات بين الطرفين، لاسّيما بعد ظهور وجهات نظر تدعو الى بناء روابط مستقبلية بين الدولتين تساعدهما على حماية مصالحهما من أي تواجد لدولة ثالثة في الشرق الأقصى.

وفي هذا الشأن، اعتقد السياسيون اليابانيون بالحاجة إلى التوصل إلى تفاهم مع روسيا، لاحتمالية حدوث حرب انتقامية كرد فعل على معاهدة بورتسموث، لذلك عقدتْ الحكومة اليابانية مؤتمر في الثاني والعشرين من أيار 1906 بحضور عدد من الوزراء والقادة العسكريين، أكد إلى

(1) Beasley. ,Op. ,Cit., p. 174.

(2) Hilary Conoroy , The Japanese Seizure of Korea 1868 – 1910, (London, Oxford University Press,1962),pp.507-514.

(3)الفخري، المصدر السابق، ص 103-104؛ مشاي، المصدر السابق، ص 78-80.



ضرورة أخذ الحيطة والحذر في منشوريا للتصدي للانتقام الروسي فيما لو فكروا بذلك، في الوقت نفسه، قرروا العمل على تقديم مبادرة لوضع صيغة نهائية لتسوية النزاع مع الروس [1].

من جانبها، رحبتْ روسيا بالمبادرة اليابانية ودار حوار بين الدولتين للوصول إلى تسوية نهائية، فتوصلوا إلى توقيع "**الاتفاقية الدولية الأولى**" في الثلاثين من تموز 1907، اشترطت ان يراعي كل طرف مصالح الآخر في منشوريا، وان تعترف روسيا بسيطرة اليابان على كوريا، بالمقابل، تعترف اليابان بالسيطرة الروسية في منغوليا[2]. وبذلك، بددَّ مضمون الاتفاقية مخاوف اليابان من حرب انتقامية مع الروس.

تجددت المحادثات اليابانية مع الجانب الروسي في تموز العام 1910، إذ أعطى العرض الذي قدمته الإدارة الأميركية بمنح قروض ميسرة إلى الصين حافزًا مباشرًا للتقارب الياباني – الروسي حينذاك، بفعل مخاوف الطرفين من تعزيز التغلغل الأميركي في الشرق الأقصى. وعليه، نجح وزير الخارجية الياباني (كومورا) في مفاوضاته مع الروس بتوقيع "**الاتفاقية الدولية الثانية**" في الرابع من تموز 1910. تعهد فيها الجانبين بالحفاظ على المصالح المشتركة في حالة تعرضها للخطر[3].

بفعل تطور الأحداث في منغوليا واعلان استقلالها عام 1911 [4]، حث وزير الخارجية الياباني (ياسويا يوشيدا Uchida Yasuya 1911–1912) الحكومة إلى العمل من أجل تثبيت الخط الفاصل بين نطاقي المصالح اليابانية والروسية في منغوليا، وفعلاً تمكن الأخير من التوصل إلى "**الاتفاقية الدولية الثالثة**" بين اليابان وروسيا في الثامن من تموز 1914[5].

وفق ما تقدم من دراسة العلاقات اليابانية – الروسية، نستنتج إنَّ هزيمة روسيا في الحرب مع اليابان وتوقيعها على معاهدة بورتسموث عام 1905، لم تسهم بفقدان نفوذها في كوريا فحسب؛ بل أدت في الأخيرة إلى ضمها للإمبراطورية اليابانية عام 1910، كما أدت في الوقت نفسه، إلى فقدان الصين آخر فرصة لها في استعادة هيمنتها ونفوذها على كوريا الذي أستمر لحقبة طويلة.

مع ذلك، يمكن القول أن الصين حققت مكسب لا بأس به من الحرب اليابانية –الروسية 1904–1905، عندما أعلنت حيادها في الحرب، مما دفع طرفيَّ النزاع إلى وضع بندًا في معاهدة بورتسموث يقضي باحترام وحدة وأراضي الصين، وبذلك تمكنت من أبعاد خطر الاحتلال الياباني لأراضيها، على الرغم من تحويل الامتيازات الاقتصادية كافة التي كانت تتمتع بها روسيا في الصين لصالح اليابان.

كان إعلان الصين الحياد في الحقيقة مخالفة لبنود معاهدة التحالف العسكري التي وقعتها مع روسيا عام 1896، غير أن الصين في تلك المرحلة لم يكن لديها خيار آخر، بفعل القيود والغرامات التي فرضتها عليها الدول الغربية عقب أحداث انتفاضة البوكسرز، كما يمكن عدَّ إعلان الحياد خطوة ذكية من جانب الصين، لأنها أرادت عدم إعطاء أيَّ مسوغ لكل من

---

(1)علي، المصدر السابق، ص 140–141.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 6, p.342.

(3) Ibid, P.344.

(4) كانت منغوليا خاضعة للحكم الصيني من عام 1644حتى اعلنت استقلالها في 29 أيلول 1911.

(5) Morley., Op. Cit., p.375.

روسيا واليابان الذين كانا يستخدمان الأراضي الصينية كميدان للحرب لاحتلال تلك الأراضي أو البقاء فيها بعد انتهاء الحرب.

أما اليابان فأظهرت السياسات التي اتبعتها أثنا وبعد الحرب حيال كوريا أنها كانت تسعى ليس فقط لاحتلالها؛ وإنما لضمها رسميا للإمبراطورية اليابانية. لذا، حققت كل ما كانت ترنوا إليه قبل الحرب، إذ سيطرت على كل من كوريا ومنشوريا، وبذلك انتهت أسباب ومبررات الحرب بالنسبة لليابان. فضلاً عن ذلك، نجحت اليابان في اختيار الوقت المناسب لإرسال الوساطة الى روسيا، لأنها تعرف ما كانت تعانيه الأخيرة من مشاكل داخلية كبيرة دفعتها للموافقة على إنهاء الحرب للتفرغ لشؤونها الداخلية، وبالمقابل، فإن روسيا لم يكن لديها أي خيار سوى القبول بالمفاوضات بعد الهزائم الكبرى التي لحقت بجيشها.

وعلى نحوٍ عام، مرت سياسة اليابان الخارجية حيال روسيا بمراحل عدة، بدت من حالة التوترات المستمرة ، لتصل الى حالة الصدام والنزاع ثم الحرب على مناطق النفوذ، ثم انتهت عشية الحرب العالمية الأولى 1914، إلى نوع من الشراكة الإقليمية، لاسّيما وان اليابان كانت تخشى بأن تتبنى روسيا سياسة انتقامية ضد المصالح اليابانية في منشوريا وكوريا. مع ذلك، لا يمكن فهم سياسة اليابان الخارجية حيال روسيا دون فهم سياسة اليابان الخارجية في سياق علاقاتها مع الصين والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية.

ثالثًا: العلاقات اليابانية –الأميركية(1895–1914).

تزامن مع انتصار اليابان في الحرب مع الصين عام 1895، بداية ظهور مرحلة سياسة عُرفتْ بـ(دبلوماسية الاستعمار) في الشرق الأقصى، إذ دخلت السياسة اليابانية مع القوى الغربية بمرحلة سباق من أجل الهيمنة على ثروات تلك المنطقة. لذا، قررت انْ تلتحق بركب الدول الاستعمارية، بحسب تصريح أحد أبرز مفكري عهد ميجي (فوكوزاوا يوكيشي Fukuzawa Yukichi1835–1901) قائلاً "**أن اليابان ستترك آسيا وتصبح أمة غربية ذات أهمية**" [1].

ثمة اسباب عدة دفعت اليابان للوصول إلى هكذا قرار، منها الشعور بالتفوق على الصينيين والكوريين وقتذاك، والحاجة إلى اندماج الإقتصاد الياباني مع الإقتصاد الغربي، فضلاً عن تقديم الدول الأوربية الثلاث (روسيا، فرنسا، المانيا) مذكرة احتجاج إلى اليابان عقب توقيع معاهدة شيمونوسيكي كما ذكرنا سلفًا، قد أعطتْ لليابان درسًا، بضرورة التوافق السياسي مع بعض القوى الغربية إذا لم يكن معها كلها[2].

تطورتْ السياسة اليابانية حيال الولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة كانت بالنسبة لليابانيين قوة غربية تحاول ان تؤدي دورًا لتحقيق التوازن في الشرق الأقصى، لذا فهم فكروا وتصرفوا على هذا الأساس. مع ذلك، كانت تلك السياسة تتغير بحسب حاجة اليابان إلى حياد الولايات المتحدة الأميركية أو الحصول على موقف ودي كحد أدنى من التزامات اليابان في آسيا.

فمع نشوب الحرب اليابانية– الصينية (1894–1895) سعتْ اليابان للحصول على ضمانات لحماية مواطنيها في الصين، لذا ساد الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستمد يد العون في هذا الموضوع، وذلك ما أعرب عنه وزير الخارجية الياباني (مونيمتسو موتسو) في عام 1894،

---

(1) Payson J. Treat, Diplomatic Relations Between the United States and Japan 1895-1902, "The American Political Science Review",Vol.33,1939, p.261.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5, p. 15.




بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر تعاونًا مع اليابان، كما طالب بالتوجه صوب الولايات المتحدة، إذا ما كان من الضروري فتح حوار سلام مع الصين مستقبلًا [1].

وفي هذا السياق، قدم وزير الخارجية الأمريكية (والتر كريشام Walter Gresham 1893-1895) مقترحًا للسلام في تشرين الثاني لعام 1894، إلَّا إنَّ الحكومة اليابانية رفضتْ المقترح بشكل ودي ظنًا منها انه لم يحن وقت السلام بعد. ولكن نتيجة التدخل الأوربي الثلاثي، توجهتْ اليابان بشكل جدي إلى الولايات المتحدة، إذ كتب ممثل اليابان في برلين إلى وزير الخارجية الياباني (موتسو) "**لا تضيع الوقت، يجب استخدام الولايات المتحدة كصديق يقف مع مصلحتنا**"، أي كسب الولايات المتحدة أثناء الحرب مع الصين. لكن اليابان أدركتْ ان تلك الاستراتيجية لم تكن فعالة، لاسّيما وأن الإدارة الأمريكية كانت تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الخارجية[2].

غدتْ العلاقات اليابانية – الأمريكية أكثر وضوحًا مع ظهورها كقوة مؤثرة في المحيط الهادئ عقب الحرب الإسبانية – الأمريكية 1898[3]. والتي نتج عنها تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة عالمية بعد أن كانت إقليمية. نتيجة ذلك، استجابت اليابان إلى اتباع (سياسةِ الباب المفتوح Open Door Policy) في الصين، وهي السياسة التي نادى بها وزير الخارجية الأميركي (جون ميلتون هيّ John Milton Hay 1898- 1905) في السادس من أيلول 1899، لتأمينِ إمتيازات متساوية بين الدول التي تتعامل تجاريًا مع الصين، ولدعمِ الوحدة الصينية إقليميًا وإداريًا، كما تضمنت تعهد الدول الإستعمارية الكُبرى بعدمِ إنفراد أيّ منها في الحصولِ على إمتيازات تجارية وصناعية أو سياسية في الصين، والسماح لمختلفِ الدول على قدمِ المساواة المُتاجرة معها[4].

يظهر أن اليابان قد عدّتْ الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن العشرين أحدى القوى المؤثرة في الشرق الأقصى، فقررت ان تبقى علاقاتها ودية ومتعاونة معها. ففي مفاوضاتهم عام

---

(1) Morley., Op. Cit., p.414 .

(2) Ibid.,p. 416.

(3)ساندتْ الولايات المتحدة الأمريكية الشعب الكوبي في ثورتهم ضد الاستعمار الإسباني عام 1895، وعلى أثرها نشبت الحرب الإسبانية – الأمريكية عام 1898، إذ أدت إلى سلسلة من الهزائم الإسبانية نتج عنها تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة استعمارية كبرى وقوة عالمية بعد أن كانت قوة إقليمية، وخسارة إسبانيا لمستعمراتها في أميركا والمحيط الهادئ. انتهت العمليات العسكرية بين الدولتين في آب 1898 ، وتوصل الطرفان إلى توقيع معاهدة السلام في العاشر من كانون الأول 1898 في باريس وأطلق عليها معاهدة باريس، تتضمن تخلي إسبانيا عن كوبا، وتسليم الولايات المتحدة بويرتوريكو واحدى جزر الماريانا، وموافقتها على احتلال الولايات المتحدة للفِلبّين. وبذلك امست الحرب الإسبانية = =الأمريكية نقطة تحول حقيقية في التاريخ العالمي الحديث. للتفاصيل عن الحرب الإسبانية –الأمريكية يُنظر: ميثاق شيال زورة ، الحرب الإسبانية - الأمريكية 1898-1902، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ، 2005، ألن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث 1789-1945، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين ، الجزء 2، (بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، 1992)، ص 222-223.

(4)جورج .ف. كنان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة عبد الاله الملاح،(دمشق، دار دمشق، 1988)، ص41-85.

1901، التي تلت انتفاضة البوكسر، من أجل عقد معاهدات جديدة مع الصين، نسق ممثلو اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تحركاتهم ودفعوا بالصين إلى افتتاح موانئ جديدة في منشوريا متغلبين على اعتراضات روسيا[1]. ومن وجهة النظر اليابانية، كان الوقوف مع الولايات المتحدة مفيدًا من الناحية العملية، لأنه من الممكن أن يدعم التحالف الياباني– البريطاني عام 1902، ويقوي النفوذ الياباني على حساب النفوذ الروسي في منشوريا[2].

من جانب آخر، اتخذتْ اليابان من كوريا مجالاً لتوسيع نفوذها بالشرق الأقصى، وامتد ذلك النفوذ ولو بدرجة أقل نحو جنوب الصين وبالأخص إلى أقاليم (فوكين Fukien) – جنوب شرق الصين– ولم تتوقع اليابان معارضة أميركية أو أيَّ دولة أوروبية ما عدا روسيا. وبهذا الصدد، مثلث الحرب اليابانية– الروسية (1904–1905) حدثًا واقعيًا لتهديد روسيا لمصالح اليابان في كوريا. لذا، حاول مخططو السياسة الخارجية في طوكيو استخدام الحرب لزيادة النفوذ في آسيا، عن طريق إضافة جنوب منشوريا إلى دائرة النفوذ الياباني[3].

وفق تلك المُعطيات، فإن اليابان أخلت بالتزاماتها بموجب (معاهدة سان بطرسبرغ)[4]، وقامت بتعقب المصالح والحقوق السياسية والاقتصادية الروسية في جنوب منشوريا. وقبل انتهاء الحرب اليابانية– الروسية، عقدت اليابان اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في، التاسع والعشرون من تموز 1905، تضمنت اعتراف اليابان بسيادة الولايات المتحدة على الفِلِبّين ، وتعزيز العمل المشترك بين الدولتين من اجل السلام في الشرق الأقصى، على ان تعترف الولايات المتحدة بكوريا كمحمية يابانية[5].

ولإخماد نار الحرب من جهة والحصول على ثقة وتعاطف الجانب الأمريكي من جهةٍ أخرى، سعتْ اليابان باندفاع شديد للحصول على وساطة أميركية مؤثرة. كانت توقعات الساسة اليابانيين بأن موقف الرئيس (روزفلت) سيكون مؤثرًا في عقد معاهدة سلام تميل إلى صالح اليابان على حساب روسيا، وتأكدت تلك الثقة عندما صرح (روزفلت) أثناء عقد معاهدت بورتسموث بأن " **يجب على اليابان ان تنفذ (مبدأ مونرو)**[6]، **في آسيا**"[1] . أي عدم التوسع والتدخل في الشؤون الاسيوية .

---

(1) Edwin O. Reischauer, The United States and Japan, (London, Harvard University Press, 1981),p.14.

(2) Mikiso Hane, Modern Japan, A Historical Survey, (New York, 1986), p.97.

(3) John Whitney Hall, Twelve Doors to Japan, (New York, Mcgraw-Hill,Inc,1965),p.172.

(4)وهي معاهدة عقدت بين اليابان وروسيا في 7 ايار عام 1875، حول(جزر الكوريل وسخالين)، الجزر الخلافية بين الطرفين. وتم بموجب هذه المعاهدة تقسيم الجزر بين البلدين وحل النزاع بينهما، ذلك باعتراف روسيا بالسيطرة اليابانية على جزر الكوريل، واعتراف اليابان بالسيطرة الروسية على سخالين، وحددت الرسوم الجمركية ووضع رعايا كلا البلدين. يُنظر: علي، المصدر السابق، ص 61.

(5)بقيتْ تلك الاتفاقية سرية حتى عام 1922. يُنظر:
Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.4, p. 173.

(6)هو المبدأ الذي اعلنه الرئيس الأميركي جيمس مونرو (1758–1831) في كانون الأول1823. نادى بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوربي بغرض اضطهادهم، والتدخل في تقرير مصيرهم. ويشير مبدأ مونرو إلى ان الأوربيين الأميركيين لا يجوز عدهم رعايا مستعمرات لأي قوة أوربية في

تُعد الاعوام بين أبرام معاهدة بورتسموث عام 1905 واندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، مرحلة مهمة في العلاقات اليابانية – الأميركية، فقد أثرت عوامل عدة في تنامي الصراع بين الطرفين، أولهما عامل شخصي لا يقل أهمية عن صراع النفوذ، إذ كان قرار وزير الخارجية الياباني (جوتارو كومورا) مؤثرًا في جعل جنوب منشوريا منطقة نفوذ يابانية، وأخذ يروج للتجارة وتوظيف الأموال اليابانية في المنطقة. كما أخذ (گوتو شيمبي Goto Shimpei 1857–1929)، أول رئيس لشركة قطارات جنوب منشوريا بالترويج لمثل تلك المشروعات. وعليه، أمسى التجار اليابانيون مهتمين بتصدير المنتوجات القطنية إلى منشوريا، مما يعني منافسة التجار الأميركيين الذين كانوا المجموعة الأجنبية غير الروسية الأكثر تأثيرًا في جنوب منشوريا قبل الحرب اليابانية– الروسية. في غضون ذلك، ظهر في الولايات المتحدة مجموعة من رجال الأعمال طالبوا بتوسيع النفوذ الأميركي في منشوريا، وذلك عبَّر إقامة مشاريع استثمارية مربحة، مثل أنشاء سكك حديد في منشوريا[2].

ثمة موضوع آخر، أسهم في شرخ العلاقات اليابانية –الأميركية، هو الهجرة اليابانية، إذ اندلعت أعمال شغب ضد اليابانيين في مدينة (سان فرانسيسكو San Francisco) وأماكن أخرى على ساحل المحيط الهادئ، في الحادي عشر من تشرين الاول1905، اصدر مجلس المدارس في سان فرانسيسكو أمرًا للطلاب اليابانيين الذي كان عددهم (93) طالبًا يرتادون (23) مدرسة مختلفة، بأن يحضروا في المدارس المخصصة للصينيين. وعندما نشر ما حدث في (صحيفة طوكيو)، أثر موضوع التمييز ضد اليابانيين المقيمين في الولايات المتحدة بطبيعة العلاقة بين الدولتين. وفي رسالته السنوية إلى الكونغرس في كانون الأول عام1906، انتقد الرئيس الأميركي (روزفلت) عبثية إغلاق المدارس بوجه الطلاب وإخراجهم من المدارس المشتركة، واقترح قانونًا على الكونغرس ينص على تجنيس الاطفال اليابانيين بيد أن اقتراحه رفض[3].

عقب ذلك، دخلت الولايات المتحدة الأميركية في مفاوضات مع اليابان عام1907 أسفر عنها توقيع اتفاقية (الجنتلمان Gentelman) عام 1908، كان مضمونها ان لا تقوم طوكيو بإصدار جوازات سفر للعمال صالحة للاستعمال في الولايات المتحدة سواءً كان أولئك العمال مهرة أو غير مهرة. بالمقابل وافقت واشنطن على أن لا تعترض على إصدار جوازات سفر للعمال الذين كانوا من قبل في الولايات المتحدة، كما سمحت لهم في جلب زوجاتهم واطفالهم[4].

وبموجب أحكام الاتفاقية أُرسل العديد من اليابانيين ليحضروا زوجاتهم إلى أميركا، وكان الكثير من الزيجات صورية، إذ تم تزويج نساء إلى رجال لم يروهم من قبل، إلَّا إنَّ قيام الزوجات

المستقبل. والقصد من هذا البيان هو ان الولايات المتحدة لن تسمح بتكوين مستعمرات جديدة في الأمريكتين، فضلاً عن عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها. يُنظر: علي، المصدر السابق، ص 62–63.

(1) Arthur E. Tiedemann, An Introduction to Japanese Civilization,(New York, Columbia University Press, 1974), p.185.

(2) Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan,(London, Harvard University Press, 2000),p.314.

(3) Reishauer., The United States and Japan, p.29.

(4)استمرت تلك الاتفاقية حتى الغائها من طرف الولايات المتحدة الأميركية عام 1924.
Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p24.



فيما بعد بإنجاب الأطفال أشعر الأميركان بأنهم خدعوا، مع ذلك، حجمتْ اتفاقية جنتلمان التوتر لمدة من الزمن، وصنعتْ أساسًا ديموغرافيًا لجيلٍ ثانٍ من اليابانيين الأميركيين والذين كانوا أميركيين بالولادة.

وعلى نحوٍ عام، ثمة وثيقتان مهمتان تعودان للعقد الأول من القرن العشرين توضحان سياسة اليابان حيال الولايات المتحدة الأمريكية، أحدهما محضر وقائع لمؤتمر (**مشاكلات منشوريا**)، الذي عقد في طوكيو، إذ أوضح رئيس الوزراء (هيروبومي إيتو)، فيها: "**إن الحكومة اليابانية تبدد شكوك القوى الدولية بأنها تسعى إلى غلق الأبواب في منشوريا**". لذلك، قرر المؤتمرون فتح الباب للفرص التجارية في منشوريا وجعل (دايرن Dairen)– شمال شرق الصين– ميناءً حرًا والسماح لإقامة الأجانب والأعمال التجارية في بعض المناطق على امتداد سكك حديد منشوريا[1].

يبدو إن اليابان كانت تدرك أهمية الحفاظ على مصالح الدول الكبرى، لاسّيما الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في الشرق الأقصى، لهذا قررت المُحافظة على علاقاتها الطيبة معهما.

والوثيقة الثانية هي قرار مجلس الوزراء الصادر في أيلول 1908، والذي جاء فيه: " **أنه من الضروري لليابان ان تحصل على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية سياسياً، فضلًا عن جل التعاون التجاري أكثر تقارباً معها ومع والصين... بما ان المنافسة التجارية مع الدول الكبرى مسألة لا يمكن تجنبها؛ فعلى اليابان ان تنتبه ان لا تدعها تؤثر على علاقاتها السياسية مع الدول الأخرى، كما إنَّ المنافسة التجارية يجب ان تتجسد عن طريق اتباع وسائل معتدلة وغير متطرفة، وعلى اليابان ان تتجنب استخدام أساليب غير قانونية** "[2].

كانت سياسة البحث عن علاقات جيدة مع الولايات المتحدة سببًا لأبرام اليابان اتفاقية في الثامن من تشرين الأول 1908 ، بشأن الاعتراف الرسمي بسياسة الباب المفتوح في الصين والوضع القائم في المحيط الهادئ، إذ اعترفتْ اليابان بضم الولايات المتحدة الأميركية لجزر هاواي والفِلِبّين، مقابل اعتراف الولايات المتحدة بوضع اليابان في منشوريا وشمال الصين، وحقها في السيطرة على كوريا ومنشوريا الجنوبية، مقابل إذعان اليابان لفرض قيود على الهجرة اليابانية إلى الولايات المتحدة[3].

يظهر أن لهذه الاتفاقية فضل في الحد من تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة واليابان، وزيادة الاستثمار الاقتصادي الياباني في منشوريا، واضعاف التأثير الأميركي على النفوذ اليابانية في الصين.

من جانب آخر، أدركتْ اليابان مكانة الولايات المتحدة الأميركية من الناحية الإقتصادية. لذا، عملتْ وبقوة للحد من بسط نفوذها في منشوريا عن طريق إقامة مشاريع أميركية، كما سعتْ لثني الولايات المتحدة من مساعدة الحكومة الصينية التي كانت تريد تأميم كل سكك الحديد بما

---

(1) Kamei Shumsuke, Japanese See America: A century of Firsthand Impressions, "The Japan Interpreter A quarterly Journal of Social Political Ideas", Vol. XI, No.1, Spring, 1976, pp.8-10.

(2)علي، المصدر السابق، ص 63–65.

(3) Reishauer., The Untied Stated and Japan, p.37.

فيها الممنوحة بتراخيص للأجانب، فقد ضغطت اليابان على الحكومة الصينية كي لا تبحث عن دعم مالي أميركي لتحقيق ذلك الغرض[1].

عُدَّ مشروع وزير الخارجية الأميركي (فلاندر نوكس Philander Knox)، الخاص بسكة حديد منشوريا عام 1909، تحديًا مباشرة من الولايات المتحدة للإمبراطورية اليابانية، التي جابهت المشروع بشدة واعربت عن ثقتها بأن حلفاءها سوف يساندون حقوقها، وذلك ما حصل فعلًا، إذ عقدت اليابان معاهدة مع الروس عام 1910 تعهد فيها الطرفان بالدفاع المتبادل عن مصالحهما المُشتركة في منشوريا[2].

بقتْ السياسة اليابانية حيال الولايات المتحدة الأميركية في بداية العقد الأول من القرن العشرين على حالها، إلَّا أنها تأثرت بطبيعة الحال بالثورة الشعبية في الصين عام 1911، وقيام حكومة (يوان شيكاي) عام 1912، لرغبة اليابان بتنفيذ سياستها الخارجية التي ترتكز إلى توسع نفوذها في الشرق الأقصى.

كانت الإدارة الأميركية تحت قيادة الرئيس (توماس وودرو ولسن Thomas Woodrow Wilson 4 آذار 1913- 4 آذار 1921)[3] ، ميّالة إلى التصرف باستقلالية، واتضح ذلك عن طريق تحمسها لتقديم اعتراف سريع بحكومة (يوان شيكاي) مما وجد نوع من الشرخ بين السياستين اليابانية والأميركية، وزادة هوة الخلاف بعد قرار الهيأة التشريعية لولاية (كاليفورنيا) بحظر تملك الأراضي من قبل المهاجرين اليابانيين[4].

وبصورةٍ عامة، تميزتْ سياسة اليابان الخارجية حتى عام 1914، بالحاجة إلى حليف يساندها في المحافظة على المكتسبات التي حققتها بعد حربيها مع الصين وروسيا، والاعتراف بمكانتها بالشرق الأقصى؛ فكانت الولايات المتحدة الأميركية هو ذلك الحليف المنشود [5].

يتضح التحول التدريجي في سياسة اليابان الخارجية حيال الولايات المتحدة الأميركية، فقد حاولت في المرحلة الأولى الإفادة منها لدعم علاقاتها مع القوى الغربية، ثم سعتْ في المرحلة الثانية التعامل معها على قدم المساواة، وتحولها إلى قوة استعمارية مهمة في محيطها الآسيوي، مما أدى إلى التعارض بين سياسة اليابان الخارجية وردود الفعل الأميركية.

---

(1) Morley., Op. Cit., p.425 .

(2) Ibid.,p. 426.

(3)هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المُتحدة الأميركية ، ولد في ولاية (ڤيرجينيا Virginia - الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأميركية) في 28 كانون الأول 1856، وبعد تخرجه من جامعة (برنستون Princeton) في ولاية (نيو جرسي New Jersey)، متخصصاً في القانون الدستوري والتأريخ. وحصل على مرتبة الأُستاذية عام 1890 وأصبح رئيساً للجامعة للمُدة (1902-1910)، ثم حاكماً لولاية نيو جرسي للأعوام (1911–1913)، حتى فوزه مرشحاً عن الحزب الديمقراطي للإنتخابات الرئاسية عام1912. وفي 8 كانون الثاني 1918 إقترح نقاطه الأربع عشرة بكونها أساساً =لضمان السلام ، وطرحها عند حضوره مؤتمر السلام – الصلح في باريس عام 1919 وحصل في إثرها على جائزة نوبل للسلام في العام نفسه ، توفي في واشنطن دي سي في 23 شباط 1924. يُنظر :
New Age Encyclopedia, Vol.19, pp.387-391; Charles A.Beard,The Presidents in American History,21st.ed.,(New York, Julian Messner,Inc.,1962),pp.113-115.

(4) Reishauer, The Untied Stated and Japan, p.37.

(5) Ryusaku Tsunoda, Sources of the Japanese Tradition,(New York, Princeton University Press,1958),p.212.

فضلًا عن ذلك نلحظ، إن سياسة اليابان اختلفت بعد عام 1905 مع الولايات المتحدة الأميركية، بعد محاولة الأخيرة التعرض للمصالح اليابانية في كوريا ومنشوريا. فبعد الحرب اليابانية – الروسية، تحولت اليابان إلى دولة كبرى تقارع الدول الغربية من موقع القوة والنديَة، وأمست ترسم لها سياسة استعمارية بعد أن كان الغربيون والأميركيون يرسمون لها سياستها، وصار يخشى من توسع نفوذها في الشرق الأقصى، ولاسّيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية اليابانية (1914–1922)

أولًا: السياسة اليابان أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918)

ثانيًا: دور اليابان في مؤتمر الصلح (1919–1920)

ثالثًا: موقف اليابان من مؤتمر واشنطن البحري (1921– 1922)

الفصل الثالث: السياسة الخارجية اليابانية (1914-1922)
أولًا: السياسة اليابان أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

بدت الحرب العالمية الأولى في القارة الأوربية، إلّا إنَّ أثرها شمل العالم اجمع، ومنها منطقة الشرق الاقصى؛ بل أن تطور الاوضاع في تلك المنطقة قد أثر بشكل كبير على الصراع بين القوى الاوربية. فعقب اغتيال ولي عهد النمسا (فرانز فرديناند Franz Ferdinand) وزوجته في (سراييفو sărajevo) في الثامن والعشرين من تموز 1914 أعلنت الدول الاوربية الحرب تباعاً، فقد اعلنت المانيا الحرب على روسيا في الحادي والثلاثين من تموز، وعلى فرنسا في الأول من آب، أما بريطانيا فقد أعلنت الحرب على ألمانيا في الرابع من آب 1914 [1].

في غضون ذلك، كانتْ اليابان تهدف لوراثة الدول الاوربية في المنطقة، ولما ادركتْ استحالة تحقيق ذلك الهدف دفعة واحدة، عملت على تحقيق مطالبها عبّرَ مراحل. فقد أمستْ السوق الصينية الواسعة محط انظار اليابان، فضلا عن تطلعها إلى مناجم الفحم والحديد في الاراضي الصينية التي عجز الصينيون عن استثمارها، لذلك كان استمرار الحلف الياباني – البريطاني ضمانة في تصور اليابانيين لتوسيع نفوذهم على المناطق التي كانت تسيطر عليها المانيا في الصين المتمثلة في خليج (كياوتشاو Kyochao) في إقليم شانتونغ بالتحديد. وبهذا الصدد، حظيتْ منطقة كياوتشاو بأهمية بالغة بالنسبة لليابان، لا سّيما أن المانيا مدت سكة حديد تبدأ من ميناء (تسينغتاو Tsingtao) في (كياوتشاو) الى مدينة (تسينان Tsinan) عاصمة اقليم شانتونغ، فضلًا عن حق التعدين فيها واستئجار بعض الأراضي ، لذا، غدتْ منطقة شانتونغ خاضعة للنفوذ الالمانية[2].

وعلى أثر نشوب الحرب العالمية الاولى رأت اليابان في تلك الحرب فرصة لتحقيق اطماعها التوسعية في الشرق الاقصى، حين طلبت بريطانيا من اليابان مهاجمة الاسطول الالماني، الذي كان دائم المطاردة للسفن التجارية البريطانية . لذا، انتهزت اليابان الفرصة لتبعد الخطر الالماني عن آسيا[3]. وذلك ما صرحَ به وزير الخارجية الياباني (تاكاأكي كاتو 1914-1915) قائلًا: " **ان اليابان ليستْ مجبرة على خوض غمار بالحرب، إلّا إنَّ هناك امرين يجعلان من الضروري اشتراك اليابان في الحرب، الاول من منطلق طلب بريطانيا من اليابان مساعدتها والثاني انه حان الوقت لكي تقوم اليابان بتخليص شرق اسيا من القواعد الالمانية وبذلك ترتفع مكانتها الدولية اكثر**"[4].

من جابها، حاولت بريطانيا الاكتفاء بمساعدة اليابان فقط بخصوص تدمير السفن الالمانية الموجودة في المياه الصينية، فلم تكن تهدف إلى مدّ عملياتها الحربية إلى آسيا بحجة شن الحرب على المانيا. لذلك، اصدرت الخارجية البريطانية بيانًا ذكرت فيه: " **من المؤكد ان تصرف اليابان لن يمتد في الصين؛ إلّا بقدر ما هو ضروري لحماية خطوط الملاحة اليابانية في المحيط**

(1)عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر اوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، (بيروت، دار النهضة العربية، 1973) ص382-387.

(2) بين، المصدر السابق، ص 137-138.

(3) درويش، المصدر السابق، ص109-111.

(4) هشام عبد الرءوف حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو– شوا، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003)، ص 45.

الهادئ، ولا في أيِّ ارض عدا الارض الواقعة تحت الاحتلال الالماني في قارة اسيا الشرقية". لكن اليابانيين عدّوا ان ذلك التصريح من جانب واحد وغير ملزم لهم، لذلك ظهرت السفن اليابانية امام الجزر الالمانية جنوب المحيط الهادئ بحجة مطاردة الاسطول الالماني في الشرق الاقصى واحتلال الجزر الالمانية[1].

يتضح جليًا، إنَّ دخول اليابان الحرب العالمية الاولى كان لأهداف سياسية وعسكرية، لاسّيما انها كانتْ تردد بأن اسيا للآسيويين، لكنها واجهت ضغوطاً من الراي العام الياباني الذي عدَّ الحرب العالمية شأنًا اوربيًا بحتًا، وكان يفضل كما فعل الراي العام في امريكا ان تكون بلاده حيادية في الحرب. وعليه، استعانت الحكومة بالصحافة لتهدئة الشارع الياباني العام فأخذت الصحف تذكر بالدور الالماني في التدخل الثلاثي الذي حصل عام 1895، كما اوضحت أيضًا التزامات اليابان حيال التحالف مع بريطانيا والتزاماتها مع كلاً من فرنسا وروسيا على وفق المعاهدات التي وقعت مع هذين البلدين[2].

في السياق نفسه، وجهت الصحف اليابانية اتهامات إلى القوة البحرية الالمانية الموجودة في مياه المحيط الهادئ بانها تشكل تهديدًا لكافة السفن التجارية المحايدة، وان تواجد القوات الالمانية في (كياوتشاو) يشكل خطراً على السلام في منطقة الشرق الاقصى، كما حاولت ايجاد مبررات وبإيحاء من الحكومة لدخول الحرب، عن طريق التأكد ان مسالة دخول الحرب هي خدمة لأهداف التحالف الياباني– البريطاني، الذي كانت ديباجة مقدمته مكرسة للحفاظ على السلم والحقوق الاقليمية للطرفين الموقعين على ذلك الحلف[3].

يظهر أن قرار اليابان دخول الحرب ليس طبقا للتحالف مع بريطانيا؛ بل لحماية مصالحها التجارية في الشرق الاقصى والمحيط الهادئ والقضاء على النفوذ الالماني بتلك المناطق، إذ أخفقتْ الجهود البريطانية في ثني اليابان من اعلان الحرب على المانيا وتحديد مهمتها في تدمير السفن الالمانية فقط، ففي الخامس عشر من اب 1914 ارسلت اليابان انذارًا إلى المانيا طالبتها فيه بسحب جميع قواتها البرية والبحرية من الصين فورًا ونزع سلاح القوات التي يتعذر سحبها، وتسليم خليج كياوتشاو في اقليم شانتونغ إلى اليابان دون قيد أو شرط، كما تعهدت اليابان بتسليم تلك المنطقة إلى الصين فيما بعد[4].

لم تستجب المانيا للإنذار وبعد اسبوع وبأمر امبراطوري اعلنت اليابان الحرب على المانيا يوم الثالث والعشرين من اب 1914، انتقدت الدول المتحاربة لاسّيما بريطانيا وفرنسا موقف اليابان الانتهازي من الحرب، وكانتْ ترى الاحرى بها ارسال قوات عسكرية إلى اوربا لمساندة الدول المتحالفة معها[5]. وفي هذا الصدد، رفضتْ اليابان التدخل في الشؤون الأوربية

---

(1) إيمان عليوي سلومي ، سياسة اليابان الداخلية والخارجية خلال عهد تايشو 1912–1926، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013، ص 83.

(2) المصدر نفسه، ص 85.

(3) Lawrence H. Battistini, The United States and Asia, (New York, 1955), pp. 78-79.

(4) حسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات اليابانية–الامريكية 1850–1922 (اهداف ثابتة... سياسات متغيرة، (بغداد، 2004)، ص122–123.

(5) رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914-1945، ط2، (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص43.




عندما طلبت منها بريطانيا، مُعلنةً إن جيشها ليس (**مُرتزقة**)، وبأن ليس لها مصلحة في مُقاتلة جيوش دول الوسط في الساحة الأوربية[(1)].

وبعد اعلان اليابان الحرب بشكل رسمي على المانيا، حاصرت القوات اليابانية والبريطانية للمدة (31 تشرين الأول - 7 تشرين الثاني1914) ميناء(تسينغتاو) الذي يُعد قاعدة ألمانية مُهمة في المُحيط الهادئ، ونزلت تلك القوات على البر الصيني في اقصى الشمال وبدت بالهجوم، وبما ان الصين اعلنت حيادها في الحرب فقد احتجت على التصرفات اليابانية، إلَّا إنَّ احتجاجها لم يجد نفعًا. لذا، حددت الصين منطقة العمليات العسكرية في خليج (لكياوتشاو) والاراضي المجاورة له فقط[(2)].

تجاهلتْ اليابان موقف الصين، إذ دخلت قواتها خليج (كياوتشاو) في العاشر من تشرين الثاني 1914، كما قامت بالسيطرة ليس على الاراضي الألمانية المستأجرة فسحب؛ بل على المصالح الالمانية كافة في شانتونغ بضمها خط سكة حديد تسينغتاو – تسينان وخطوطها الفرعية، والمناجم التي فيها وجميع ما كانت تحتفظ به المانيا لنفسها من شتى الامتيازات بضمنها المرافق العامة والخدمات. وللضرورات العسكرية سيطرت اليابان على اعمال الشرطة وخطوط السكك الحديدية الواقعة خارج الاراضي المستأجرة، كما حل اليابانيون محل الالمان في دائرة الكمارك الصينية في (تسينغتاو)، وبذلك تكون اليابان قد طردت المانيا من تلك المنطقة الصينية بشكل كامل ونهائي [(3)].

وعلى الرغم من استيلاء اليابان على ميناء (تسينغتاو)، لكنها لم تتمكن من تدمير على الاسطول الالماني في تلك المنطقة، إذ فرَّ إلى الجُزر الألمانية في المُحيط الهادئ وهي:(كاورلين Caroline ، ماريانا Mariana ، مارشال Marshall ، بالاو Palau)، فتوجه اسطول بريطاني–ياباني مشترك للاستيلاء على تلك الجزر، وعلى السفن الالمانية التي كانت تغير على طرق التجارة البحرية في المنطقة. وقبل نهاية عام 1914 استولت اليابان على الجزر الالمانية في المحيط الهادئ، كما تم انزال قوة بحرية يابانية في الساحل الشمالي لإقليم (شانتونغ) مما شكل خرقًا للحياد الصيني [(4)].

جاءت أهداف اليابان المُعلنة لدخولها الحرب وفق ما جاء في تصريح وزير خارجيتها(تاكاأكي كاتو)، في التاسع عشر من تشرين الثاني 1914، قائلًا: " **إن اليابان يجب أن تكون قوة كبرى مثل تلك التي في أوربا ، وإذا كُنا قد أُجبرنا على إحتلال (المُستعمرات الألمانية)، فهذا لأننا نسعى إلى إقامة السلام ومنع امتداد المعارك إلى الشرق الأقصى** "[(5)] . يُعد ذلك من الأسباب التي دفعت اليابان إلى إنهاء الوجود العسكري الألماني في منطقة الشرق الأقصى، إلى جانب أسباب أخرى لم يعلن عنها وزير خارجية اليابان ، ولاسّيما محاولتها إبعاد النفوذ الأوربي من المنطقة لاحقًا وإحتكار أسواقها، على أن دخول اليابان الحرب إلى جانب دول الوفاق الودي

---

(1)كاظم هيلان مُحسن السهلاني ، سياسة الإحتلال الأميركي في اليابان 1945-1952، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية ، جامعة البصرة ، 2008، ص35.

(2) G.B. Sansom, The Western World and Japan, (New york, 1968), p.147.

(3) Benjamin and Jean Higgins, Japan and South East Asia, New york, 1969, p. 21.

(4) Elise K. Tipton, Modern Japan a Social and Political History, New york, 2002), p.89.

(5) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 4, p. 169.




، لم يلزمها أو يدفعها نحو التدخل في الشؤون الأوربية ، إذ وجدت وفقاً لوجهة نظرها أن مصلحتها تقضي آنذاك باقتصار اشتراكها في العمليات العسكرية في منطقة الشرق الأقصى[1].

في غضون ذلك، حاولتْ الصين عبثًا طلب مُساعدة الولايات المتحدة الأميركية في دفع اليابان بإعادة اقليم شانتونغ إلى الإدارة الصينية، لا سّيما أنْ احتلال اليابان له يعد انتهاكا لحياد الصين وسلامة اراضيها، لكن الولايات المتحدة رفضت التدخل لتفادي التورط في صراع مسلح مع اليابان من اجل الصين، وهو ما كانت تدركه اليابان تماما، لذا، استمرت في تنفيذ مخططاتها التوسعية في تحدٍ سافر للدول الكبرى [2].

من جاب آخر، ادى التواجد الياباني في اقليم شانتونغ بموجة من احتجاجات حتى وصلت إلى شنغهاي فتمت مقاطعة السلع اليابانية وطلب الرئيس الصيني(يوان شيكاي) من اليابان لكي يرضي الراي العام الصيني؛ ان تقوم بسحب قواتها من الاراضي الصينية، والتي لم يكن لوجودها أيَّ مبرر، عقب انتهاء العمليات العسكرية في اقليم (شانتونغ) في السابع كانون الثاني 1915[3]. يبدو أن ظروف الحرب كانت فرصة مناسبة لحكومة اليابان أن تستغلها لغرض فرض مطالبها على الصين. لذلك، سعت إلى التوصل مسبقًا إلى اتفاق ثنائي مع الصين، في حين تكون الدول الاوربية مشغولة في الحرب العالمية.

وبعد تلك الاحداث ثمة سؤال يطرح نفسه، وهو موقف الشعب الياباني من الحرب وردود الافعال داخل البلاد، لا سّيما ان اليابان اعلنت الحرب بشكل مفاجئ من غير تهيئة للرأي العام داخل اليابان، وكانت هناك معارضة من قبل بعض الشخصيات السياسية فضلا عن ان عدد من الصحف دعت إلى السلام، لكن على المستوى العام كانت كل الاحزاب ومعظم الصحف تؤيد الاشتراك في الحرب، ورفع مكانة اليابان الدولية، فمثلا دعت صحيفة(*اساهي شيمبون* Asahi *Shimbu*)[4]، كل الاحزاب لنبذ الروح الحزبية من اجل الصالح العام. لذا، نجد ان الميزانية السنوية لعام 1915، والتي كانت تضم مصاريف استثنائية للجيش خاصة بصناعة البوارج الحربية قد تم اقرارها في غضون سبعة ايام وبدون أيَّ تعديلات، لذا كان من غير المعقول ظهور معارضة للحكومة في قراراتها المصيرية[5].

على نحوٍ عام، تأزمت العلاقات اليابانية –الصينة أثناء الحرب العالمية الأولى، فعلى الرغم من اعلان الرئيس الصيني(يوان شيكاي) في اول ايام الحرب حياد الصين على أمل الحفاظ على السلم في الشرق الاقصى. لكن هذا لم يمنع اليابان من أن تكون معركتها الوحيدة ضد المانيا قد نشبت على الاراضي الصينية، وبعد أن دخلت القوات اليابانية الى الصين

---

(1) Lu., Op. Cit., p. 409.

(2)حسن، المصدر السابق، ص46.

(3) Kishimoto Koicki, Politics in Modern Japan Development and Organization, (Japan, 1980).,p71.

(4)تُعد من اقدم الصحف اليابانية وقد صدرت طبعتها الاولى في مدينة اوساكا في عام 1879، وفي طوكيو عام 1955، يسمونها اليابانيون (صحيفة الطبقة الراقية) يبلغ توزيعها اليومي حوالي ستة ملايين ونصف المليون نسخة للطبعة الصباحية واربعة ملايين للطبعة المسائية مما جعلها اكبر صحيفة في العالم من حيث التوزيع، وهي تؤدي دورا مهمًا في توجيه الراي العام الياباني باعتراف اصدقائها ومنافسيها. يُنظر: سلسلة مقالات لصحيفة الاساهي شميون اليابانية، ترجمة عبد السلام صبحي خضر سكرتير اول، سفارة الجمهورية العراقية، (طوكيو، 1985)، ص1.

(5)سلومي، المصدر السابق، ص 88–89.




اصبحت في مركز يسمح لها العمل دون عراقيل من جانب الدول الاوربية التي تنافسها والتي كانت منشغلة في الحرب وبها حاجة الى جهودها.

وفي الوقت الذي انضمت فيه اليابان الى دول الوفاق ، لم يكن للصين ميّل قوي للوقوف ضد المانيا، في حين رغبتْ كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا في دفع الصين للوقوف الى جانبهم للإفادة من قواها البشرية. من جانبها، خشيت اليابان من ان ذلك الموقف سيدعم موقف (يوان شيكاي) الذي لم يكن مقبولاً عند اليابانيين من جهة، وان انضمام الصين إلى الوفاق سيجعلها تحظى بحمايتهم من جهة ثانية، كما ان تهيئة واعداد الجيش الصيني للمشاركة في الحرب هو بحد ذاته تهديد لطموحات اليابان[1].

يظهر أن طموحات اليابان في الصين لم تقتصر على الاراضي التي استحوذت عليها في بداية الحرب؛ بل رأت أن الفرصة سانحة امامها لتحول الصين بأكملها الى مستعمرة لها. كانت تلك السياسة تحظى بدعم عدد من المتطرفين اليابانيين الذين رفعوا شعار " **توسع قوة الأمة في آسيا** " والرفض الكامل لكل الأفكار الغربية، كما ظهرت مجموعات متطرفة أسست جمعيات مغالية في الروح القومية منها " **جمعية التنين الأسود**" التي كانت لها ارتباطاتها مع القوات المسلحة اليابانية، إذ أوضحت تلك الجمعية في وثيقة لها صدرت حول السياسة اليابانية في الصين اثناء الحرب العالمية. اكدت فيها أن " **الوقت الحاضر هو انسب الاوقات لكي تسرع اليابان لحل المسألة الصينية . إن هذه الفرصة لن تتكرر قبل مئات السنين** " [2].

وفي غضون الحرب سنحت الفرصة أمام اليابان لتحقيق طموحاتها التوسعية الأقليمية في المجالين الإقتصادي والسياسي، وتجلى ذلك في سعيها للحصول على الإمتيازات في الصين، إذ أعلنت في السادس عشر من كانون الثاني 1915 عن إنشاء قاعدة عسكرية في اقليم (شاندونغ). وقدمت بعد يومين ماعُرف بـ(المطالب الواحد والعشرون Twenty-One Demands). وأهم ما تضمنته تلك المطالب هي:

المجموعة الاولى: ان توافق الصين على ايَّ اتفاقية المانية– يابانية بخصوص تحويل الحقوق الالمانية في (شانتونغ) لليابان، وعلى الصين ان لا تحول ملكية أو تستاجر أيَّ جزء من (شانتونغ) إلى اية قوة دولية اخرى، وعليها ان توافق على أنشاء خط السكك الحديدية التي تربط مدينة (جيفو Chefoo) بالخط الحديدي الذي يربط بين مدينتي (تسينغتاو –تسينان)، فضلًا عن موافقة الحكومة الصينية على فتح المدن الكبرى امام اليابانيين وغيرهم للإقامة والإتجار فيها[3]. نلحظ من تلك المجوعة ان اليابان عزمت ومن دون رجعة السيطرة على جميع الحقوق الالمانية في اقليم (شانتونغ) الصيني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى على ان لا تحرم من تلك الحقوق في أي مؤتمر سلام يعقد بعد الحرب.

المجموعة الثانية: ركزت هذه المجموعة على جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية وتتضمن سبعة مطالب هي:

---

(1) Bertrand Russell, The Problem of China , (London, George Allen & Unwind Ltd., 1966),p.135.

(2)آ. ابشتاين ، مولد الصين الشعبية من حرب الافيون الى التحرير ، ترجمة حسين تمام، (القاهرة ، الدار المصرية ، 1957)، ص 78– 79.

(3) Lu., Op. Cit., pp.383-384.





1- ان توافق الصين على تمديد عقد استئجار اليابان لمينائي (بورت ارثر) و(دايرين Dairen) من 25 عام إلى 99 عام، وكذلك تمديد مدة سريان مفعول الاتفاقيتين الخاصتين بكل من سكة حديد جنوب منشوريا وخط سكة حديد (انتونك-موكدن).
2- اعتراف الصين بحق اليابانيين في الاقامة والتجارة والتملك دون قيود في هذين الاقليمين.
3- اعتراف الصين بحق اليابان في استغلال مناجم منشوريا.
4- ضرورة موافقة اليابان على ايَّ قروض لأنشاء سكة حديد في الاقليمين.
5- ضرورة استشارة اليابان بالنسبة للخبراء الذين تستعين بهم الصين في هذين الاقليمين.
6- منح الرعايا اليابانيين الحق في اعمال حفر المناجم بحثاً عن المعادن.
7- وضع الاشراف والادارة والسيطرة على خط سكة حديد (كيرين *Gangwon* -جانجون *Gangwon*) في ايدي اليابانيين ولمدة 99 عام [1].

يظهران كل تلك المطالب كانت جزءاً من نظرية يابانية مفادها ان منطقة جنوب منشوريا تمثل الخط الدفاعي الاول لليابان، فضلاً عن ذلك فان منشوريا كانت تعدّ منطقة للتوسع الياباني على الرغم من عدم الافصاح عن ذلك صراحة. كما ان تطبيق وتنفيذ مطالب معينة ضمن تلك المجموعة على منطقة شرق منغوليا الداخلية يمثل دليلاً على تنامي التنافس الدولي في تلك المنطقة المتخلفة.

المجموعة الثالثة: حصول اليابان على امتيازات صناعية وتعدينية في وادي نهر اليانغتسي، وهو منطقة نفوذ بريطانية)، وذلك بجعل شركة (هان يي ينج Hanyehing) شركة صينية-يابانية مشتركة، وهي اكبر شركة صينية للحديد والصلب، واعطاء تلك الشركة حق احتكار حفر المناجم في مناطق معينة من حوض نهر (اليانغتسي)، والزام الصين بعدم التصرف في حقوقها في تلك الشركة[2]. ويبدو أن اليابان سعت للسيطرة على الشركة، وبذلك فإنها سوف تسيطر على المصادر المعدنية الرئيسة الموجودة في اواسط حوض نهر اليانغتسي.

المجموعة الرابعة: وتضمن مطلباً واحداً نص على تعهد الصين بعدم تأجير أو اعطاء ملكية أيَّ ميناء أو خليج أو اية جزيرة لأي قوة دولية على طول ساحل الصين، وذلك المطلب لم يمنع عودة المانيا إلى الاراضي الصينية ؛ وانما منع الصين من ان تعطي أو تؤجر أي جزء من اراضيها إلى أي قوى دولية اخرى ومنها الولايات المتحدة الاميركية[3].

المجموعة الخامسة: وضمت مجموعة من الطلبات التي لابد من تنفيذها وهي:
1- ان تقوم الصين باستخدام يابانيين ذوي نفوذ كمستشارين سياسيين وعسكريين واقتصاديين.
2- ان تتعهد الصين بمنح حق امتلاك الاراضي لليابانيين في داخل الصين من اجل تشييد مستشفيات ومعابد ومدارس يابانية عليها.
3- تعيين عدد كبير من اليابانيين في اجهزة الشرطة الصينية في مناطق معينة في الصين حصلت فيها نزاعات مسلحة سابقا بين (المواطنين الصينيين والرعايا اليابانيين) وخضوع تلك الاجهزة لإدارة صينية-يابانية مشتركة.

---

(1) Barbara W. Tuchman, Stilwell and the American Experience in China, 1911-45,(London, Macmillan Publishers, 1971),p.47.

(2)العبد ، المصدر السابق، ص165-167.

(3)بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية: ازمات القرن العشرين 1914-1945، ترجمة جلال يحيى، (القاهرة، دار المعارف، 1978)، ص64.

4- الزام الصين بشراء ما يلزمها من الاسلحة والمعدات الحربية من اليابان بحدود (50%) على الاقل من احتياجاتها واقامة صناعات حربية مشتركة بين البلدين.
5- منح اليابان امتيازات وتراخيص لمد وانشاء خطوط السكك الحديدية في عمق الاراضي الصينية .
6- ضرورة حصول الصين على موافقة اليابان مسبقًا على ايَّ قروض اجنبية لأنشاء خطوط حديدية أو صناعة تعدين أو تجهيز الموانئ في اقليم (فوكين) المقابل لجزيرة (فرموزا).
7- موافقة الصين على حق اليابان في التبشير بالديانة البوذية في جميع انحاء الصين[1].

لم تكن المطالب الواحدة والعشرين تمس الصين في كيانها الاقليمي فحسب؛ بل وفي كيانها الحضاري والفكري فضلا عن اخضاعها السياسي والاقتصادي والعسكري لليابان، والامر الاكثر اهمية من ذلك هو نشر البوذية في الصين، مما يتقاطع والعقيدة الدينية الرسمية في الصين المعروفة بـ(الكونفوشية).

يتضح من تلك المطالب انها شكلت وصاية يابانية كاملة على الصين، إذ تم تقديم تلك المطالب للصين بسرية تامة، لكن الصين تعمدت وعن طريق قنوات غير رسمية من اعلانها وجعلها معروفة للجميع من اجل ان تتدخل الدول ضد المطالب اليابانية، ولما لم يكن بإمكان الحكومة الصينية ان ترفض المذكرة اليابانية رفضًا كاملًا، لذا حاول (يوان شيكاي) وبدعم من الإدارة الأميركية التي كانت من اشد المعارضين لتلك المطالب، ان يحصل من اليابانيين على التنازل عن بعض المطالب[2].

كان (يوان شيكاي) مستعداً للتنازل فيما يتعلق ببقية المسائل، بَيدَ أنَّ الراي العام الصيني كان يدفعه للمقاومة، ولقد ظهرت في الاوساط السياسية الصينية ردة فعل قومية ووطنية، وثمة من يُعد ان المطالب وسياسة اليابان حيال الصين السبب في ولادة الروح الوطنية والقومية في الصين الحديثة، كما قامت الصحافة الصينية بفضح نوايا اليابان وبكل جرأة [3].

وعلى نحوٍ عام، وافق اليابانيون في السابع عشر من نيسان 1915، وبعد مفاوضات مع الحكومة الصينية على التخلي عن بعض مطالبهم، ولكن بشرط تنفيذ كل المطالب الاخرى، إذ تركزت التنازلات التي وافق عليها اليابانيون في منغوليا الداخلية، ليحصلوا مقابل ذلك على حق الاقامة والاتجار في بعض المدن الصينية، وليس في جميع انحاء البلاد، كما تنازلوا عن اولوية اليابان في استغلال المناجم (الجديدة) الخاضعة لشركة (هان يي ينج)، فضلا عن ذلك، فإن عملية منح عقود امتيازات بشأن السكك الحديدية إلى الجنوب من نهر (اليانغتسي) تخضع لموافقة بقية الدول العظمى الاخرى، وهي اضافة كان الهدف منها المحافظة على المصالح البريطانية[4].

وحين لاحظ اليابانيون ان الصين اخذتْ تماطل في قبول المطالب، قرروا استخدام وسائل اقوى، ففي يوم السابع من حزيران 1915 قدم اليابانيون انذارًا نهائيًا للصين يطالبون فيه الرضوخ للمطالب باستثناء المجموعة الخامسة التي يتم الاحتفاظ بها للمفاوضات اللاحقة، في

---

(1)آرثر تيدمان، اليابان الحديثة ، ترجمة وديع سعيد، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت)، ص 51.
(2)جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم،(بيروت، منشورات المكتب التجاري، 1957)، ص239.
(3) Storry., Op .Cit., p. 153.
(4) George W. Keeton, China The For East and The Future, (London, 1949), p.150.




الوقت نفسه، أخذت القوات اليابانية في منشوريا وشانتونغ بالتحرك بشكل مكثف، لذلك اضطر (يوان شيكاي) إلى الموافقة على المطالب يوم الثامن من حزيران 1915[1].

في غضون ذلك، عقدت سلسلة من الاتفاقيات بين الصين واليابان وافقت فيها الصين على المطالب الواردة بالمجموعات الاربعة مضافًا اليها القسم الخاص باستخدام رؤوس الاموال اليابانية في اقليم فوكين من المجموعة الخامسة. وفي مقابل ذلك وافقت اليابان بإعادة (كياوتشاو) إلى الصين بعد الحرب على ان تصبح ميناءً تجارياً تحتفظ اليابان لنفسها فيه بامتيازات خاصة، علاوةً على ذلك، حصول اليابان على امتيازات في كل من منشوريا ومنغوليا وعلى تمديد مدة استئجار ميناء بورت آرثر [2].

أما بالنسبة لردود الافعال داخل اليابان عن سياسة اليابان حيال الصين والمطالب الاحدى والعشرين فكانت متمثلة بملاحظات (ياماغاتا إيزابورى *Yamagata Isaburō* 1858-1927) نائب المُقيم العام في كوريا، والذي كان الاكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية منذ وفاة هيروبومي إيتو، فقد دون ملاحظاته التي بعث بها إلى وزارة الخارجية اليابانية عام 1915، وذكر بأنه على اليابان ان تعزز وتقوي موقعها في الصين ومنشوريا، وحدد عاملين من اجل تحقيق ذلك الاول: ان لا تتخذ اليابان أيَّ خطوة لاستفزاز القوى الاجنبية والثاني: ان تستدرج الصين إلى سلوك يقود إلى تعاون حقيقي فبتلك الطريقة فقط تستطيع اليابان ان تعزز مكاسبها وتحافظ عليهاوز، لا سّيما إن الدول المتحاربة ستوجه اطماعها مجددًا إلى منطقة الشرق الاقصى حالما تنتهي الحرب [3].

وفيما يخص مشكلات تواجد (الاعراق) اليابانية والصينية في الدول الغربية؛ فقد رأى (ياماغاتا) بأن الخطر سوف يزداد بشدة عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، ولمواجهة ذلك الخطر حثَّ إلى تجنب المشاعر العنصرية بين الشرقيين حيال الاخرين من ابناء الاجناس والاعراق الاخرى، وفي تلك الحالة فأنه على اليابان والصين ان تتعاونا بهدف تقوية دفاعاتهما لإحباط أيِّ تحالف من القوى الغربية ضد العرق الاصفر وذلك بإيجاد نوع من الصداقة مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأميركية، إلَّا إنَّ تحقيق ذلك سيكون مستحيلا؛ إذا كانت اليابان تتصرف باستفزازية تجعل الصين تنفر منها وتدفعها للجوء إلى الولايات المتحدة، وسوف تستفيد الأخيرة من تلك المسالة لتمد من تأثيراتها داخل الصين[4].

أوجدتْ مشكلة المهاجرين اليابانيين في ولاية كاليفورنيا الامريكية حالة من الاستياء والتوتر في العلاقات بين الامبراطورية اليابانية والولايات المتحدة مع ذكرنا سابقًا، مع ذلك، فأن اليابان لم تعد امريكا عدوًا وخصمًا لها، لذلك فإن (ياماغاتا) نصح الحكومة بعدم اثارة الولايات المتحدة الامريكية في الصين وأجل الحفاظ على السلام في الشرق الاقصى، كما عدَّ مسالة استقلال الصين هو موضوع في غاية الاهمية لكي تكون المفاوضات بين اليابان والولايات المتحدة صريحة ومفتوحة[5].

---

(1) Beasley., Op. Cit., p.199.

(2) Ibid.,.

(3)سلومي ، المصدر السابق، ص 159-160.

(4) Roger F. Hackett, Yamagata Aritomo in The Rise of Modern Japan (1838-1922), (, U.S.A., Harvard University press1971),p284.

(5) Russell., Op. Cit., p. 135.



أما بالنسبة للجيش الياباني فان كبار قادته كانوا متفقين مع ملاحظات (ياماغاتا)، في حين فضل الاخرون ان تعتمد اليابان على موجوداتها فقط كما فعلت في حربها مع روسيا عام 1904، وان تركز على بناء قواعدها العسكرية في شمال المحيط الهادئ، وفضل عدد قليل منهم التفاوض مع الصين بدلا من استخدام القوة. أما اعضاء الاحزاب السياسية اليابانية فانهم كانوا يدعمون فكرة الاختراق الاقتصادي للصين عن طريق رجال الاعمال اليابانيين، وذلك لرغبتهم في النجاح السريع للوصول إلى السلطة عن طريق زيادة عدد المصوتين في الانتخابات إلى جانبهم[1].

يظهر إنَّ الامل كان يراود الصين في ان يقوم المجتمع الدولي بالضغط على اليابان كي تتراجع عن مطالبها المجحفة، إلَّا إنَّ الولايات المتحدة الاميركية التي تبنت سياسة(الباب المفتوح) إزاء الصين، اقتصر موقفها إلى تقديم احتجاج شفوي اكد تمسك الولايات المتحدة بتلك السياسة. ولولا ذلك الاحتجاج الشفوي والتظاهرات التي قام بها الطلاب الصينيون بسبب شعورهم العميق بالذل الذي لحق ببلادهم، ومقاطعة الصين للبضائع اليابانية، لتم اجبار الصين على قبول المطالب اليابانية برمتها[2].

حاولت الدبلوماسية اليابانية بعد موافقة الصين على المطالب الواحد والعشرين ان تحصل في الاقل على موافقة الدول الكبرى الاوربية, بالمغانم الحربية اليابانية بعد انتهاء الحرب, مقابل مساعدة سفن الحرب اليابانية للحلفاء ضد حرب الغواصات الالمانية, وبالفعل تمكنت من تحقيق ذلك عن طريق عقد سلسلة من الاتفاقيات في عاميّ 1916 و 1917[3]، التي تضمنت اعتراف كل من روسيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا بحق اليابان في اقليم (شانتونغ) والجزر الالمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الاستواء مقابل استمرار اشتراك اليابان في الحرب ضد الهجمات الالمانية في المحيط الهادئ، الامر الذي اثار الإدارة الاميركية, فأعلنت مباشرة بعد تدقيق تلك الاتفاقيات انها لا تعترف بوجود (مصالح خاصة) لليابان في اقليم (شانتونغ)، إلَّا إنَّ الحكومة اليابانية حاولت جاهدة الغاء المعارضة الاميركية, وحصولها على ضمانات منها لدعمها في المستقبل لتحقيق طموحاتهما التوسعية في الشرق الاقصى[4].

توافرت تلك الفرصة لليابان, عند اعلان حكومة الولايات المتحدة الاميركية دخولها الحرب في نيسان1917, فأصبحتْ كل من الدولتين في معسكر واحد ضد المانيا، وهو ما فرض عليهما ضرورة التنسيق العسكري وتوضيح مواقفهما السياسية. وبهذا الصدد، أرسلت اليابان بعثة عسكرية برئاسة الكونت (إيشي رانشينغو كيوتي Ishii-Ranshingu Kyōtei 1866–1945) الى واشنطن, للدخول في مفاوضات مع الجانب الأميركي[5].

بدت المفاوضات الخاصة بين الجانبين في السادس من ايلول1917 بين وزير الخارجية الاميركي (روبرت لانسنغ Robert Lansing 1864–1928) والكونت الياباني (إيشي), وطرحت فيها وجهات نظرهما، وأستمرت المفاوضات بين الجانبين من شهر ايلول حتى شهر تشرين الثاني سنة 1917 واسفرت عن توقيع الطرفين في الثاني تشرين الثاني 1917 على(بالاتفاقية

(1) Paul Hibbert Clyed, The Far East: A History of The Impact of The West and Eastern Asia, (New york ,Prentice- Hall, 1952), p.390.

(2)سلومي، المصدر السابق، ص 161–162.

(3) Buss., Op.Cit.,p.263.

(4)درويش، المصدر السابق، ص 97؛ رونوفن، المصدر السابق، ص 67.

(5)تيدمان ، المصدر السابق، ص54.



لانسنغ–ايشي Lansing–Ishii Agreement) التي اكدت اعتراف الجانبين أن الصين بلد مستقل وذو سيادة, وباعترافهما بأن التقارب الجغرافي يخلق علاقات مشتركة بين الدول، وان اليابان لها **(مصالح خاصة)** في الصين, وان كليهما يحترمان سياسة الباب المفتوح، وفي الوم نفسه، وقعَّ الطرفين على بروتوكول مشترك نص على ان الحكومتين لن تستغل ظروف الحرب للبحث عن مصالح او امتيازات خاصة في الصين, يمكن ان تتقاطع مع حقوق مواطني ورعايا دول صديقة اخرى[1].

يظهر أن الولايات المتحدة الاميركية نظرت الى تلك الاتفاقية على انها تأكيد لاستمرار سياسة الباب المفتوح والحفاظ على المصالح الاقتصادية اليابانية فقط؛ في حين عدتها اليابان بمثابة تدعيم لمصالحها السياسية والاقتصادية في الصين. لذا، فأن اختلاف الطرفين في تفسير عبارة (المصالح الخاصة) كان دليلا على تناقض تفسير الاتفاقية. فضلًا عن ذلك، فأن توقيع الإدارة الامريكية على تلك الاتفاقية لم يكن تعديل سياستها السابقة لمواجهة التوسع الياباني في الشرق الاقصى؛ بل ارادت ان تتجنب مواجهة اليابان, في وقت كانت مشغولة عنها بالحرب العالمية الاولى. لذا، فإن اتفاقية (لانسنغ–ايشي) اجلتْ الخلاف الياباني–الاميركي حول الصين.

من جانب آخر، حاولت اليابان انتهاز ظروف الحرب العالمية الأولى لتنفيذ سياستها التوسعية, وجاءت تلك الفرصة باضطراب الاوضاع الداخلية في روسيا، فعقب سقوط النظام القيصرية في الخامس عشر من اذار 1917، رغبة الحكومة الروسية الجديدة في التخلي عن الاتفاقيات السرية التي عقدها القيصر، فضلًا عن اعلان انسحابها من الحرب وترك دول الوفاق[2].

وعلى نحوٍ عام، اوجدت الثورة الروسية فراغًا سياسيًا في سيبيريا وبدرجة اقل في المنطقة المحيطة بخط سكة حديد شرق الصين تحديداً في شمال ووسط منشوريا، فأضحت كلًا من سيبيريا وشمال منشوريا ومنغوليا الخارجية مناطق مضطربة، فأصبحت بذلك كل القوى الدولية الكبرى والرئيسة في العالم من امثال اليابان، بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة متورطة بشكل أو باخر من تلك المنطقة.

في ضوء ذلك، وفي كانون الاول 1917 أي بعد شهر واحد من الثورة البلشفية، كان قادة الجيش الياباني يناقشون خطط ارسال قوات إلى سيبيريا وذلك لاحتلال خطوط السكك الحديدية وتقديم الدعم لأعداء الثورة البلشفية، ومن جهة اخرى قدم اعضاء من الحكومة اليابانية مقترحات للتدخل العسكري في تلك المنطقة عن طريق تعزيز موقف اليابان ضد أيَّ عمليات تنافسية دولية لها في سيبيريا في مرحلة ما بعد الحرب[3].

ظهر رأي آخر من بعض السياسيين اليابانيين يرفض اقدام اليابان على أي شيء يمكن ان يضر بعلاقاتها مع حلفائها، قد يؤدي إلى عزلتها دبلوماسيًا ويؤثر على مصالحها في الصين، الامر الذي ادى إلى مناقشات حادة بين مستشاري الحكومة اليابانية لم تنتهِ حتى اذار 1918

---

(1)عاصم محروس عبد المطلب وصلاح احمد هريدي، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، (القاهرة مكتبة بستان المعرفة، ، 2003)، ص 164؛ سلومي، المصدر السابق، ص 162–163؛ الفخري، المصدر السابق، ص 160.

(2)علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914–1939، (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2003)، ص34–36.

(3)تيدمان ، المصدر السابق، ص53؛ درويش، المصدر السابق، ص144.





حين صرح (ياماغاتا) أنه يرفض التدخل الياباني في سيبيريا، لأن القيام بعمليات عسكرية فيها لن تكون ممكنة؛ إلَّا بدعم واسناد من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية[1].

وفي تلك الاثناء فإن دول الوفاق كانوا يدرسون مسالة التدخل العسكري في روسيا لإعادة اقامة جبهة شرقية جديدة ضد المانيا، ومن الناحية السياسية فان الهدف من التدخل كان يتمثل في ابقاء روسيا في حالة حرب ضد دول الوسط (المانيا، النمسا، الدولة العثمانية)[2]، بيد أنْ ممثلي دول الوفاق في روسيا كانوا منقسمين حول الوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق تلك الغاية.

وفي هذا الشأن، فضل قسم منهم تقديم المساعدة للقوى المناهضة للثورة البلشفية، في حين فضل الاخرون التباحث والتفاوض مع البلاشفة، كما ان الآراء بين القوى الدولية نفسها كانت منقسمة بشكل كبير، فاليابان وفرنسا فضلتا التدخل ضد البلاشفة، بينما فضلتْ بريطانيا التدخل بموافقة الروس ضد الالمان[3]، أما عن الولايات المتحدة فأنها عارضت أيَّ تدخل عسكري من شأنه ان يبقي قوات عسكرية لليابان على الاراضي السيبيرية، إلَّا إنَّ الضغط الذي مارسته كل من بريطانيا وفرنسا واليابان وتصميمها التصرف في كل الاحوال، هو الذي دفع الرئيس الأميركي (ولسن) إلى الموافقة وقام في السابع عشر من تموز 1918 بإبلاغ سفراء الدول الحليفة عن قراره بالموافقة على التدخل العسكري في سيبيريا[4].

---

(1) Beasley., Op. Oit., p.209.

(2)تبددتْ تلك الفكرة قد بعد ان عقدت روسيا والمانيا (معاهدة بريست ليتوفسك Treaty of Brest-Litovsk) في الثالث من اذار 1918 وقد تضمنت المواد الآتية:

1- وافقت روسيا على التنازل عن بولندا ولتوانيا وترك تقرير مصيرها بين المانيا والنمسا وبين اهالي تلك البلاد.

2- الجلاء عن لتوانيا واستونيا وفلندا.

3- الجلاء عن اوكرانيا والاعتراف بالمعاهدة التي ابرمتها جمهورية اوكرانيا ودول الوسط.

4- التنازل للدولة العثمانية عن اردهان وقارس وباطوم.

5- الامتناع عن نشر الدعاية البلشفية في الاراضي التي تسيطر عليها دول الوسط.

يبدو أن روسيا مرغمة على التسليم بشروط الالمان الانفة الذكر لأنها كانت تحتاج إلى مدة هدوء وسلام مع الدول من اجل تنظيم الامور الداخلية في روسيا بعد الثورة الروسية عام 1917. يُنظر: عمر عبد العزيز عمر ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ اوربا الحديث والمعاصر 1815-1950،(بيروت، دار النهضة العربية، 1999)، ص313.

(3)في مذكرة قدمها وزير خارجية بريطانيا (ونستون تشرشل Winston Churchill) لمجلس الحرب في الخامس من اذار 1918، ذكر فيها "**علينا ان ننشئ جبهة جديدة ضد العدو في الشرق، عن طريق دفع الجيوش اليابانية إلى اقصى ما يمكن داخل روسيا، وعن طريق تحريض اليابان بكل العروض= المعقولة على ان تدخل في صدام مباشر مع القوات الالمانية**". فضلا عن ذلك فقد وجدت وزارة الحربية البريطانية في ذلك التدخل مصالح تتمثل في تجنب وقوع وفاق ممكن ان يحدث بين المانيا واليابان. يُنظر: يحيى، المصدر السابق، ص 397-398.

(4) Samul Flagg Bemis, A Diplomatic History of The United States, (New york, , 1955), p. 685.

وبعد مفاوضات بين دول الوفاق اجمعوا على ارسال حملة عسكرية إلى سيبيريا لإنقاذ القوات (التشيكوسلوفاكية)[1] ، وبهذا الصدد، اقترحت الولايات المتحدة بأن يكون تدخلها لأجل تأمين انسحاب القوات الجيكية من روسيا فقط، أما من وجهة نظر المؤسسة العسكرية اليابانية فأنها رأت أن القوة التي يجب ارسالها تتكون من سبعة فرق تتمركز قرب مدينة (ايركوتسك *Irkutsk*)–جنوب روسيا–. واخيراً تم التوصل إلى قرار نهائي في الثاني من اب 1918، اجمع إلى ارسال فرقتين من الجيش الياباني إلى سيبيريا تدعمها قوة يابانية ترابط في منشوريا، إلَّا إنَّ الخطط العسكرية اليابانية كانت تهدف إلى اكثر من ذلك، إذ كان لليابان في تلك المنطقة من اربع إلى خمس فرق مسيطرة على سكة الحديد بالكامل، وكان عددها يفوق بكثير القوات التابعة الأميركية وباقي دول الرفاق الاخرين المشاركين بالحملة العسكرية[2].

هدفت اليابان من ارسال قواتها إلى سيبيريا التي نزلت في ميناء (ڤلاديڤوستوك Vladivostok)، ذات الموقع الاستراتيجي المُهم وأكبر ميناء لروسيا على المحيط الهادئ ، هو السيطرة على خطوط سكك الحديد عبَّر سيبيريا إلى شرق الصين، أما قوات دول الوفاق التي ارسلت هناك فكان هدفها مساعدة المجاميع الروسية المناهضة للثورة البلشفية التي تم تنظيمها في جنوب روسيا، وتأمين الامدادات العسكرية شرق سيبيريا لمنع وقوع تلك المناطق في ايدي النظام الجديد في روسيا، فضلًا عن مساعدة القوات التشيكية للعودة إلى بلادهم[3].

حددتْ عدد القوات بوحدة يابانية مكونة من (7,000) جندي مع وحدة أميركية مساوية للعدد فضلًا عن وحدات صغيرة من فرنسا وبريطانيا وايطاليا والصين ان تحقق اهداف الحملة، لكن اليابان التي كانت متلهفة لكي تجد موطئ قدم في سيبيريا: لم تلتزم في تحديد قوة فرقها بسبعة الاف جندي واحتفظت لنفسها في زيادة عدد جنودها، ولكي تحضى بموافقة دول الوفاق أعلنتْ اليابان بالامتناع عن أيَّ تدخل في الشؤون الداخلية لروسيا، وانها ستسحب قواتها بمجرد تحقيق اهداف الحملة. ونتيجة لذلك، احتلت القوات اليابانية نقاطًا استراتيجية في اقصى غرب سيبيريا ووصلت قواتها عند النهاية القريبة للسكة الحديدية العابرة لمنشوريا، والى حدود منغوليا الخارجية[4].

وعلى الرغم من تلك الانجازات فان الراي العام الياباني كان غير مستقر فقد كانت الاوساط البرلمانية تخشى من المضاعفات المالية لمثل تلك الحملة، لكن العسكريين ورجال الاعمال لم يكونوا يرغبون في ضياع تلك الفرصة من اجل توجيه التوسع الياباني في طريق جديد. وسرعان ما تم تحقيق المكاسب الاقتصادية هناك فقد كانت المناطق التي احتلتها اليابان تفتقر إلى السلع والمواد الغذائية منذ اندلاع الثورة الروسية عام 1917، لذا اسرعت اليابان بتجهيزها بالسلع التي دخلت إلى سيبيريا دون ان يعترضها احد[5].

(1)عند نشوب الحرب العالمية الاولى شكلت روسيا قوة من الـتشيكوسلوفاكيين كانت تقاتل كجزء من الجيش الروسي، وفي اثناء مدة حكم حكومة كيرنسكي المؤقتة، فإن تلك القوة قد دعمت بقوات اضافية وصل عددها إلى حوالي (50,000) رجل، وحين تفككت الجيوش الروسية في الاشهر الاولى من الحكم البلشفي فإن الوحدات العسكرية التشيكوسلوفاكية قد بقيت في سيبيريا محاصرة من قبل الثوار البلاشفة. يُنظر: سلومي، المصدر السابق، ص 177–178.

(2) Beasley, Op. Cit., p. 210.

(3) Clyed., Op. Cit., p. 529.

(4) Latourette., Op. Cit., pp. 208-209.

(5)يحيى، المصدر السابق، ص401.




وفق ما تقدم يمكن القول، أن اليابان انتهزت ظروف الحرب العالمية الاولى من اجل تحقيق مصالحها ورغباتها الخاصة في الصين، لأنها كانت متأكدة وواعية تماما بأنه لولا ظروف الحرب وملابساتها وما فرضته من مطالب على الصين وقبول الدول الكبرى بها، لما تمكنت من تحقيق أيَّ مكسب سياسي أم اقتصادي أم عسكري في الصين. ولذلك فان مساعي الحكومة الصينية في الحصول على تأييد الدول لها ضد اليابان باء بالفشل حتى من الولايات المتحدة الأميركية التي لم تكن مستعدة لتقديم أي عون للصين.

أسهم اشتراك اليابان في الحرب العالمية الاولى إلى تغير الوضع القائم في المحيط الهادئ وشرق آسيا عما كان عليه قبل الحرب, وزاد من النفوذ الياباني في سيبيريا ومنشوريا، عقب الاستيلاء على منطقة(كياوتشاو) في الصين وعلى الامتيازات الالمانية جميعها، وفرض الوصاية اليابانية على الصين مما جعل التنافس الياباني –الاميركي يبلغ ذروته ومقتصرا عليهما بعد انحسار النفوذ الاوربي في منطقة الشرق الاقصى بفعل قيام الحرب العالمية الاولى.

وبصورةٍ عامة، تُعد المطالب اليابانية الواحدة والعشرين وما نتج عنها نقطة تحول كبيرة في مسيرة العلاقات اليابانية– الصينية. وأشرت تحولًا مهمًا في هذه المرحلة، ونستطيع أن نقول إنها مرحلة فاصلة في تأريخ العلاقات بين البلدين، إذ كانت اليابان تريد الحصول على موطىء قدم في الصين وعلى الامتيازات الاقتصادية إسوة بالدول الاوربية ، ولاسّيما ان اليابان قد حققت هذا الهدف في حربين ضد الصين والروس ، ولكن بتنفيذ المطالب اليابانية بدا واضحًا انها تريد أن تحقق هدفين أساسيين لسياستها الخارجية التي هي انعكاس واضح جداً لتطور الاوضاع الداخلية ، وهذان الهدفان هما استغلال انشغال الدول الاوربية صاحبة الامتيازات الواسعة في الصين في الحرب، والحصول على اكبر قدر ممكن من الامتيازات عن طريق سلمي (المعاهدات) ثم عدّ هذه المطالب مرحلة أولية لتحقيق مبدأ " **اليابان العالمية**". وبالفعل، أصبح محور العلاقات بين البلدين للمرحلة المقبلة تنفيذ المطالب وتفعيلها على أرض الواقع .

ثانيًا: دور اليابان في مؤتمر الصلح (1919–1920)

شكل استئثار الدول الأوربية الكبرى بممارسة الدور الأساس والمؤثر في رسم معالم السياسة الدولية، علامة فارقة منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين، إلَّا إنَّ تطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى(1914- 1918) والتسويات السياسية التي واكبتها في ظل تدهور الأوضاع الإقتصادي، عرقل إلى حد كبير من ذلك الدور. وتجلى ذلك في أثر تنامي دورا اليابان والولايات المتحدة الأميركية وتأثيرهما الفَعَّال في مجرى تلك الحرب، وطبيعة توجهاتهما وسياستهما الخارجية التي ما لبثّ أن تقاطعت ما بعدها.

وبهذا الصدد، أسهمت عوامل عدة في تعزيز مكانة اليابان على الساحة الدولية، ولاسّيما بعد الحرب العالمية الأولى، إذ استمرت طاقات اليابان الإقتصادية بالتطور والإفادة من التكنولوجية الغربية وتكييفها على وفق حاجاتها وثقافتها، وقد أسهمت الإدارة الجيدة والأيدي العاملة الماهرة بمختلف الإختصاصات في رفع إنتاجية اليابان بوصفها **(معمل آسيا)** بمصانعها المتكاملة والمتنوعة ، والجاهزة لتصدير كميات كبيرة من السلع ذات الجودة العالية والرخيصة[1].

نتيجة ذلك، شهدتْ اليابان تزايد نموها الإقتصادي، ففي الوقت الذي بلغ فيه مجموع قيمة صادراتها عام 1914 نحو (1,2 مليار ين) ، إرتفعت إلى (4,5 مليار ين) بحلول عام

---

(1)روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب،(بيروت، منشورات المكتبة الأهلية ، 1961)، 346–347.




1919. وزادت الأسعار بنسبة 23 ٪ وأجور العمل إلى 68٪ عما كانت عليه قبل الحرب. وبذلك إنتعشت تجارتها وثروتها التي ساعدت على ظهور الصناعات الكيمياوية التحويلية والهيدروكهربائية لتوليد الطاقة، فضلاً عن الصناعات التقليدية الأُخرى ، ولاسّيما صناعة السُفن والحديد والصُلب وغزل القطن والحرير، حتى وصل مُعدل النمو الإقتصادي السنوي إلى 10٪ عام 1919. وأسهمت زيادة الصادرات وتراكم رؤوس الأموال في توسيع نشاط الشركات الصناعية الكُبرى وتأسيس أُخرى جديدة ، ورافق ذلك تطور المؤسسة العسكرية ، إذ أصبح الأسطول الياباني ثالث أكبر أسطول في العالم بعد الأسطولين البريطاني والأميركي، أما جيشها البري فلم يكن يُجاريه في حجمه وتجهيزه وتدريبه أيًا من جيوش منطقة الشرق الأقصى[1].

فضلًا عن ذلك، خرجت اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية مستفيدة دون ان يكلفها ذلك الكثير من الخسائر، فقد استولت على المستعمرات الالمانية المتمثلة بالجزر الواقعة في المحيط الهادئ شمال خط الاستواء ، كما استولت على اراضي (كياوتشاو) الصينية، وان انتصاراتها هذه مكنتها من ان تصبح واحدة من الدول الخمس الكبرى في العالم آنذاك، لذلك سعت بعد انتهاء الحرب مباشرة الى تحويل تلك المكاسب الى حقوق شرعية يتم الاعتراف بها على الصعيد الدولي مما يمنحها مجالا اوسع لتحقيق اهدافها وطموحاتها التوسعية في منطقة الشرق الاقصى, وهذا ما لم توافق عليه الولايات المتحدة الاميركية التي كانت تسعى لعدم فسح المجال لدولة اخرى تنافسها في السيادة على تلك المنطقة.

عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى بتوقيع المانيا على شروط الهدنة في الحادي عشر تشرين الثاني 1918, التي قدمت عن طريقها الكثير من التنازلات الى دول الوفاق المنتصرة في الحرب كونها واحدة من الدول المهزومة في تلك الحرب، فكان من الطبيعي ان تبدأ عملية التحضير لعقد مؤتمر للصلح لتقسيم غنائم الحرب بين الدول المنتصرة[2].

ونظرًا لما ألحق بمدينة باريس من دمار شامل وخسائر مادية وبشرية جسيمة، اختيرت لتكون مكانًا لعقد المؤتمر رسميًا للمدة (18 /1/ 1919 – 21 /1/ 1920) في قاعة المرايا بقصر (فرساي Versailles) لذا، بدت وفود الدول المنتصرة تصل الى العاصمة الفرنسية (باريس) ومعها الوثائق اللازمة لدعم مطالبها ومصالحها, التي من أجلها قدمت الكثير من التضحيات البشرية والمادية اثناء الحرب[3].

وما يدل على أهمية ذلك المؤتمر على الصعيد الدولي هو حضور كل من رئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج Lioyd George 1916 – 1922) ، والرئيس الفرنسي (جورج كليمنصو George Clemenceau 1917– 1920)، والرئيس الأميركي ولسن الذي طالب أن تصبح (النقاط الأربعة عشر The Fourteen Points) المبادئ الرئيسة والحجر الأساس للمؤتمر، فضلاً عن رئيس الحكومة الايطالية (عمانوئيل أورلاندو Emanuele Orlando 1917 – 1919) ورئيس وزراء اليابان الأسبق ومستشار الإمبراطور وقتذاك (كينموتشي سايونجي Kinmochi Saionji 1849–1940) ، إذ ناقشوا جميع المسائل لما بعد الحرب العالمية الأولى ، ولاسّيما المسائل ذات الطابع العسكري والبحري[4].

---

(1)عظيم ، المصدر السابق، ص49-50.

(2)الصمد، المصدر السابق، ص 74.

Henrey Cabot lodge, The Senate and the league of Nations, (London, 1925), p.96.(3)

(4)هـ.ا.ل. فِشر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789– 1950) ، ط9، (القاهرة، دار المعارف ، 1993) ، ص 552–553 .




افتتح المؤتمر أولى جلساته في الثامن عشر كانون الثاني 1919، إلَّا إنَّ التناقضات والخلافات الحادة سرعان ما ظهرت بين المشاركين لاسّيما بين اليابان والولايات المتحدة الاميركية, الامر الذي يعكس الحقيقة القائلة ان الطرفين كلاهما كان لهما اهدافهما المتمثلة بالسعي الى تقوية دورهما في المؤتمر، فالولايات المتحدة التي خرجت من الحرب اقوى واغنى دولة حاولت الحفاظ على مركزها في الامريكيتين وحاولت توسيع نفوذها في بقية بقاع العالم, بحجة اقامة علاقات جديدة اطلقت عليها اسم (نظام ما بعد الحرب) لضمان مصالحها من جهة، ولفرض نوع من التوازن بين دول العالم للحيلولة دون ظهور ايَّ دولة قد تقف بوجه الطموحات الامريكية الجديدة من جهة أخرى [1].

فعن طريق مبادئ الرئيس الاميركي (ولسن) الاربعة عشر التي كانت تمثل الدبلوماسية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية التي كانت موجهة ضد اوربا؛ فإنه رغب أيضًا باستخدام تلك الدبلوماسية حيال آسيا، لذلك اخبر نظراءه الاوربيين في مؤتمر الصلح أنه ليس هناك شيئا اكثر أهمية للرأي العام الاميركي من الظلم الذي اوقعته اليابان على الصين وان التوازن بين القوى الاستعمارية في شرق آسيا يجب ان يستعاض عنه بنظام جديد, يفرض على الجميع الامتناع عن التوسع السياسي والعسكري[2]. وعليه، فإن دافع الولايات المتحدة الاميركية حيال الصين كان من منطلق اقامة التوازن بين الصين واليابان, ومن ثم عدم تمكين الاخيرة من السيطرة على موارد الصين وليس بدافع التعاطف معها.

اما مرامي اليابان الاساس التي سعت الى تحقيقها في مؤتمر الصلح, تمثلت بمطالبها الثلاثة وهي تأكيد وضع اليابان في اقليم (شانتونغ), والموافقة على انتقال الممتلكات الالمانية السابقة في المحيط الهادئ الواقعة الى الشمال من خط الاستواء الى اليابان, والمطالبة بالمساواة العرقية وادانة التمييز العنصري, عن طريق وثيقة رسمية في وثائق منظمة عصبة الامم الذي دعا الى تأسيسها رئيس الولايات المتحدة الامريكية في بنوده الاربعة عشر لحل المشاكل الدولية بالطرائق السلمية والهادئة[3].

وبهذا الشأن، كان اصرار اليابانيين على ادعائهم بالحقوق الالمانية في اقليم (شانتونغ) نابعا من ثلاث اعتبارات، الاول موافقة الصين على المطالب اليابانية الواحد والعشرين عام 1915, وذلك ضمن المجموعة الاولى التي نصت على منح اليابان امتيازات واسعة في اقليم (شانتونغ) التي أضحت منطقة يابانية بموجب معاهدة نقل ملكية المانيا, والثاني حصول اليابان على ضمانات سرية من بريطانيا وفرنسا بتوقيعهما على اتفاقيات مع اليابان في عاميّ 1916-1917, التي تعهدت بموجبها كل من بريطانيا وفرنسا بمساندة اليابان في أي مؤتمر يُعقد بعد الحرب بخصوص ادعاءاتها المتعلقة بالإمتيازات الالمانية في اقليم (شانتونغ)، الى جانب اتفاقية (لانسنغ-ايشي) الموقعة مع الولايات المتحدة الاميركية في 1917, التي اعترفت الاخيرة بموجها ان لليابان (حقوقا ومصالح خاصة) في الصين نظرًا لقربها الجغرافي منها, والثالث تمثل بتوقيع الصين معاهدة معاهدة (سن-جان تونغي Hsin-Jan Tungi) مع الصين في الخامس والعشرين أيلول عام 1918, تضمنت سحب الجيش الياباني من منطقة (تسينغتاو)، وان مسؤولية حماية

---

(1) Robert Lansing , The Big Four and Others of The Peace Conference ,(New York , Houghton Mifflin Company , 1921),pp.3-6.

(2)حسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات الأميركية - اليابانية أهداف ثابتة... سياسات مُتغيرة، (بغداد، ، 2004)، ص 138-141.

(3)درويش، المصدر السابق، ص115-116؛ تديمان، المصدر السابق، ص54.





المناطق التي ينسحب منها الجيش الياباني ستترك للسلطات الصينية. بينما يعاد تمركز الجيش الياباني على طول سكة حديد المزمع أنشاؤها في إقليم (شاندونغ), إذ تعهدتْ الحكومة اليابانية بإنشاء تلك السكة في عن طريق قرض مالي تقدمه إلى الصين مقداره (40) مليون (ين) ياباني، بالمقابل، فإن ممتلكات الخطوط والأموال العائدة منها سترهن لدفع ذلك القرض المقدم من اليابان. كما واتفق الطرفان على ان تبقى هذه المعاهدة سرية حتى اليوم الاول من اجتماعات مؤتمر الصلح الذي سينعقد بعد انتهاء الحرب مباشرة[1]. لذا، فالرسائل المتبادلة والاتفاقية الموقعة بين الطرفين المتعلقة بمسألة اقليم (شانتونغ) منحت الحكومة اليابانية من وجهة نظرها أساسًا قانونيًا بخصوص ادعاءاتها في ذلك الاقليم وسكك الحديد المتعلقة به.

في السياق نفسه، عدّ (كيروكو هاياشي Hayashi Kiroku 1872–1950) أحد المُشاركين في مؤتمر الصلح، "**ان التخلي عن خليج (كياوتشاو) بأقليم (شانتونغ) هو من المسائل المهمة جدا, التي ستؤثر على اليابان بشكل كبير, وان تنازل المانيا لليابان عن هذه المنطقة سيؤمن السلام في منطقة الشرق الاقصى, وان مسألة تسليمها الى الصين يجب ان لا تترك الى مؤتمر الصلح القادم لكون المسألة تتعلق بالصين واليابان فقط**"[2]. اما الخبير المالي الياباني (شيبوساوا إيتشي Shibusawa Eiichi) المُلقب بـ (**أبو الرأسمالية اليابانية**)، فقد ذكر " **انْ علاقات القوى الاخرى مع الصين عبارة عن مصالح, اما علاقة اليابان فهي اكثر حيوية، وتبعًا لذلك فإنها لا تستطيع ان تضع مصالحها في تساو مع مصالح القوى الاخرى**"، مضيفًا على الدول أن تكون مستعدة لمواجهة الخطر الاميركية (بطلة الديمقراطية) –على حد وصفه– لكي لا تكون جزءا من سياستها، لا سّيما وأن ثمة مخاوف عامة من تنامي قدراتها وعدم الثقة بغاياتها[3].

أثارتْ السياسة الخارجية اليابانية مخاوف الإدارة الأميركية، وتوضح ذلك عندما صرحت وزارة الخارجية في السادس عشر كانون الثاني 1918 " **ان الاتفاقية الصينية–اليابانية الاخيرة ستمنح اليابان سيطرة فعالة على خطوط سكك الحديد في اقليم (شانتونغ)، واذا ما تم تأكيد هذه السيطرة عن طريق معاهدة نهائية تعقد في مؤتمر للصلح, فإن تلك الاتفاقية لن تضعف حقوق السيادة الصينية في (شانتونغ) فحسب؛ بل ستلحق الضرر في الحقوق التجارية للدول الاخرى، ومنها مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الصين**"[4].

رأتْ الخارجية الأميركية ان مطالب اليابان في الصين لعام 1915, وسياستها الخاصة بالقروض واتفاقياتها السرية العسكرية, كانت تهدف لمنحها فرصة السيطرة على المؤسسة العسكرية الصينية والصناعات المتعلقة بها, ومن ثم ربط النشاطات السياسية والتجارية للصين باليابان. لذا، فإن ميل السياسة اليابانية في الصين والشرق الاقصى بذلك المسار سيؤدي الى

---

(1)منتهى طالب سلمان، العلاقات اليابانية - الأميركية (1919 - 1939)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2007، ص 62–63.

(2) Foreign Relations of United States.F.R.U.S,1918,(U.S, Government Printing Office Washington, 1930),Telegram from the Japanese Embassy to the Department of States, October 3,1918, p.205.

(3) Ibid., Telegram from the Ambassador in Japan (Morris) to the Secretary of State, 27November 1918,p. 490.

(4) Ibid, pp.491-492.



اختفاء مبادئ الفرصة المتساوية للجميع عندما تتسع النفوذ السياسية والاقتصادية لليابان ليحدث مخاطر وتعقيدات في المستقبل بين القوى ذات العلاقة في منطقة الشرق الاقصى[1].

وعلى نحوٍ عام، قدم الوفد الياباني في الحادي والعشرين نيسان 1919 الحجج التي تدعم دعاوى حكومته في (كياوتشاو) بإقليم شانتونغ وفقا للاعتبارات الثلاثة التي ذكرت سابقًا, ومؤكدًا أن اليابان مهتمة جداً بمسألة التعويض والغرامة الحربية لأنها خسرت الكثير من السفن الحربية. في غضون ذلك، قدم رئيس الوفد الاميركي (ولسن) في الثاني والعشرين نيسان 1919 بعد محادثة أجراها مع الوفد الياباني مقترحا يقضي بوضع المسألة المتعلقة (كياوتشاو) بأيدي القوى الخمس وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، لكي تتخذ إجراءً بشأنها[2]. وذلك يعني تدويل المسألة وعدم حصرها باليابان فقط الامر الذي لم توافق عليه الأخيرة.

في ضوء ذلك، شرع (ولسن) بقراءة الرسائل التي تم تبادلها بين الصين واليابان في شهر ايلول 1918, وحاول دحض ادعاءات اليابان بأن المسألة لم تكن اتفاقية؛ بل تبادل للرسائل فقط، أي أنه لا توجد ثمة اتفاقية بين الصين واليابان تؤكد أن في حالة انتهاء الحرب فإن اقليم (شانتونغ) يجب ان يسلم الى اليابان, لذلك لم يكن رئيس الوفد الاميركي مع الرأي القائل ان اليابان لها احقية بهذا الاقليم. وتأكيد لموقفه ذكر (ولسن) ان مسألة السلام في الشرق الاقصى تستند بشكل أساس الى الصين واليابان، وان اليابانيين يبدو انهم يحاولون الحصول على موطئ قدم لهم في الصين وان ذلك سيكون مضرًا لموقف الصين في العالم، وذلك ما تم تأكيده أثناء جلسات المؤتمر التي عقدت في المدة من الثاني والعشرين والخامس والعشرين نيسان1919, ومع ذلك كان لليابانيين ورقتين يلوحون بها في ذلك المؤتمر، تمثل التهديد بالانسحاب من المؤتمر, وهذا ما لم يحبذه (ولسن), لاسّيما عقب مغادر الوفد الايطالي باريس احتجاجًا على عدم تنفيذ طلباتهم، والأُخرى الاعلان عن الاتفاقيات السرية التي عقدتها اليابان مع بريطانيا وفرنسا في عاميّ 1916- 1917، الامر الذي غير الكثير من موقف الوفد الامريكي للمطلب الياباني, ووضع (ولسن) آنذاك أمام خيارين هما إمَّا الدخول في مجابهة مباشرة مع اليابان، وذلك ما لا يؤيده الرأي العام الامريكي، او الرضوخ للمطلب الياباني، وهذا ما بدا واضحًا عن طريق موقف الوفد الاميركي في جلسات المؤتمر[3].

نتيجة ذلك، صرحَ (ولسن) في الاجتماع المنعقد في الخامس والعشرين نيسان 1919 قائلًا **"ان الاراضي اليابانية اصبحت ممتلئة بالسكان وتحتاج الى مناطق أُخرى للسكان الفائضين، وعلى هذا الاساس فهي تبحث عن اراض لها اكثر في الصين، فإذا أمتنعت الحكومة اليابانية، من وضع قوات عسكرية لهم في اقليم (شانتونغ) وتسعى للتوصل الى اتفاق اقتصادي صرف، فإن الإدارة الأميركية ستتفق مع ذلك التوجه"**[4].

---

(1) Ibid.,Telegram from the acting secretary of state to the commission to negotiate peace, 21 December 1918., pp. 517-518.

(2)سلمان، المصدر السابق، ص 66-67.

(3)الفتلاوي، المصدر السابق، ص145-146.

(4) F.R.U.S, 1919, The Paris Peace Conference, Vol. V, (U.S, Government Printing Office Washington, 1946) Note of a Meeting Held at President Wilson's Residence, Place des Etats-Unis, Paris, on Friday, 25 April 1919, pp. 245-246.





كما ذكر الرئيس (ولسن) انه لا يعارض مطلب اليابان في اقليم (شانتونغ)، بيد أنه يُعارض فرض ذلك الأمر على الجانب الصيني بالإكراه, واقترح تسليم اليابان خطوط سكك الحديد والمناجم وكل الحقوق المتعلقة بالسيادة الصينية كافة، مقابل حصولها على امتيازات اقتصادية فقط. أجاب الوفد الياباني في اجتماع الثلاثين نيسان 1919 على مقترح الرئيس الاميركي بالقول " **أن اليابان مستعدة لتسليم اقليم (شانتونغ) الى السيادة الكاملة للصين مع احتفاظها فقط بالامتيازات الاقتصادية التي منحت لألمانيا في السابق، وحقها في الوصول الى تسوية بشروط طبيعية حول مصالحها في (تسينغتاو)، فضلًا عن تشكيل قوة من الشرطة لحماية خطوط سكك الحديد من صينيين ويابانيين يتم اختيارهم من الحكومة الصينية**"[(1)]

وفي اليوم نفسه توصل (ولسن) و(لويد جورج) رئيس الوفد البريطاني، و(جورج كليمنصو) رئيس الوفد الفرنسي الى اتفاق ثلاثي اطلق عليه وزير الخارجية الاميركي (انسنغ) بـ"**الثالوث المقدس**" [(2)]، وهو اتفاق حول أقاليم (شانتونغ) تضمن تخلي المانيا لصاح اليابان عن حقوقها وامتيازاتها جميعها المتعلقة بإقليم (شانتونغ) بما في ذلك سكك الحديد وخطوط التلغراف، فضلاً عن حقوقها في منطقة (كياوتشاو)[(3)]. وبذلك، ورثت اليابان المانيا في إقليم (شانتونغ) دون الاشارة الى وعد اليابان الذي أعلنته عام 1915 بإعادة تلك الممتلكات الى الصين, وادخلت تلك الشروط في البنود (156) و (157) و (158) من القسم الثامن من معاهدة الصلح مع المانيا[(4)].

بمجرد وصول تلك الأخبار إلى الصين اجتاحت البلاد حركة ثورية واسعة قادها طلاب جامعة بكين، عن طريق تنظيم تظاهرات ضد مقررات مؤتمر الصلح، أعقبها تظاهرات احتجاجية وإضراب عن العمل وحركة مقاطعة للبضائع اليابانية، فضلاً عن مهاجمة السياسيين المتعاونين مع اليابان، فتم حرق دار (تساو جو– لين Tsa'o Ju- Lin) وزير المواصلات ودار سفير الصين في طوكيو (تشانك تسونك هاسنك Chang Tsung- hsiang) وهما من الموالين للنفوذ الياباني في الصين، رافعين شعارات **(أعيدوا لنا حقوقنا)،(عاقبوا الخونة)،(تسقط المطالب الواحد والعشرون)** ،**(نرفض التوقيع على معاهدة السلام في باريس)**. وعندما تم إلقاء القبض على عدد من المتظاهرين ازدادت حركة الهياج الشعبي، مما أدى إلى رفض الوفد الصيني التوقيع عليها نتيجة الضغط الشعبي الواسع الذي اجتاح البلاد [(5)].

برغم ذلك وقع المؤتمرون في باريس على معاهدة السلام في الثامن والعشرين من حزيران 1919، في قاعة المرايا بقصر (ڤرساي) الذي عرفت المعاهدة باسمه منذ ذلك اليوم. وتألفت المعاهدة من خمسة عشر قسماً، وأربعمائة وأربعين مادة، وعشرين ملحقاً، تقدمها ميثاق

---

(1) Ibid., Notes of a Meeting Held at President Wilson's Residence in the place des Etats-Unis, Paris, on Tuesday, 29 April 1919, pp. 328-335.

(2) Ibid., Notes of a meeting held at President Wilson's Residence in the place des Etats- Unis, Paris, on Wednesday, 30 April 1919 , p. 363.

(3) Chow Tse-Tsung, The May Fourth Movement: Intellected Revolution in Modern China, , (U.S. A., 1967),p.88.

(4) Ibid., Notes of a meeting held at President Wilson's Residence in the place des Etats- Unis, Paris, on Wednesday, 30 April 1919 , p. 367.

(5)"جريدة العرب"، بغداد، العدد 546 ، 7 آيار 1919، ص 1.




العصبة من المادة الأولى وحتى السادسة والعشرين، بناءً على إصرار (ولسن)، الذي أكد على أن يكون جزءًا من معاهدات الصلح[1].

عقب انتهاء مؤتمر الصلح أضحت اليابان مسيطرة على إقليم (شاندونغ) من الناحية الدبلوماسية، فنقل الرئيس (ولسن) نص معاهدة الصلح إلى (الكونغرس Congress – مجلس الشيوخ والنواب) الأميركي لمناقشتها, فخرج مقترح من الكونغرس يدعو إلى تخلي اليابان عن ادعاءاتها في السيادة على إقليم (شاندونغ), وإعادة الأراضي المستأجرة في (كياوتشاو) جميعها إلى الصين, مع الحقوق والامتيازات كافة التي امتلكتها ألمانيا ضمن الأراضي المستأجرة بأُستثناء ما يتعلق بسكك الحديد, على إن يتم ذلك في مدة عامين من يوم توقيع معاهدة (فرساي), وإن توافق الصين على جعل مدينة (تسينغتاو) منطقة نفوذ دولية وتجعل ميناءها مفتوحا إمام التجارة الدولية, فضلًا عن السماح لليابان بتشكيل قوة لتأمين سكك الحديد مؤلفة من الجيش الصيني، مع وجود مستشارين يابانيين لتقديم المشورة يتم اختيارهم من الحكومة الصينية[2].

واجهة الرئيس (ولسن) إلى انتقادات حادة من خصومه داخل الكونغرس، عقب توقيع معاهدة (فرساي)، الذين اثأروا أمرين الأول: وهو غياب الإنصاف والعدل عن طريق السماح لليابان بأن تخلف ألمانيا بحقوقها في الصين. والثاني: إن زيادة نفوذ وقدرة اليابان يمثل ضربة للوجود الأميركي في منطقة الشرق الأقصى[3].وعليه، أسهمت النقاشات الحادة التي جرت بين أعضاء الكونغرس المتعاطفين مع الصين، في تأزم الوضع وأضعفت الوجود الأميركي بدلًا من إن يعززه في الشرق الأقصى.

أما المطلب الثاني الذي سعتْ اليابان إلى تحقيقه في مؤتمر الصلح هو الموافقة على انتقال الممتلكات الالمانية السابقة في المحيط الهادئ الواقعة الى الشمال من خط الاستواء اليها. وبهذا الصدد، كانت اهتمامات اليابان بالجزر الالمانية ضئيلة قبل نشوب الحرب العالمية الاولى، إلّا إنَّها سرعان ما اُستولت على تلك الجزر بعد ثلاثة اسابيع من اندلاع الحرب وأعلنت أنَّ سيطرتها عسكرية فقط, بَيد انْ الاحداث التالية جعلت تلك الجزر مهمة بأعين اليابانيين. ويبدو ان اهتمامات اليابان بتلك الجزر أرتكز بدرجة كبيرة الى الفخر بتفوقهم العسكري وعلى اعتبارات اقتصادية ولتعزيز هيبتها ومكانتها, الى جانب تحقيق بعض الضرورات العسكرية وامكانية اقامة القواعد البحرية الجيدة في تلك الجزر لأنها تستطيع ان تعترض خط الاتصالات بين القواعد البحرية الاميركية في تلك المنطقة[4].

تتألف تلك الجزر من أربعة مجاميع رئيسة هي جزر:(كاورلين)،(ماريانا)، (مارشال)،(بالاو) ومجموعة اخرى تقع فيما بينها، فضلًا عن الجزر الرئيسة غير المرتبطة والبعيدة نسبيا منها جزيرة (ياب Yap –جنوب شرق الصين) والتي كانت تمتلكها المانيا ثم استولت عليها اليابان أثناء الحرب، وتعود اهمية تلك الجزيرة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية كونها تقع على مقربة من جزيرة (غوام *Guam*– غرب المحيط الهادئ) الخاضعة لسيطرتها،

---

(1) Peter J. Yearwood , Guarantee Of Peace : The League of Nations in British Policy 1914-1925 ,(New York ,Oxford University Press,2009), p.142.

(2)سلمان، المصدر السابق، ص70– 71.

(3) Harlow J. Heneman, International Affairs, "The American Political Science Review", Vol. 480, 1931,p.1030.

(4)رجاء زامل كاظم الموسوي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفيليبين بين عامي 1898–1946، (بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2015)، ص 185.




والواقعة بين جزيرتي ماريان شمالاً وكاورلين جنوبًا, إذ شكلتْ جزيرة (غوام) أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية كونها نقطة اتصال بين (مانيلا) عاصمة الفِلِبّين ومدينة (سان فرانسسكو) على الساحل الغربي للولايات المتحدة. لذا، فأن تلك الجزيرة تقع في منطقة تحيط بها الجزر اليابانية مما يجعلها عرضة للخطر الياباني، ففي حالة اندلاع الحرب فمن السهولة قطع الاتصالات واعتراض السفن الامريكية المتوجه نحو الفِلِبّين[1].

في ضوءِ ذلك، سعتْ الإدارة الأميركية عشية انعقاد مؤتمر الصلح إلى ثني اليابان من الحصول على الجزر الالمانية في المحيط الهادئ, عن طريق إعادتها الى المانيا، ومن ثم التوصل الى تفاهم معين معها، والذي بموجبه ستتحول تلك الجزر بما فيها جزيرة (ياب) الى السيادة الاميركية، لاسّيما أنَّ امتلاك اليابان لتلك الجزر سيشكل خطرًا ثابتًا على الولايات المتحدة وعلى وضعها المسيطر في المحيط الهادئ[2].

من جانبها، أدعتْ اليابان أثناء مؤتمر الصلح بأحقيتها بتلك الجزر، ويُعزى ادعاءها الى كونهم قد قدموا الكثير من التضحيات في الحرب، فضلا عن الاسباب الاقتصادية والجغرافية والامنية التي توفرها تلك الجزر لليابان, وذلك ما لم يوافق عليه الوفد الاميركي لوقوع جزيرة (ياب) بين الجزر العائدة لألمانيا والتي تشكل منطقة حيوية لمصالحها في المحيط الهادئ ومركزًا مهمًا لاتصالاتها هناك, مما اثار الجدل بين الوفدين أثناء المؤتمر في اجتماع يوم التاسع والعشرين كانون الثاني 1919، إذ كانت الفكرة المطروحة أن تقسم تلك الجز بين الدول التي تمتلك مصالح فيها[3].

نتيجة ذلك، قدمت اليابان في الرابع والعشرين من آذار شرحًا مفصلًا عن أحقيتها بتلك الجزر عن طريق وزير خارجيتها (نوبواكي ماكينو Nobuaki Makino)[4]، الذي أكد إن الخطّين اللذينِ سيطرت عليهما اليابان هما خط (تسينغتاو – شنغهاي) وخط (ياب– شنغهاي)، وبما إن الخط الأول كان عائدًا بالكامل إلى الحكومة الألمانية والثاني تابع لشركات القطاع الخاص، لكنه هو الآخر ممول من ألمانيا، وأن كلهما استخدما لتطوير الهيمنة السياسية والاقتصادية الألمانية في المنطقة، لذلك فان اليابان تعارض عودت الخطّين إلى ألمانيا، وبما إن اليابان تمكنت من مواجهة القوات الألمانية في بداية الحرب، واستطاعت من السيطرة على تلك الجزر والخطوط التابعة لها، فلها الحق أكثر من أيَّ دولة بتلك الممتلكات[5].

---

(1)المصدر نفسه، ص 186.

(2) F.R.U.S, 1919, Paris peace conference, Vol. II,(U.S, Government Printing Office Washington, 1942) Memorandum by the third assistant secretary of state (Long) on the disposition of ex-German islands of the Pacific ocean now in possession of Great Britain and Japan, 14 December 1918 , pp. 514-515.

(3) George M. Beckmann, The Modernization of China and Japan, (New York, 1962), p.373.

(4)سياسي ياباني ولد عام 1861, عُين وزارة الخارجية عام 1881، ثم أرسل إلى لندن ليشغل منصبا دبلوماسيا, وفي عام 1906 أصبح وزيرا للتعليم, ثم وزيرًا للخارجية (1918–1921)، كان له دور مؤثر في مؤتمر الصلح توفى عام 1949. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan , Vol.5, p.80.

(5)"جريدة العرب"، العدد 551 ، 13 آيار 1919، ص 1.




رفض الوفد الأميركي الموقف الياباني، فقدم مقترحًا إلى مؤتمر الصلح يقضي بتحويل جزيرة (ياب) تحت إدارة لجنة دولية تسيطر على خطوط نقل البرقيات وعدم جعلها حكرًا على اليابان، أي منح الدول المنتصرة جميعها في الحرب الحق في إدارة تلك الجزيرة والخطوط التلغرافية المنشأة عليها, إلَّا إنَّ الوفد الياباني عارض تلك الفكرة ، لكنه أعلن موافقته للدخول في مفاوضات حول وضع تلك الخطوط بعد أن تُحَلَّ قضية عائدية الجزيرة أولًا[1].

في هذا الشأن، صرّح رئيس الوفد الامريكي (ولسن) في الاول ايار 1919 قائلًا " **نظرًا لمرور الخطوط التلغرافية عبر المحيط الهادئ عن طريق جزيرة (ياب) فإن هذه الجزيرة يجب ان لا تضع في عهدة أيَّ دولة في العالم... ان هذه الجزيرة يجب ان تخضع لسياسة الباب المفتوح وان تكون هناك فرص متساوية للتجارة فيها لدول عصبة الامم، كما ان جزيرة (ياب) يجب ان لا تضم الى تلك الجزر التي منحت للهيمنة الياباني**"[2].

برغم معارضة الوفد الأميركي للمطالب اليابانية، أصدرت الدول المُشاركة في مؤتمر الصلح قراراً تضمن منح اليابان (حق الانتداب)[3]، على الجزر الألمانية الواقعة إلى الشمال من خط الاستواء في المحيط الهادئ في السابع من آيار 1919، وأعقب ذلك صدور قرار دولي أوضح المناطق المُنتدبة، وقسمها على أساس درجة تطورها. لذا، عُدتْ الجزر الواقعة في المحيط الهادئ والخاضعة تحت الهيمنة اليابانية ضمن المناطق الأكثر تخلفًا، تماشيًا مع الشروط الواردة في البند (22) من ميثاق عصبة الامم [4].

وعلى الرغم من التحفظات التي اعلنتها الإدارة الأميركية, إلَّا إنَّ تلك الجزر غدتْ تحت الانتداب الياباني، مما سمح لها بتوسيع نفوذها حتى وصل بالقرب من جزر (الفِلبّين) و(غوام) العائدة للولايات المتحدة، وهذا يعني عدم التوصل الى حل يرضي الطرفين مما تسبب في ايجاد نوع من التوتر في العلاقات اليابانية–الامريكية عقب انتهاء مؤتمر الصلح.

أما فيما يتعلق الهدف الثالث لليابان في مؤتمر الصلح وهو المطالبة بالمساواة العرقية وادانة التمييز العنصري، فقد ضغط الرأي العام في اليابان على حكومته لعقد اتفاقيات بشأن هجرة اليابانيين الى استراليا والساحل الغربي للولايات المتحدة الاميركية, تتفق مع المعايير الدولية وتركز على موضوع المساواة بين الاجناس والاعراق في العالم, تُدرج ضمن بنود ميثاق منظمة عصبة الامم التي من المقرر تشكيلها على وفق ما ورد في بنود (ولسن) الاربعة عشر, وذلك ما أعرب عنه بيان الوفد الياباني في الاول من كانون الثاني 1919 " **ان سلاما دائما لا يمكن**

---

(1) George Berrard Noble, Policies and Opinion, (New York, 1935), pp. 112-113.

(2)فُرض نظام الانتداب على عدد من الدول التي كانت تابعة من الناحية الإدارية للسيطرتين العثمانية والألمانية . وبموجب تلك المادة كلفت عدد من الدول المتقدمة مدنيًا لإدارة تلك البلاد بالنيابة عن= =عصبة الأمم، التي عّدت تلك الشعوب أمانة في أعناقها، على أن تقوم الدول المنتدبة بممارسة إدارتها في ظروف من شأنها ضمان حرية الاعتقاد والديانة، في البلاد التي تدير شؤونها. يُنظر:
عزت سعد السيد البرُعي ، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الأقليمي ، (القاهرة ، مطبعة العاصمة ، 1985) ، ص17 –18؛ علي حيدر سليمان ، تأريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (بغداد ، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع ، 1990) ، ص392 – 393 .

(3) Beasley., Op. Cit., p.207.

(4) F.R.U.S ., 1919, Vol. I, Telegram from the Ambassador in Japan (Morris) to the acting secretary of state, 2 January 1919, p. 493.



الوصول اليه و تحقيقه بدون ان تحل في اول الامر مسألة المساواة بين الاعراق... ان المهاجرين اليابانيين يجب ان يسمح لهم بحرية الدخول لأيّ بلد كان"[1].

وعلى هذا الاساس قدم الوفد الياباني مقترحًا في جلسة المؤتمر المنعقدة في العشرين من اذار 1919، جاء فيه: **"ان مبدأ المساواة بين الامم هو مبدأ أساس لعصبة الامم، وعلى القوى الموقعة على ميثاقها ان توافق على تثبيت فقرة تشير الى ان الاجانب ورعايا الدول الاعضاء في العصبة كافة يجب ان تكون لهم معاملة عادلة ومتساوية, وان لا يكون هناك تمييز فيما بينهم على وفق القانون او على وفق العُرف او التبعية او جنسية الفرد"**[2].

يظهر أن اليابان كانت تعلم جيدا ان مقترحها هذا سيقابل بالرفض, لاسّيما وانه قد تم تحذيرها مسبقًا من أن الشعوب الناطقة باللغة الانكليزية ستعارض مثل تلك العبارة، وعندها اشار رئيس الوفد الامريكي (ولسن) الى ضرورة ادخال مفهوم المساواة في المبادئ الاساس لوثيقة عصبة الامم، لكنه اعلن ان مثل تلك المسائل يجب ان تقرر بالأجماع وليس بالأغلبية على الرغم من علمه الكامل ان مواطني الولايات المتحدة الاميركية واستراليا البيض لن يقبلوا بذلك[3] .

وعلى الرغم من حصول القرار على (11) صوتًا لصالحه من مجموع (17) صوتاً، فإن بريطانيا واستراليا وكندا على وجه الخصوص عارضة أيَّ اقتراح بخصوص المساواة بين الاجناس والاعراق، على اساس ان النقاط الواردة في المقترح الياباني قد تفتح الابواب أمام جدل طويل وخطير حيال التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فضلًا عن ذلك، لم تؤيد الولايات المتحدة الاميركية فكرة اليابان بالمساواة العرقية نتيجة لعلاقاتها المتميزة مع تلك الدول بالمُقارنة مع اليابان، الأمر الذي فرض على الإدارة الاميركية ان ترضخ لمطالب تلك الدول بدلًا من الطلب الياباني، لذلك لم يوافق الرئيس (ولسن) إلى اضافة جملة تتعلق بالمساواة بين الاجناس والاعراق الى ميثاق عصبة الامم الذي أوضح **" ان مبدأ المساواة بين الامم والطريقة العادلة في تعامل الحكومات مع مواطنيها هي الاساس الجوهري للعلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد"**[4].

لا شك، أنَّ عدم مقدرة اليابان على انتزاع اعتراف الدول الكبرى بالمساواة العرقية بين الاجناس, كان بمثابة هزيمة دبلوماسية تسببت في زيادة الامتعاض لدى الرأي العام الياباني، وسببًا في الدعوة الى تعزيز المشاعر القومية الآسيوية ضد الغرب. وعلى نحوٍ عام، كان للحكومة اليابانية استراتيجية خاصة تنوي تحقيقها في مؤتمر الصلح وهي تأمين الاعتراف بتفوقها في الشرق الأقصى, فضلًا عن اغلاق اسواق الصين واحتكارها, لاسّيما أنها ادركتْ بعض المسائل الاساس الواجب تحقيقها في ذلك المؤتمر في مقدمتها أنها أمستْ وريثة المانيا في منطقة الشرق الاقصى. مقابل ذلك، كانت نتائج المؤتمر الصلح كارثية على الإدارة الأميركية، بفعل رفض الكونغرس المصادقة على معاهدة (ڤرساي)، واخفاقها في ان تصبح عضوا في عصبة الامم التي تشكلت عام 1920.

---

(1) F.R.U.S,1919,Vol. XI,(U.S, Government Printing Office Washington, 1945),Minutes of the daily meetings of the commissioners Plenipotentiary, Thursday, 20 march 1919, p. 129.

(2)درويش، المصدر السابق، ص141.

(3) Thomas W . Burkman , Japan and The league of Nations Empire and world order 1914 – 1938 ,(Hawaii, Hawaii University Press , 2008) , pp. 109 – 110.

(4)سلمان، المصدر السابق، ص 74–77.





ثالثًا: موقف اليابان من مؤتمر واشنطن البحري (1921– 1922)

أ: اسباب انعقاد المؤتمر:

في ضوء النتائج الوخيمة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى على كافة الأصعِدَة ، ظهرت محاولات عدة سعت إلى إحلال الأمن والسلام الدوليين، وطالما أن سباق التسلح مثل أحد أسباب قيام تلك الحرب, كان لابد من اتخاذ السبل الكفيلة للحد منه، فضلاً عن تخفيف التوترات المتزايدة في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ. ونتيجة لذلك طرحت فكرة عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح يضم أغلب دول العالم ، وما عزز من تلك الفكرة هي السياسة الخارجية الأميركية لحكومة الديمقراطيين التي أثارت الحزب الجمهوري. فعندما وصل الأخيرون للحكم برئاسة (وارن غاماليل هاردنغ Warren Gamaliel Harding 4 آذار 1921-2 آب 1923)[1]، دعا إلى عقد مؤتمر دولي للبحث في أوضاع الشرق الأقصى ونزع السلاح البحري وتجريد اليابان من كل الامتيازات والمكاسب التي حصلت عليها في الصين بموجب قرارات مؤتمر السلام عام 1919[2]، بحجة أن السياسة الخارجية للديمقراطيين حيال الشرق الأقصى لم تكن صارمة بما فيه الكفاية ، ولاسّيما بعدما فرضت اليابان نفوذها السياسي والإقتصادي في الصين. وفي هذا الصدد عَبّرت الإدارة الأميركية عن قلقها حيال مسألة أمن المحيط الهادئ فيما لو إستمر سباق التسلح البحري على ضفتي المحيط ، فعلى الرغم من أن القوة البحرية الأميركية هي ضعف مثيلتها اليابانية ، إلا أنها أبدت خشيةً جديةً من تعاظمها[3].

على إن رفض الكونغرس الأميركي التوقيع على معاهدات الصلح، حررها من تعهداتها التي كان الرئيس (ولسن) قد ارتبط بها في الشرق الأقصى، وشجع في الوقت نفسه على تصدي الصين للسياسة اليابانية. مع ذلك، فإن الإدارة الأميركية لم تفكر في مجابهة اليابان, إلَّا إنَّ الكونغرس إقترح عقد مؤتمر دولي لبحث مسائل الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، لتأمين استقرار توازن القوى الدولية في ضوء تخلى الحكومة اليابانية عن طموحاتها الإقليمية في القارة الآسيوية، وإعادة نظرها في المكاسب الجيوسياسية التي حققتها في آسيا أثناء الحرب[4].

---

(1)الرئيس التاسع والعشرون للولايات المتحدة الأميركية ، ولد في ولاية (أوهايو Ohio - غرب وسط الولايات المتحدة الأميركية) في الثاني من تشرين الثاني 1865، إنتخب عضواً في مجلس الشيوخ،= =عرف بتمسكه بمبادىء الجمهوريين المتطرفين ، عارض محاولات ولسن في إشراك الولايات المتحدة الأميركية محكماً دولياً، داعياً لعودتها إلى الوضع الطبيعي. يُعد مؤتمر واشنطن من أبرز الأعمال التي شارك فيها أثناء حكمه ، توفى على نحو مفاجىء في(سان فرانسيسكو San Francisco - غرب الولايات المتحدة الأميركية) في الثاني من آب 1923. يُنظر:

New Age Encyclopedia, Vol.8, pp.301-302.

(2) (Baltimore, Westel W. Willoughby, China at the Conference: A Report, Johns Hopkins,1922),pp.13-15 ; Jan Thomson, The Rise of Modern Asia,(London, John Murray Publishers, 1957),pp.51-53.

(3) Stephen Hugh- Jones, the Giants of Asia. India, Pakistan, China, Japan,(London, George Allen & Unwin Ltd., 1967),p.47.

(4)وليد عبود محمد ووسام هادي عكار، اليابان ومؤتمر واشنطن البحري(1921–1922)،" مجلة كلية التربية للبنات للعوم الإنسانية"، جامعة الكوفة، العدد 19، كانون الأول 2016، ص 133–134.



تلك المكاسب التي شكلت مصدر قلق للولايات المتحدة الأميركية, لسببين أولهما السوق الصينية التي خشي الأميركيون من منافسة اليابان لبضائعهم فيها ، وثانيهما حرصها على سلامة (الفِلِبّين) المحتلة من قبلها منذ عام 1898، وحمايتها من أي عدوان خارجي[1].

تزامن ذلك مع إنتهاج اليابان بعد الحرب سياسة دبلوماسية معتدلة حاولت فيها عدم إثارة الشكوك حولها ، إذ إقتنع الكثير من اليابانيين أن الدبلوماسية المستندة إلى العامل الإقتصادي يمكن أن تكون ذي فائدة أكثر لمصلحتهم مرحليًا من إستعراض القوة العسكرية والتوسع الاقليمي، ولاسّيما بعد وصول رئيس الوزراء(تاكيشي هارا Takashi Hara 29 أيلول 1918 - 4 تشرين الثاني 1921)[2] إلى الحكم وتبنيه فكرة التوسع الإقتصادي عن طريق إختراق سلمي للأسواق العالمية عبر البحار في كل من الصين ودول الغرب، التي بدت مستعدة لترتيب الوضع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب على الأسس والمبادئ إلي دعا إليها الرئيس ولسن، مثل حق تقرير المصير والسلام الدولي والترتيبات الخاصة بالأمن الجماعي للدول. على أن ذلك لم يكن يعني إستعدادها التخلي عن ممتلكاتها ومكاسبها الإستعمارية, بقدر رغبتها في الحفاظ على السلام الدولي عن طريق الإتفاقيات المتعددة الإطراف الضامنة لتحقيق توازن القوى في الشرق الأقصى[3]. لذلك كان على اليابان والحال تلك تبنى سياسة خارجية تتوافق والدبلوماسية الجديدة التي برزت بعد الحرب بموافقتها على الإشتراك في مؤتمر دولي لنزع السلاح.

وفي هذا السياق يُعد التحالف البريطاني - الياباني لعام 1902 من العوامل التي دفعت بإتجاه إنعقاد مؤتمر واشنطن, إذ مثل في غضون عقدين من الزمن حجر الأساس في السياستين اليابانية - البريطانية في الشرق الأقصى. ثم أن روسيا التي إنعقد التحالف من أجل كبح توسعها في الشرق الأقصى أضحت غير قادرة على تهديدهما, فغدى بالمحصلة النهائية موجهًا ضد الولايات المتحدة الأميركية ، ما سيؤول إلى حربها ضد اليابان في شرق آسيا[4].

وعَلَيْهِ، فَإن عقد أيَّ مؤتمر لنزع السلاح سيتوقف نجاحه إلى حد كبير على الموقف الذي ستتخذه بريطانيا من تحالفها مع اليابان الذي جُدد في تموز 1911 لمدة عشر أعوام أخرى كما ذكرنا سلفًا، وعلى الرغم من إن بنوده عُدلت بحيث أنها لن تصل إلى درجة وقوف بريطانيا مع اليابان في حالة وقوع صِدام بين الأخيرة والولايات المتحدة الأميركية , إلَّا أنها مع ذلك منحتها على نحوٍ غير مباشر تأييدًا دبلوماسيًا يحمي مصالحها الحيوية في المنطقة[5].

في ضوء ذلك، جرت مابين آيار –حزيران 1921، مراسلات بريطانية - يابانية لحسم مسألة تجديد أو إنهاء تحالفهما , ومع أن رؤى الطرفين ذهبت بإتجاه تمديد مؤقت للتحالف, إلَّا إنَّ الدعاية المعارضة للبريطانيين في الولايات المتحدة الأميركية, أوحت أن هناك شكًا متزايدًا

---

(1)رونوفن ، المصدر السابق، ص157.

(2)سياسي ياباني ولد عام 1856 دخل كلية الحقوق عام 1875, وشغل منصب وزير الزراعة للأعوام (1890-1891), وفي عام 1896 أصبح سفيراً في كوريا, ثم شغل منصب وزير الداخلية لثلاث مرات بين عامي (1906-1914)، ويُعد أول من وصل إلى رئاسة الوزراء عن طريق البرلمان ، ودعا إلى= =تأسيس حكومة على أساس برلماني. وأثناء زيارته لغرب البلاد تعرض إلى طعنة على يد شاب ياباني قومي متطرف أودت بحياته في الرابع من تشرين الثاني1921. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3,pp.102-103.

(3)محمد وعكار، المصدر السابق، ص 134.

(4)الفخري، المصدر السابق، ص174.

(5)الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص160.

للرأي العام الأميركي حيال التحالف الذي سيدعم في حال تجديده سياسة اليابان التوسعية في الشرق الأقصى، وإنهُ سيكون بمثابة تصرف غير ودي ضده. وفي هذا الصَّدَدُ، صدرت مقالات عدة في الصحف الأميركية أكدت إن على بريطانيا الخيار بين صداقتها للولايات المتحدة الأميركية أو مناوئتها، وإن تجديد التحالف يُعدّ أمرًا كارثيًا ، بكونه جزءٍ من العملية المعرقلة للتطور الإقتصادي الأميركي[1].

وللنأي بنفسها عن ذلك المأزق وحفاظًا على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية فضلت بريطانيا عقد إتفاقية ثلاثية مع اليابان والولايات المتحدة الأميركية أمدها أربع أعوام ، لتكون بديلًا عن تحالفها المنفرد مع اليابان[2]. وفي إتصالات جرت بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في الثالث والعشرين من حزيران 1921, أكدت فيه الأولى أنها دولة صديقة لليابان ولا توجد بينهما مسائل شائكة لا يمكن حلها, وإنها تتبنى سياسات واضحة في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ, وتأمل في ذلك من الحكومة البريطانية أن تشاطرها وجهات النظر خدمة لمصلحتيهما. وفي حال توصلت بريطانيا واليابان إلى إتفاق يعزز فيه مصالح الأخيرة في الشرق الأقصى ، فإن ذلك من شأنه إثارة الحكومة الأميركية، ولاسّيما في حال وصول سلطة عسكرية للحكم في اليابان. ومن جانب آخر حاولت الحكومة الأميركية تهديد بريطانيا على نحوٍ غير مباشر بقولها إن تجديد التحالف البريطاني - الياباني سيؤدي إلى ردة فعل في الكونغرس، الأمر الذي سيدفعه إلى إتخاذ قرار يعترف بجمهورية إيرلندا, ما سيُهدد الوجود البريطاني في أوربا[3].

وتأكيدًا لإهتمام حكومة الولايات المتحدة الأميركية بالتحالف البريطاني - الياباني، إتسع نطاق بحث المسألة في محافلها السياسية والإعلامية, إذ دار في الرابع والعشرين من حزيران 1921 نقاشًا ثلاثيًا بين وزارة الخارجية والوكالة الإخبارية ووسائل الإعلام , أدى إلى ظهور عناوين بارزة وردت في الصحافة , أشارت إلى إن الغموض الوارد في التحالف يعكس تجاهل بريطانيا للولايات المتحدة الأميركية ، ما يثير شعور الأخيرة ضد أيَّ علاقات بريطانية - يابانية للصداقة والتعاون. وإن الشعب الأميركي يكُن شعورًا عامًا حيال اليابان مشابهًا لشعور البريطانيين حيال الألمان، بكونها خصم محتمل لحرب قادمة. وطالبت بتبادل وجهات النظر بين الأطراف الثلاثة لتجنب النتائج الوخيمة التي ستنجم عن تجديد التحالف, طالما أنهُ سينتهي تلقائياً في الثالث عشر من تموز 1921, ما لم يُجدد أثناء مُدة سريانه[4].

ودليلًا على حسن نيتها وعلاقاتها الطيبة مع الولايات المتحدة الأميركية ، أعلنت الحكومة اليابانية في الرابع من تموز 1921، إن التحالف البريطاني - الياباني لم يُسخر كوسيلة للعدوان بقدر كونه إتفاق دفاعي، بدليل إن سياسته الجوهرية ظلت ثابتة وغير متغيرة , وإن الهدف الأساس منه هو ضمان الأمن والسلام الشاملين وتعزيزهما في منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، فضلاً عن حصر الحرب في أماكن وقوعها. لذلك فإنهُ تحالف دفاعي، ولم

(1)جلال، المصدر السابق، ص41؛ شكر، المصدر السابق ، ص130.

(2)رونوفن ، المصدر السابق، ص157-158؛ سلمان ، المصدر السابق ، ص104.

(3) Malcolm D. Kennedy , A History of Japan, (London, Weidenfeld & Nicolson, 1963)pp. 236-237.

(4)الفتلاوي، المصدر السابق، ص 186–188؛ شكر، المصدر السابق، ص130.




يدرْ في خُلد السياسيين في الحكومة اليابانية إمكانية أن تصبح الولايات المتحدة الأميركية خصمًا لها أو لبريطانيا, وكلاهما لا تفكران بإلحاق الضرر بمصالحها[1].

وفي أثر ذلك أصدرت حكومتي لندن وطوكيو في الثامن من تموز 1921 إعلانًا مشتركًا أكدتا فيه أَخْطَارهُما عصبة الأمم إلتزامهما من حيث المبدأ إذا ما إستمر مفعول التحالف البريطاني- الياباني لما بعد تموز 1921, أن يكون بصيغة متطابقة ومتوافقة مع ميثاقها. ومن جهتها، رحبت الإدارة الأميركية بالإعلان ، وإقترحت توجيه دعوة إلى عدد من الدول للإشتراك في المؤتمر المزمع عقده لدراسة كافة القضايا الرئيسة المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى والتوصل إلى تفاهم مشترك حيالها, وتسوية جميع المشكلات بالطرق السلمية بما يبعد شبح الحرب البحرية عن المنطقة، على أن يدعم ذلك بتَخفيض الأسلحة البحرية , بعد نقل المقترح إلى اليابانيين لمعرفة وجهة نظرهم حيال الموضوع[2].

في غضون ذلك، وجه الرئيس الأميركي (هاردنغ) في الحادي عشر من تموز 1921 الدعوات الرسمية إلى عدد من الدول للحصول على موافقتها الرسمية لعقد المؤتمر, وهي: بريطانيا ، اليابان ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، البرتغال ، والصين[3]. يبدو إن توجيه الولايات المتحدة الأميركية الدعوات لدول لها مصالح في الشرق الأقصى , هدف على المدى البعيد إلى إحراج اليابان وإلزامها بجميع القرارات والمواقف التي تتخذها الأكثرية بشأن المنطقة, وبمعنى آخر ضمان الولايات المتحدة الأميركية لدعم دولي ضد اليابان، بكونها الطرف الأكثر معارضًة لهيمنتها في الصين والمحيط الهادئ.

وبسبب عودة المنافسة التقليدية بين الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وإنكفاء أوربا على نفسها في توفير جميع متطلباتها وإعانة سكانها بعد إنتهاء عملياتها العسكرية وإنتفاء حاجتها للبضائع والمنتجات الأميركية ، وواجه المجتمع الدولي بوادر أزمة إقتصادية للمدة (1921-1922)، والتي ساعد إلى تفاقمها الإدارة الأميركية، بفعل اعتمادها على سياسية إقتصادية قائمة على الحماية المركزية والضرائب العالية المفروضة على السلع المستوردة من أوربا ، في الوقت الذي تقلصت فيه فرص تصدير السلع اليابانية بعد عودة دور الأوربيين ونشاطاتهم الإقتصادية في مناطق نفوذهم التقليدية في الشرق الأقصى وبعض مناطق أميركا اللاتينية، الأمر الذي إنعكس سلبًا على اليابان التي شهدت هي الأخرى أزمة إقتصادية ومالية، وسط استياء الرأي العام الذي إحتج على الميزانية العسكرية والبحرية ونادي بضرورة تقليل الإنفاق العسكري[4].

وفي الثاني عشر من تموز 1921 أعربت حكومتا فرنسا وإيطاليا عن ترحيبهما بالدعوة، وفي اليوم التالي سلمت وزارة خارجية اليابان مذكرة إلى نظيرتها الأميركية أكدت فيها موافقة الحكومة اليابانية على دعوة المشاركة في مؤتمر يمثلها فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا في واشنطن بصدد تحديد الأسلحة [5]. وبذلك فإن الحكومة اليابانية رحبت بالمقترح الأميركي المتعلق بالأسلحة , إلَّا أنها وجدت صعوبة في مناقشة

(1) Jones., Op.Cit.,p .41.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5,p.72.

(3) Ibid., Vol.8,pp.234-235.

(4) محمد قاسم وأحمد نجيب هاشم، التأريخ الحديث والمُعاصر، (القاهرة، دار المعارف،1958)، ص303؛ الصمد، المصدر السابق ، ص206-207 .

(5) Kennedy., Op. Cit., pp. 239-240.

المشاكل المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادئ مع الدول ذات العلاقة ، بعد إطلاع الحكومة الأميركية بتفاصيلها ومعرفة وجهة نظرها[1].

وبرغم الموافقة اليابانية على المشاركة في المؤتمر، يبدو أنها لم تكن مستعدة للتخلي عن الإنتصارات والمكاسب والإمتيازات التي حققتها في المنطقة. ولمنع حدوث أيَّ نوع من التوترات المستقبلية مع الولايات المتحدة الأميركية ، حرصت على التنسيق معها بكونهما دولتين كبيرتين ومتقاربتين ولهما تأثيرهما الفَعَّال في الشرق الأقصى ، فضلاً عن مصالحهما المشتركة وعلاقاتهما الجيدة التي لا جدوى من توترها, إلى جانب امتلاكهما أساطيل عسكرية ضخمة في منطقة المحيط الهادئ.

وفي الوقت الذي فضلت فيه القوى اليابانية الأكثر دورًا وتأثيرًا في السياسات الخارجية إستمرار التحالف البريطاني - الياباني، أدركتْ الحكومة اليابانية برغم إقتناعها بفكرة تخفيض السلاح إن المؤتمر المزمع عقده يسعى إلى تحجيم دورها في الصين، فأبدت شكوكها بشأن مناقشة المواضيع المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى ، بكونها وفقًا لوجهة نظرها فخًا قد نصب لها. وعليه، طالبت بإعداد مُسوَّدَة عن التفاصيل المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر، ما عَدَّتهُ الحكومة الأميركية أمرًا غير ممكن , لذلك وافقت جميع الحكومات على الحضور بإستثناء الحكومة اليابانية التي حاولت النأي بنفسها عن النقاشات المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى[2].

وخدمة لمصالحها أصرت الإدارة الأميركية على مناقشة تلك المواضيع أثناء المؤتمر وتأكيد(سياسة الباب المفتوح) ومنح الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين , فضلاً عن مناقشة المسائل المتعلقة بوضع الممتلكات الألمانية السابقة في المحيط الهادئ والواقعة إلى الشمال من خط الإستواء. وتزامنت مناقشة تلك المواضيع مع إجراء الترتيبات الأولية لدراسة مشاكل الإتصالات اللاسلكية والتلغرافية وتجارة (الأفيون) ومواضيع أخرى ذَيّ صَلّة بمنطقة الشرق الأقصى. وأختير يوم الحادي عشر من تشرين الثاني1921 موعداً لعقد المؤتمر، بكونه يمثل تأريخ عقد هدنة (كومبيين Compiègne- شمال فرنسا) بين ممثلي دول الوفاق الودي ودول الوسط ، التي أنهت الحرب العالمية الأولى[3].

يظهر أن الحكومة اليابانية تأثرت بالأفكار الديمُقراطية والليبرالية التي شهدها العالم عقب الحرب، لذا، أعلنت في السادس والعشرين من تموز 1921 التخلي عن إحجامها حضور المؤتمر، على أن تبدأ مناقشة تحديد الأسلحة أولاً بكونه الموضوع الأهم ، ثُم المواضيع الأخرى المتعلقة بالمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأقصى، وأن تعرض المشاكل ذات الطبيعة العامة فحسب[4]. وبمعنى آخر رأت الحكومة اليابانية أن تكون النقاشات شاملة لجميع الإطراف دون التركيز على مشكلة خاصة بطرف ما ، ولاسّيما الصين التي حصلت فيها على إمتيازات عدة ، وذلك للْحَدَ من أي إتفاق دولي يُضَرّ بالمصالح اليابانية في الشرق الأقصى ، أو ما قد يشكله من إحراجات لها.

أحدثت تلك التطورات ردة فعل قوية لدى الشعب الياباني , وقد تَجَلّى ذلك في المقالات التي نشرتها الصحف المحلية مبينَة أن الشعب الياباني أصيب بخيبة أمل كبيرة نتيجة المفاجئة

---

(1)جلال ، المصدر السابق ، ص41؛ رونوفن ، المصدر السابق ، ص157.

(2)محمد وعكار، المصدر السابق، ص 140.

(3)سحر عباس عبد الحسن النجّار، الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان 1926-1939، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2010، ص92-93.

(4)حسن ، المصدر السابق، ص 79-80.





التي أعلنها الرئيس الأميركي لعقد مؤتمر لتخفيض السلاح وتسوية الأمور في الشرق الأقصى. كما أشارت الصحف المتطرفة ، ولاسّيما (أساهي- طوكيو Asahi-Tokyo) إلى أن المقترحات الأميركية فُرضت مسبقاً على اليابان ، برغم عدم ممانعتها تخفيض سلاحها البحري إذا ما تبنت الحكومة الأميركية الموقف نفسه. وبصدد المسائل المتعلقة بالمحيط الهادئ أكدت الصحيفة إن السياسة التي تبنتها اليابان والصين أقرت عن طريق تسوية مسألة إقليم شاندونغ ، وإن النوايا الحقيقية للحكومة الأميركية تجلت في محاولتها فرض سياسة الباب المفتوح مع الصين , مطالبةً تبنيها الموقف نفسه مع أستراليا(1).

في ضوء ذلك أحدثت الدعوة لعقد المؤتمر شرخ بين الرأي العام الياباني والموقف الرسمي المرحب بالفكرة ، على أن اليابان لم يكن أمامها سوى الإذعان للمطالب الأميركية، بفعل الضغوط التي مارستها عليها من جهة ، وتجنباً لتوجسات الخيفة الأوربية منها، وشعورها بالعزلة الدولية منها من جهة أخرى. ما اضطرها إلى حضور مؤتمر واشنطن ، برغم علمها المسبق بأن شروطًا قاسية ستفرض عليها. على إن ما لا يمكن تجاهله في دعوة اليابان لحضور المؤتمر، أنها جاءت من منطلق الاعتراف بثقلها الدولي ، ولاسّيما بكونها من الدول الخمس الدائمة العضوية في عصبة الأمم ، بعد أن إنظمت لها في العاشر من كانون الثاني1920(2).

وفي هذا الصدد رأى رئيس الوزراء الياباني (كوريكيو تاكاهاشي Korekiyo Takahashi 13 تشرين الثاني 1921- 12 حزيران 1922)(3) إن حضور اليابان للمؤتمر يمكن أن يُحسن علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية من الناحية السياسية ، وأما من الناحية الإقتصادية فإن الْحَدَ من التنافس البحري مع بريطانيا وغيرها سيتيح لليابان فرصة جيدة لتوفير نفقاتها العسكرية الضخمة لاستثمارها في الداخل(4).

وفي العاشر من أيلول1921 قدمت الولايات المتحدة الأميركية جدولاً بأعمال المؤتمر تضمن تحديد الأسلحة البحرية وتخفيضها والمنطقة المشمولة بها ، والمبادئ التي يجب تطبيقها في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ , على أن تشمل السيادة الإقليمية وطبيعة سلطة الحكومة الصينية وسياسة الباب المفتوح والفرص المتساوية في التجارة والصناعة والإمتيازات الممنوحة للدول ، والإحتكارات أو الإمتيازات الإقتصادية التفضيلية وتطوير خطوط سكك الحديد في شرق الصين ، والرسوم التفضيلية المفروضة على إستخدامها ، وبصدد سيبيريا فأن المسائل المتعلقة بالجزر الخاضعة للإنتداب ستُناقش في حال عدم تسويتها قبل إنعقاد المؤتمر(5).

---

(1) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.7,p.312.

(2)سياسي وإقتصادي ولد في طوكيو عام 1854 وأتاح لهُ سفره إلى الولايات المتحدة الأميركية دراسة اللغة الإنكليزية والإطلاع على الثقافة الأميركية ، وفي إثر عودته عام 1868 إلى اليابان عمل بعد بضعة أعوام في وزارة التربية والتعليم ثم في وزارة الزراعة والتجارة. وفي عام 1892عمل في بنك اليابان حتى أصبح نائباً لرئيسه عام 1898، ما أهله ليكون محافظاً لبنك اليابان المركزي(1911 - 1913) ثم وزيرًا للمالية (1913-1914) و(1918-1921). وعلى الرغم من تقلده مناصب= =وزارية وحكومية رفيعة حتى عام 1936 ونجاح سياساته المالية، إلا أن قراره خفض النفقات العسكرية زاد من خصومه داخل الجيش ، ما أدى إلى إغتياله في طوكيو في 26 شباط 1936. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan Vol.7,p.312.

(3)الصمد ، المصدر السابق ، ص 205.

(4)سلمان ، المصدر السابق ، ص 114-116.

(5)محمد وعكار، المصدر السابق، ص140.



ووفقاً لما تقدم يبدو أن الدعوة الأميركية لتقليص التسليح والمسائل الأخرى لم تأتِ من قناعات فكرية أو إنسانية وإنما خدمةً لمصالحها السياسية والإقتصادية ، إذ أنها ركزت على قضايا خصت تعزيز دورها في منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادئ. ففي الوقت الذي زادت فيه شكوكها بالنوايا اليابانية الساعية إلى الهيمنة على الشرق الأقصى حسب رأيها ، ولاسيما بعد تجديد تحالفها مع بريطانيا ، وبغية حمايةً مصالحها في المحيط الهادئ والصين, حركت أسطولها من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ. وفي محاولة منها لإحتواء الموقف الأميركي المتشدد حيالها ، أوضحت اليابان إن من أهداف تجديد تحالفها مع بريطانيا ، إنما هو الحفاظ على مبدأ الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين ، وضمان السلام في الشرق الأقصى. على إن ذلك لم يكن قد هدّأ من رَوّعَ الولايات المتحدة الأميركية بقدر ما عزز إصرارها على عقد المؤتمر في واشنطن ، ليشمل جميع الدول ذات الشأن والمصالح في الشرق الأقصى سواء الشرقية منها أم الأوربية ، الأمر الذي أكد قناعة راسخةً مفادها إن التحالف البريطاني - الياباني كان من أحد الأسباب الرئيسة التي أسهمت في عقد المؤتمر ، وسط هَواجِسُ أميركية من مواجهة محتملة مع اليابان.

ب: مُقررات مؤتمر واشنطن وتداعياته على اليابان:

بدت أعمال المؤتمر في الثاني عشر من تشرين الثاني 1921 وإستمرت حتى السادس من شباط1922، وترأس الوفد الياباني[1]وزير البحرية(توموسابورو كاتو Tomosaburō Katō 8 تشرين الأول 1915- 15 آيار 1923)[2] بمَعيّة السفير الياباني في واشنطن(كيجيورو شيديهارا Kijūrō Shidehara 1919- 1922)[3]، والأمير (إساتو توكوگاوا Iesato Tokugawa 24 آب 1863- 5 حزيران 1940)[1].

---

(1)أختُرقت إتصالات الوفد الياباني من قبل(هربرت أوزبورن ياردلي Herbert Osborne Yardley 1889- 1958) الرائد في الجيش الأميركي الإحتياطي ومسؤول إدارة (الغرفة السوداء الأميركية The American Black Chamber) في نيويورك التابعة لمكتب (MI-8) أحد فروع= =المخابرات العسكرية الأميركية ، الخاصة بفك وتحليل رموز الشيفرة اليابانية وتزويد المفاوضين الأميركان بمعلومات مهمة أثناء المؤتمر. ومن جهتها أبدت اليابان إمتعاضها وأرسلت الجريدتان اليابانيتان (منيشي أوزاكا Mnishi Ōsaka) و(نيشي طوكيو Nishi Nishitōkyō) مراسليها في نيويورك لمقابلة هاردلي وكشف الحقائق التي نشرت في سلسلة من العنوانات "**خيانة الثقة الدولية، خيانة في مؤتمر واشنطن، العار لرئاسة المؤتمر**"، ما إضطر الإدارة الأميركية إلى تسريح ياردلي من الخدمة في 31 كانون الثاني1931.يُنظر:

ستيفن بادیانسكي، صراع الأذكياء ، القصة الكاملة لفك رموز الشيفرة في الحرب العالمية الثانية ، ترجمة محمد شريف الطرح، (الرياض ، العبيكان للنشر ، 2007)، ص 51-55

(2)ولد في 22 كانون الثاني 1861، في هيروشيما، دخل الأمبراطورية الأكاديمية البحرية اليابانية، وإشترك في الحربين (اليابانية - الصينية 1894-1895) و(اليابانية - الروسية 1904- 1905)، تقلد العديد من الألقاب العسكرية ، عين وزير للبحرية عام 1915 ثم شغل منصب رئيس الوزراء 12 حزيران 1922حتى وفاته في 24 أب 1924.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.4,p.170.

(3)ولد في 13 أيلول 1872 في مدينة (أوساكا Osaka - جنوب جزيرة هونشو) ، درس في جامعة طوكيو الإمبراطورية ، وتخرج من كلية الحقوق ، عمل في وزارة الخارجية وعين قنصلاً في كوريا عام 1896، ثم عمل في السفارة اليابانية في لندن و واشنطن ، وسفيراً في هولندا ، حتى عودته إلى اليابان عام

أفتتح المؤتمر وزير الخارجية الأميركي(تشارلز إيفانز هيوز Charles Evans Hughes 5 آذار 1921-4 آذار 1925)[2]، برفقة كل من المحامي والدبلوماسي(إليهو روت Elihu Root 1845 -1937) والسياسي والمؤرخ (هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge1850- 1924) والسياسي(أوسكار وايلدر أندروود Oscar Wilder Underwood 1862- 1929). وقدم إلى الوفود المجتمعة خطة لنزع الأسلحة البحرية ، تضمنت الدعوة لإيقاف بناء السفن الحربية ذات الحمولة الكبيرة لمدة عشر أعوام, والتخلص من السفن الحربية وبضمنها التي هي قيد الإنشاء , وتطبيق برنامج للتخلص من الأسلحة البحرية[3].

كما اقترح أن تكون القدرات التسليحية البحرية للولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان فيما تمتلكه من عدد السفن الكبرى على وفق نسبة (5 / 5 / 3) لكل منها على التوالي، ولفرنسا (1,75) ومثلها إيطاليا. من جانب آخر فأن السفن القديمة المنتهية صلاحيتها الإفتراضية أستُعيض عنها بالسفن الحربية ذات الحمولة الكبيرة جداً، على أن تحدد حمولتها بموجب معاهدة لتكون عند وزن إجمالي قدره (500,000 طن) لكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا و(300,000 طن) بالنسبة لليابان, وإن نسبًا مُشابهة ستطبق على حاملات الطائرات والطرادات والمدمرات والغواصات[4].

1915. وفي ذلك العام عين نائب وزير الشؤون الخارجية ، وفي عام 1919 عُين سفيراً في الولايات المتحدة الأميركية. شغل منصب وزير الخارجية خمس مرات قبل الإحتلال الأميركي ، ثم تولى رئاسة للوزراء(9 تشرين الأول 1945 – 22 آيار 1945) ، وأدى دوراً مهماً في السياستين الداخلية والخارجية بعد الحرب ، توفي في 10 آذار 1951.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.7,pp.88-89.

(1)ولد 24 آب 1863 وأرسل عام 1877 للدراسة في كلية (إيتون Eton – جنوب شرق إنكلترا) عاد إلى اليابان في عام 1882، وحصل على لقب أمير وأصبح عضواً في مجلس النبلاء من 1890. شغل منصب رئيس مجلس النبلاء (1901– 1933)، وشارك الوفد الياباني في مؤتمر واشنطن البحري، تسنم العديد من المناصب الحكومية العليا قبل تقاعده بما في ذلك جمعية الصليب الأحمر الياباني، توفي في 5 حزيران 1940.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8,p.48.

(2)دبلوماسي وسياسي وخبير قانوني ولد عام 1862 في نيويورك، ودخل كلية الحقوق بجامعة (كولومبيا) عام 1881 وتخرج منها عام 1884. أصبح حاكماً لولاية نيويورك للأعوام (1907-1910)، وعمل في المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأميركية (1910- 1916)، وأخفق في ترشحه للإنتخابات الرئاسية عام 1916، وبعد عمله وزيراً للخارجية للمدة (1921- 1925) ترأس المحكمة العليا للمدة (1930-1941). توفي عام ١٩٤٨ . يُنظر: =

=New Age Encyclopedia, Vol.9,p.28; The New Encyclopaedia Britannica Vol.6,p.123.

(3) Paul Hibbert Clyde , a history of the impact of the West on Eastern Asia,2nd.ed., (New York , Prentice-Hall, 1952),pp. 392-395;

عبد العزيز سليمان نوار محمود محمد جمال الدين، تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين،(القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1999)، ص 171.

(4) Joseph M. Goedertier, A Dictionary of Japanese History, (New York, Walker Weatherhill, 1968), p.307; Jones., Op.Cit.,pp.44-45.

وفي الوقت الذي قبلت فيه اليابان بالمقترح الأميركي، طالب عدد من خبرائها العسكريين الاحتفاظ بالسفينة الحربية العملاقة (موتسو Mutsu) التابعة لأسطول البحرية الإمبراطورية اليابانية التي استغرق بنائها أربعة أعوام (1918- 1921)، وتفكيك سفينة قديمة بديلًا عنها ، واقترحوا تعديل عدد السفن الكبرى من(5 / 5 / 3) إلى (10 /10 /7). وفي محاولة منها للضغط على اليابان اضطرت الإدارة الأميركية إلى قطع إتصالاتها مع الوفد الياباني، الذي ما لبث أن وافق على مقترح هيوز مع بعض التعديلات ، ولاسّيما الإحتفاظ بالسفينة موتسو ورفع أجمالي الحمولة للسفن على النحو التالي[1].

جدول (2)

اجمالي حمولة السفن والطائرات للدول المُشاركة في مؤتمر واشنطن البحري.

الدولة	إجمالي حمولة السفن/ طن	إجمالي حمولة حاملات الطائرات/ طن متري
الولايات المتحدة الأميركية	525,000	137,000
بريطانيا	525,000	137,000
اليابان	315,000	82,000
فرنسا	175,000	61,000
إيطاليا	175,000	61,000

وبما أن مسألة إمتلاك القوة البحرية لا يمكن فصلها عن السياسة التي تبنتها الدول المشتركة في المؤتمر، طرحت الحكومة البريطانية في الحادي عشر من تشرين الثاني1921، مشروع اتفاقية ثلاثية الأطراف تضَمَّ بريطانيا واليابان والولايات المتحدة الأميركية، على أن تشارك الأخيرة فيها طرفًا فيها دون إلزامها بتعهدات عسكرية، وذلك بهدف المحافظة على السلم في الشرق الأقصى ووضع نهاية للتحالف البريطاني - الياباني ، والإبقاء على مكانة اليابان دولة حليفة, وإلغاء تعهد بريطانيا بالوقوف إلى جانبها في حال نشوب أي نزاع بينها والولايات المتحدة الأميركية , وذلك ما سعت إليه الأخيرة ، على أن تتم موافقة الجانب الياباني عليها لتحل بديلًا عن التحالف البريطاني - الياباني [2].

وفي الثلاثين من تشرين الثاني1921 وافق (هيوز) رئيس الوفد الأميركي على مشروع الاتفاقية بعد أن أجرى تعديلين عليها، أولهما وجوب تطبيقها على ممتلكات الجزر الواقعة في المحيط الهادئ فَحَسْب؛ وليس على الصين التي سيتعامل معها بشكل منفصل. وثانيهما وجوب تطبيقها على جميع القوى الدولية التي تمتلك جزراً في المحيط الهادئ للحد من تسلحها البحري، ولاسّيما الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان ، ما يعني عدم شمول هولندا بكونها ليست قوة بحرية كبرى , إلى جانب إيطاليا التي ليس لها دور في جزر في المحيط الهادئ[3].

(1)ضاهر، المصدر السابق ص171؛ سلمان ، المصدر السابق ، ص117.

(2) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.4,p.170.

(3)بول اكاماتسو، " دور الجيش في العملية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لنمو اليابان"، بحث في كتاب: الجيش والحركة الوطنية. مصر، فيتنام ، الباكستان ، أندونيسيا، اليابان ، الصين ، الكونغو ، ترجمة




فضلاً عن ذلك طالب الوفد الأمريكي بسحب القوات اليابانية من سيبيريا التي لم تغادرها بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ رأى مع عدد من الوفود الأوربية المشاركة إن تواجدها هناك يشكل خطرًا كبيراً يهدد المصالح الدولية , ولاسّيما إن دول الوفاق الودي تكبدت فيها خسائر بشرية، ومادية بلغت نحو مائة وخمسين مليون جنيه إسترليني[1]. ويبدو إن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها سَعَوْا وراء ذلك إلى كبح السيطرة اليابانية وتحجيمها ومن ثمَ إبعادها عن الصين.

إن جميع المسائل التي طرحت ونوقشت أثناء جلسات المؤتمر عولجت بالإتفاق والتوقيع على مجموعة من المعاهدات الدولية وهي: (القوى الأربع Four-Power) و(القوى الخمس Five-Power) و(القوى التسع Nine-power). وتُعّد المعاهدة الأولى التي وقّعت عليها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان وفرنسا في الثالث عشر من كانون الأول 1921 بمثابة إتفاق عدم إعتداء بين الدول الأربع وأهم ما ورد فيها من بنود:

1- تعهُد الأطراف الأربعة بعدم القيام بأيَّ عمل يهدد مصالح الدول الأخرى في المحيط الهادئ ، على وفق قاعدة (إحترام حقوقها ومناطق نفوذها في جزر منطقة المحيط الهادئ).
2- تعهُد أطراف المعاهدة بتسوية خلافاتهم المستقبلية إعتمادًا على التحكيم وليس الحرب. وفي حال هُددت ممتلكاتها من دولة أخرى ، التشاور فيما بينها لإتخاذ الإجراءات اللازمة.
3- حددت مدة الإتفاقية بعشر أعوام[2].

وفى أثر توقيع الحكومة اليابانية على المعاهدة التى أنهت التحالف البريطانى - اليابانى، أضحت محطًا لإنتقادات الراي العام اليابانى ، فى الوقت الذي حققت فيها الولايات المتحدة الأميركية نجاحًا دبلوماسيًا وإستراتيجيًا كبيرًا ضمن لها مصالحها، إذ سُمحت لها المعاهدة بإنشاء محميات مؤلفة من مناطق نفوذ فى عددٍ من جزر المحيط الهادئ ، ولاسيما(غوام)،(ويك Wake)،(ألوشيان Aleutian)، إلى جانب ضمانها عدم تعرض جزر الفلبين إلى أي عدوان خارجي ، نظير تعهدها بعدم توسيع مرافقها البحرية فيها، كما تعهدت بريطانيا بعدم توسيع مرافقها البحرية فى مدينة (هونغ كونغ Hong Kong) الواقعة على ساحل الصّين الجنوبى[3].

أما الثانية فهى معاهدة (القوى الخمس) التى وقّعت فى السادس من شباط 1922، وضمت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا، لتحديد التسلح الخاص بالسفن الكبيرة بـ(35,000 طن) وحاملات الطائرات بـ(27,000 طن)، وتحديد قُطر الأسلحة المحمولة على متنها بـ(16 إنج) و(8 إنج). ما يعنى اتفاق الدول الموقعة على المعاهدة على نِسب الاحتفاظ بالسفن البحرية الرئيسة في منطقة الشرق الأقصى بواقع:(5 / 5/ 3 /1,75 /1,75) على التوالي، إلى جانب التوقف بصورة لا سابق لها عن بناء السفن البحرية

حسن قبيسي ،(بيروت ، دار ابن خلدون، 1971)، ص 282-283؛ اليابان ، ملامح أُمة ، ترجمة سمر حمود الشيشكلي ،(دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2011)، ص129-130.

(1) J. Chal Vinson, The Drafting of the Four-Power Treaty of the Washington Conference, Journal of Modern History, Vol. 25, No. 1 (London, March 1953), pp. 40-47.

(2) Kennedy., Op.Cit., p.241.

(3)العبد ، المصدر السابق ، ص 169؛ شكر، المصدر السابق ، ص132.




للأعوام العشر اللاحقة. على أن المؤتمر طبق تلك النسب فيما يتعلق بالسفن البحرية الحربية فقط ، أما باقي الأصناف فأتفق مَبْدَئِيّا على عقد مؤتمر جديد لمناقشة نزع الأسلحة للأصناف الأخرى , مثل الغواصات التى عارضت فرنسا مناقشة موضوعها، والطرادات الضرورية للدفاع ضد الغواصات التي رفضت بريطانيا مناقشة موضوعها فى المؤتمر (1).

وعلى الرغم من أن المعاهدة عَدّت وفق تقديرات الحكومة الأمريكية مفتاح نجاح سياستها الدبلوماسية فى منطقة الشرق الأقصى ، وحجر الزاوية فى برنامج تحديد السلاح البحري إلى درجة أثرت فيها على مكانة اليابان فى الساحة الدولية ، إذ ألزمتها نتيجة الضغط الأميركى الإحتفاظ بعددٍ أقل من السفن الحربية الكبيرة الوزن جداً , إلا أنها من جانب آخر حققت لليابان مكاسب عدة فى شمال المحيط الهادئ بكونها المنطقة الأهم فى ضمان أمنها وتنفيذ عملياتها البحرية , وتوفير الأموال لها نتيجةً لتخفيض نفقاتها التسليحية ، فضلاً عن توفيرها لخام الحديد عن طريق تفكيك السفن التي كانت في طور البناء.

ولعل من أهم المسائل التي حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على مناقشتها جدياً هي مسألة توسع النفوذ الياباني في الصين ، الذي كانت الأولى قد ضمنته بموجب معاهدة 1915 (الواحد والعشرون مطلباً)، وأكدته دولياً وقانونياً في مؤتمر السلام في باريس. وعليه عُقدت على هامش المؤتمر إجتماعات شملت نحو ست وثلاثين جلسة بين الوفدين الياباني والصيني لبحث المسائل العالقة بين البلدين ، ولاسيما في إقليم شاندونغ برعاية أميركية مثلها عدد من مراقبيها وآخرين بريطانيين لدعم الجانب الصيني ، تمخض عنها عقد الإتفاقية الثنائية (اليابانية - الصينية) في الرابع من شباط 1922 التي صودقت في بكين في الثاني من حزيران ، وسجلت في عصبة الأمم في السابع من تموز من العام نفسه وأكدت على:

1- تعهد اليابان بالجلاء عن أقليم شاندونغ خلال ثلاثين يوماً من توقيع المعاهدة.

2- تعهد اليابان بالجلاء الكامل عن الأقاليم التي نزعتها من ألمانيا في المحيط الهادئ وتسليم جميع منشآتها إلى الحكومة الصينية خلال ستة أشهر من تأريخه.

3- مراجعة إتفاقية (لانسينغ - إيشي Lansing - Isii) المتعلقة بالصين.

تعهد الصين برعاية المصالح اليابانية في منشوريا وآواسط الصين(2).

على إن تلك الإتفاقية التي أكدت إستعداد اليابان لتسليم إقليم شاندونغ إلى الصين ، لم يلغِ حرصها على الاحتفاظ بامتيازاتها الإقتصادية فيها، بدليل معارضتها لاستقلالية التعرفة الكمركية وزيادة رسومها، إذ شكلت التجارة مع الصين الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية، وأن أيَّ متغيرات في هذا الصدد سيكون لهُا عواقب وخيمة على مصالحها الإقتصادية(3). ويعزى قبول اليابان التخلي عن الكثير من الامتيازات التي حصلت عليها من الصين عام 1915، إلى الضغط الأميركي وخوفها من العزلة الدولية، ولاسّيما عقب التحول في السياسة البريطانية ودعمها الموقف الأميركي في الصين وجزر المحيط الهادئ.

---

(1)محمد وعكار، المصدر السابق، ص 143-144.

(2) William O. Walker III, National Security and Core Values in American History,(Cambridge, Cambridge University Press, 2009 pp.77-78.

(3)محمد علي القوزي وحسان حلاق ، تأريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، ط1،(بيروت، دار النهضة العربية ، 2001)، ص27-28؛ الفخري ، المصدر السابق، ص 180.





وفي ضوء ماتقدم فأن المعاهدات السابقة جاءت جزءً مكملًا لتسوية أكبر وأوسع, إذ شملت في مضامينها وطياتها القرارات الصادرة عن المؤتمر حول المشاكل المتعلقة بمنطقة المحيط الهادئ والشرق الأقصى. وتأكيدًا لسيادة الصين وسلامتها الإقليمية وفقًا لسياسة الباب المفتوح ، إنبثقت عنها معاهدة (القوى التسع)، التي وقعتها في السادس من شباط 1922 جميع الدول المدعوة لحضور مؤتمر واشنطن وأهم ما تضمنته:

1- تعهد الدول بإحترام سلامة أراضي الصين وسيادتها الكاملة عليها.
2- تعهد الدول بعدم السعي إلى منافسة الدول الأخرى وعدم الحصول على مكاسب تضر بمصالحها.
3- تعهد الصين بالحفاظ على سياسة الباب المفتوح في أراضيها ، إذ يحق لكل دولة موقعة مزاولة النشاطات التجارية في السوق الصينية [1].

يظهر أن الضغط الذي واجهته اليابان في المؤتمر أضعف إلى حدٍ كبير إدعاءاتها بإمتلاك حقوق سياسية وغيرها في جميع إنحاء الصين لتنحصر في منطقتي (منشوريا) و(منغوليا), إذ تنازلت عن جزء من امتيازاتها في الصين ولاسّيما العسكرية , وألغت مكاتب بريدها ومنشآت الإتصالات اللاسلكية هناك. أما بصدد (حق الرعاية الأولى)، فقد أعلنت اليابان عدم إصرارها على حق الأفضلية بالدخول في ارتباط أو تعهد تمنحه لها الحكومة الصينية باستخدام المستشارين في الأمور المالية والسياسية والعسكرية والأمنية في منشوريا[2].

إزاء ذلك أعْرَبوا بعض قادة الجيش والبحرية اليابانيين بكونهم من دعاة سياسة القوة والتوسع ، عن إحتجاجهم الشديد على نتائج المؤتمر ، فأجبروا حكومة تاكاهاشي على الإستقالة في حزيران 1922. ومع ذلك فإن رجال الصناعة والتجارة والأموال الذين مَسَّت الأزمة الإقتصادية مصالحهم على نحوٍ مباشر ، أبدوا قلقهم من تداعياتها الإجتماعية وإهتموا بأثارها الداخلية، مؤكدين عدم سماحهم إعتماد سياسة خارجية تؤدي إلى المخاطر وتحملهم أعباء مالية ضخمة، بما يؤمن مرحليًا إستعادة اليابان عافيتها ويؤهلها لاحقًا إستكمال مشاريعها في الشرق الأقصى[3].

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن مؤتمر واشنطن البحري وما ترتب عليه من نتائج يُعد من أولى المعاهدات الدولية الناجحة التي نظمت التعاون السلمي والتنسيق الدوليين لنزع الأسلحة منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين ، إذ ترك بصمته الواضحة على العلاقات الدولية في الشرق الأقصى أولاً والعالم ثانياً. فمن جهة لم يكن لليابان نتيجة طبيعة التكتل الدولي الذي واجهته ، إلا خيارين هما الإمتناع عن المشاركة في المؤتمر والدخول في معترك سباق التسلح الذي قد لا تستطيع تحمل تبعاته وتداعياته ، في وقت لم تكن فيه أصلاً مهيأة لهُ بسبب ضغوط الشركات الإقتصادية والرأي العام. أو المشاركة فيه بكونها من الدول الكبرى ، ولاسيما بعد المكاسب التي حصلت عليها بعد مؤتمر السلام.

---

(1) Westel W. Willoughby, The Sino-Japanese controversy and the League of Nations, (Baltimore, John Hopkins University Press, 1935),pp. 290-292.

(2) Warner Levi, Modern China Foreign Policy,(Minneapolis, Minneapolis University Press,1953),pp.158- 159;
درويش، المصدر السابق ، ص146؛ تيدمان، المصدر السابق ، ص56.

(3) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8,p.235; Goedertier., Op. Cit., p.307.




مثل مؤتمر واشنطن خطوةً متقدمة في العلاقات الدولية إذا ما قورن بأية سياسة أميركية سابقة تعلقت بالشرق الأقصى , ففي أثرِهِ أضحت المبادئ الأميركية التي جسدتها (سياسة الباب المفتوح) جزءً من قانون دولي ألزم جميع أطرافه على تنفيذ كافة التعهدات والمواثيق المُبرمة فيما بينها وأقنعها بضرورة توافقها حيال الصين، على أن ذلك بشكل عام لم يخرج في نهاية المطاف عن نطاق محاولة الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الحفاظ على مصالحها في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، ومواجهة المشاريع التوسعية لليابان وطموحاتها الإقتصادية والسياسية في المنطقة.

من جانب آخر أكد المؤتمر بروز الولايات المتحدة الأميركية طرفًا دبلوماسيًا رئيسًا أدى دورًا مهمًا في الشؤون الدولية، إذ أنها نظمت تلك المعاهدات وعززتها وأفلحت في تطويق اليابان في الشرق الأقصى ، مع أنها والدول الحليفة لم تستثمر روح المؤتمر وتترجم أفكاره على أرض الواقع ، إذ إفتقرت لآليات قوية ومحكمة ضامنة لتطبيق برامجها وقراراتها ، في الوقت الذي واصلت فيه برامج تسلحها البري والجوي، ما شجع على حدوث إنتهاكات دولية عدة أسهمت في نشوب الحرب العالمية الثانية.

الخـــاتمة

أفضى تتبع سياسة اليابان الخارجية للمدة (1868–1922) إلى استنتاج مهم أن اليابان في طريقها لاقتباس الحضارة الغربية لم تكن صيدًا سهلًا لتقع في شرنقة(التغريب)، إذ أسهمت على نحو فاعل في الأخذ بعوامل الإصلاح والتحديث في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر لتشهد نموًا إقتصاديًا، جسدته التطورات التقنية والصناعية، إلى جانب التحولات السياسية التي نَظَّرْ لها وقادها رموز اليابان من مفكرين ونخب إجتماعية وسياسية، بعد تحررها من تبعات المرحلة السابقة لتتمكن بذلك من توظيف الآثار السلبية المُحتملة للمُعاهدات غير المتكافئة، باتجاه درء المخاطر ومنع الرضوخ إلى القوى الغربية. وعلى نحوٍ عام، شكل ذلك مُنعطفًا تأريخيًا أُسدل فيه الستار على أُسرة توكوگاوا ، لتطل اليابان على مرحلة جديدة لرسم معالم مُستقبلها بعد أن أعادت السلطة الفعلية إلى الإمبراطور.

وبهذا الشأن، بذلتْ حكومات عهد ميجي المُتعاقبة جهدها لتعديل المعاهدات غير المتكافئة, لاسّيما أنه موضوع واسع ومتشعب ويدخل في اطار المصالح السياسية والتنافس الاستعماري بين اليابان والدول التي عقدت معها تلك المعاهدات او التحالفات او الاتفاقيات، والتي ضمت عدة من الدول الأوربية والولايات المتحدة الاميركية؛ بل وحتى المكسيك، إذ انتهجت اليابان سياسة دبلوماسية في عهد ميجي, ساعدت على اقامة علاقات ودية مع بعض الدول الكبرى, بَيدَ أنها ما لبثت ان توترت في أواخر القرن التاسع عشر, بفعل السياسة التوسعية اليابانية في منطقة الشرق الاقصى.

وبهذا الصدد، أسهمت الحرب اليابانية – الصينية 1894–1895، في تطور القطاع الإقتصادي في اليابان، لاسّيما الصناعات الثقيلة، إذ جلب الانتصار تعويضات مالية كبيرة وفتح أسواق صينية جديدة، كما نسبتْ –بالطبع– كل المكاسب التي حققتها اليابان للحركة القومية ولنفوذ الطبقة العسكرية؛ فأزادتْ اهمية تلك الطبقة التي أضحى لها دورًا حاسمًا في تقرير مستقبل اليابان لاحقًا. وعلى نحوٍ عام، ان نجاح السياسة الخارجية اليابانية بتوسع نفوذها في كوريا عقب حربها مع الصين، قد عزز من مكانتها كإمبراطورية وقوة لا يستهان بها، إذ مثلتْ تلك الحرب بداية سعي

اليابان لاتخاذ موقف أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

من جانب أخر، يظهر انْ سياسة اليابان الخارجية حيال بريطانيا، كانت انعكاسًا لعلاقاتها الدولية وعلى وجه التحديد مع روسيا. فكان التحالف الياباني – البريطاني في الأعوام 1902 – 1905 – 1911 ، تعبير واضح عن المخاوف والهواجس الإقليمية. فقد أدركتْ اليابان أن تحييّد الموقف البريطاني، بالدخول معها في تحالف، سيحقق طموحاتها التوسعية في منشوريا وكوريا، إذ ضمنت عدم تكرار تدخل الدول الأوربية (روسيا، فرنسا، المانيا) في الشؤون اليابانية كما حدث بعد توقيع معاهدة شيمونوسيكي عام 1895 مع الصين.

وفي هذا السياق، رغبت الحكومة اليابانية بتحالفها مع بريطانيا القوة العظمى وقتذاك، الحصول على الاعتراف الدولي بمكانة اليابان واهميتها السياسية وايصال رسالة الى الدول الاخرى، بانه لا يمكن تخطي اليابان بقضايا الشرق الاقصى, لاسّيما بعد بروز النزعة العسكرية واستكمال بناء القوات العسكرية اليابانية والوصول الى مراحل متقدمة في عملية بناء القوة البحرية, فضلًا عن شعور كلا الدولتين بتلاقي مصالحهما المشتركة في الشرق الاقصى، ورغبتهما في ابقاء الوضع على ما هو عليه بتحجيم الاطماع الروسية المتنامية هناك. مع ذلك، ظلت العلاقات مع بريطانيا هشة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، طالما ان لكل من اليابان وبريطانيا أهدافهما الخاصة من تلك العلاقات.

كما نستنتج من دراسة العلاقات اليابانية – الروسية، إنَّ هزيمة الأخيرة في الحرب مع اليابان وتوقيعها على معاهدة بورتسموث عام 1905، لم تسهم بفقدان نفوذها في كوريا فحسب؛ بل أدت في الأخيرة إلى ضمها للإمبراطورية اليابانية عام 1910، كما أدت في الوقت نفسه، إلى فقدان الصين آخر فرصة لها في استعادة هيمنتها ونفوذها على كوريا الذي أستمر لحقبة طويلة.

وعلى نحوٍ عام، مرت سياسة اليابان الخارجية حيال روسيا بمراحل عدة، بدت من حالة التوترات المستمرة ، لتصل الى حالة الصدام والنزاع ثم الحرب على مناطق النفوذ، ثم انتهت عشية الحرب العالمية الأولى 1914، إلى نوع من الشراكة

الإقليمية، لاسّيما وان اليابان كانت تخشى بأن تتبنى روسيا سياسة انتقامية ضد المصالح اليابانية في منشوريا وكوريا.

في غضون ذلك، رأت الخارجية اليابانية ضرورة الحصول على حليف يساندها في المحافظة على المكتسبات التي حققتها بعد حربيها مع الصين وروسيا، والاعتراف بمكانتها بالشرق الأقصى؛ فكانت الولايات المتحدة الأميركية هو ذلك الحليف المنشود . ويتضح ذلك عن طريق التحول التدريجي في سياسة اليابان الخارجية حيال الولايات المتحدة الأميركية، فقد حاولت في المرحلة الأولى الإفادة منها لدعم علاقاتها مع القوى الغربية، ثم سعتْ في المرحلة الثانية التعامل معها على قدم المساواة، وتحولها إلى قوة استعمارية مهمة في محيطها الآسيوي، مما أدى إلى التعارض بين سياسة اليابان الخارجية وردود الفعل الأميركية.

فضلًا عن ذلك نلحظ، إن سياسة اليابان اختلفت بعد عام 1905 مع الولايات المتحدة الأميركية، بعد محاولة الأخيرة التعرض للمصالح اليابانية في كوريا ومنشوريا. فبعد الحرب اليابانية – الروسية، تحولت اليابان إلى دولة كبرى تقارع الدول الغربية من موقع القوة والنديَة، وأمست ترسم لها سياسة استعمارية بعد أن كان الغربيون والأميركيون يرسمون لها سياستها، وصار يخشى من توسع نفوذها في الشرق الأقصى، ولاسّيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

كما أتضح بشكل جلي أن اليابان انتهزت ظروف الحرب العالمية الاولى من اجل تحقيق مصالحها ورغباتها الخاصة في الصين، لأنها كانت متأكدة وواعية تماما بأنه لولا ظروف الحرب وملابساتها وما فرضته من مطالب على الصين وقبول الدول الكبرى بها، لما تمكنت من تحقيق أيَّ مكسب سياسي أم اقتصادي أم عسكري في الصين. ولذلك فان مساعي الحكومة الصينية في الحصول على تأييد الدول لها ضد اليابان باء بالفشل حتى من الولايات المتحدة الأميركية التي لم تكن مستعدة لتقديم أي عون للصين.

وبهذا الصدد، أسهم اشتراك اليابان في الحرب العالمية الاولى إلى تغير الوضع القائم في المحيط الهادئ وشرق آسيا عما كان عليه قبل الحرب, وزاد من النفوذ الياباني في سيبيريا ومنشوريا، عقب الاستيلاء على منطقة(كياوتشاو) في

الصين وعلى الامتيازات الالمانية جميعها، وفرض الوصاية اليابانية على الصين مما جعل التنافس الياباني – الاميركي يبلغ ذروته ومقتصرا عليهما بعد انحسار النفوذ الاوربي في منطقة الشرق الاقصى بفعل قيام الحرب العالمية الاولى.

تمثلت مرامي اليابان الاساس التي سعت الى تحقيقها في مؤتمر الصلح, بثلاثة مطالب وهي تأكيد وضع اليابان في اقليم (شانتونغ), والموافقة على انتقال الممتلكات الالمانية السابقة في المحيط الهادئ الواقعة الى الشمال من خط الاستواء الى اليابان, والمساواة العرقية وادانة التمييز العنصري, عن طريق وثيقة رسمية في وثائق منظمة عصبة الامم الذي دعا الى تأسيسها رئيس الولايات المتحدة الامريكية في بنوده الاربعة عشر لحل المشاكل الدولية بالطرائق السلمية والهادئة.

فضلًا عن ذلك، للحكومة اليابانية استراتيجية خاصة تنوي تحقيقها في مؤتمر الصلح وهي تأمين الاعتراف بتفوقها في الشرق الأقصى, فضلًا عن اغلاق اسواق الصين واحتكارها, لاسّيما أنها ادركتْ بعض المسائل الاساس الواجب تحقيقها في ذلك المؤتمر في مقدمتها أنها أمستْ وريثة المانيا في منطقة الشرق الاقصى.

من جانب آخر، ظهرت محاولات عدة سعت إلى إحلال الأمن والسلام الدوليين، وطالما أن سباق التسلح مثل أحد أسباب قيام تلك الحرب, كان لابد من اتخاذ السبل الكفيلة للحد منه، فضلاً عن تخفيف التوترات المتزايدة في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ.

وبهذا الشأن، مثل مؤتمر واشنطن خطوةً متقدمة في العلاقات الدولية إذا ما قورن بأية سياسة أميركية سابقة تعلقت بالشرق الأقصى, ففي أثرِهِ أضحت المبادئ الأميركية التي جسدتها (سياسة الباب المفتوح) جزءً من قانون دولي ألزم جميع أطرافه على تنفيذ كافة التعهدات والمواثيق المُبرمة فيما بينها وأقنعها بضرورة توافقها حيال الصين، على أن ذلك بشكل عام لم يخرج في نهاية المطاف عن نطاق محاولة الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الحفاظ على مصالحها في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، ومواجهة المشاريع التوسعية لليابان وطموحاتها الإقتصادية والسياسية في المنطقة.

إنَّ مؤتمر واشنطن البحري وما ترتب عليه من نتائج يُعد من أولى المعاهدات الدولية الناجحة التي نظمت التعاون السلمي والتنسيق الدوليين لنزع الأسلحة منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين ، إذ ترك بصمته الواضحة على العلاقات الدولية في الشرق الأقصى أولاً والعالم ثانياً. فمن جهة لم يكن لليابان نتيجة طبيعة التكتل الدولي الذي واجهته ، إلا خيارين هما الإمتناع عن المشاركة في المؤتمر والدخول في معترك سباق التسلح الذي قد لا تستطيع تحمل تبعاته وتداعياته ، في وقت لم تكن فيه أصلاً مهيأة لهُ بسبب ضغوط الشركات الإقتصادية والرأي العام. أو المشاركة فيه بكونها من الدول الكبرى ، ولاسيما بعد المكاسب التي حصلت عليها بعد مؤتمر السلام.

من جانب آخر أكد المؤتمر بروز الولايات المتحدة الأميركية طرفًا دبلوماسيًا رئيسًا أدى دورًا مهمًا في الشؤون الدولية، إذ أنها نظمت تلك المعاهدات وعززتها وأفلحت في تطويق اليابان في الشرق الأقصى ، مع أنها والدول الحليفة لم تستثمر روح المؤتمر وتترجم أفكاره على أرض الواقع ، إذ إفتقرت لآليات قوية ومحكمة ضامنة لتطبيق برامجها وقراراتها ، في الوقت الذي واصلت فيه برامج تسلحها البري والجوي، ما شجع على حدوث إنتهاكات دولية عدة أسهمت في نشوب الحرب العالمية الثانية.

الملحق رقم (1)

مرسوم إحكام عزلة اليابان عام 1636

أولاً :- لايجوز لأية سفينة يابانية أن تسافر إلى اقطار أجنبية .

ثانياً :-لا يجوز لياباني أن يسافر إلى الخارج سراً ، فإذا حاول أي شخص أن يفعل ذلك سيقتل، وتحتجز السفينة ويقبض على صاحبها (أو أصحابها) ريثما تبلغ السلطات العليا.

ثالثاً :- يقتل أي ياباني يعيش الآن في الخارج ويحاول العودة إلى اليابان.

رابعاً :- إذا اكتشف من يؤمن بالمسيحية ، تحتم عليكما* أن تجريا تحقيقاً شاملاً .

خامساً :- يدفع للمبلغ أو المبلغين الذين يكشفون عن مكان إقامة باتيرين** 200 أو 300 قطعة من الفضة ، وإذا اكتشفت أي طائفة أخرى من المسيحية فيكافأ المبلغ أوالمبلغون بحسب ما ترونه .

سادساً :- عند وصول سفن أجنبية تتخذ التدابير لحراستها بواسطة سفن تقدمها أسرة أومورا بينما يقدم تقرير إلى ايدو.

سابعاً :- يسجن في أومورا كل أجنبي يحاول مساعدة الباتيرين أو أي مجرم أجنبي آخر .

ثامناً :- يجري بحث دقيق عن الباتيرين في جميع السفن الوافدة .

تاسعاً :- لايسمح لذرية البرابرة الجنوبيين بالبقاء ، وكل من يخالف هذا يقتل، ويعاقب جميع أقاربهم بحسب خطورة التهمة .

عاشراً :- إذا تبنى ياباني احد أبناء البرابرة الجنوبيين استحق الموت ، ومع هذا سوف يسلم الأطفال المتبنون ومن يتبنونهم إلى البرابرة الجنوبيين لإبعادهم .

حادي عشر :- أي مبعد يحاول العودة أو الاتصال باليابان بالرسائل أو غيرها يقتل بطبيعة الحال إذا قبض عليه، بينما يعاقب أقاربه بشدة بحسب خطورة جرمه.

---

*ويقصد بهما حاكمي ناجازاكي وبوجيو.

** ويقصد بهم الآباء اليسوعيين.



ثاني عشر :- لايسمح للساموراي بأن يكون لهم أي معاملات تجارية مع شركات ملاحة أجنبية أو صينية في ناجازاكي .

ثالث عشر :- لايسمح لغير أهل الخمسة أماكن التالية: (إيدو، كيوتو، أوساكا، ساكاي، وناجازاكي) بالاشتراك في الايتو وابو*، وتحديد أسعار واردات الحرير.

رابع عشر :- لا يمكن إجراء مشتريات إلا بعد تحديد الايتووابو، وبرغم هذا وبما أن السفن الصينية صغيرة، فالواجب أن لا تكونوا صارمين معها، ولايسمح بأكثر من عشرين يوماً لإجراء البيع .

خامس عشر :- يكون اليوم العشرون من الشهر التاسع آخر موعد لعودة السفن الأجنبية، ولكن يسمح للسفن المتأخرة في الوصول بمهلة قدرها خمسون يوماً تبدأ من موعد وصولها، ويسمح للسفن الصينية بالسفر بعد رحيل السفن البرتغالية بقليل.

سادس عشر :- لايجوز ترك السلع غير المباعة في عهدة اليابانيين لتخزينها أو المحافظة عليها.

سابع عشر :- يجب على مندوبي المدن الخمس الشوجنية الوصول إلى ناجازاكي في موعد لا يتجاوز اليوم الخامس من الشهر الطويل ، ولايسمح للمتأخرين في الوصول بالاشتراك في حصة الحرير وشرائه.

ثامن عشر :- لا يسمح للسفن التي تصل إلى هيرادو بعقد صفقات إلا بعد تحديد سعر الحصص في نازازاكي .

المصدر : تيدمان، المصدر السابق ، ص 99-101؛ إسماعيل، المصدر السابق، ص303-304.

*ويقصد بها جملة مشتريات الحرير.

ملحق رقم (2)

دستور امبراطورية اليابان (1889)

أ – الإعلان الامبراطوري لدستور امبراطورية اليابان في 11 شباط 1889

لقد تبوأنا بفضل أمجاد أسلافنا العرش الذي توارثناه في سلسلة متتابعة الحلقات لأجيال أبدية، وانعقدت رغبتنا في ضمان الخير لرعايانا المحبوبين والنهوض بملكاتهم الذهنية والأخلاقية، الأمر الذي كان موضع عناية أجدادنا ورعايتهم المشبعة بالحب لشعبهم، ونحن اذ نأمل في ان نحقق الرخاء للدولة بالاتفاق مع شعبنا وبفضل تأييدهم لنا، نعلن وفقاً لمرسومنا الامبراطوري الصادر في اليوم الثاني عشر من الشهر العاشر من السنة الرابعة عشرة لحكم الميجي، قانوناً أساسياً للدولة يبين المبادئ التي سنسترشد بها في مسلكنا، ويوضح لخلفائنا و رعايانا وذريتهم ما يجب عليهم ان يتبعوه الى الأبد.

إننا ورثنا حقوق السيادة على الدولة من أجدادنا ، وسنتركها تراثاً لأبنائنا، وسوف لن نعجز نحن ولا هم في المستقبل عن استخدامها على خير وجه وفقاً لمواد الدستور الممنوح لكم بمقتضى هذا المرسوم، ونحن نعلن الآن احترامنا وحمايتنا لسلامة حقوق شعبنا وأملاكه، ونضمن لهم التمتع بمثل هذا ضمن نطاق مواد الدستور الحالي وفي حدود القانون، وسيدعى البرلمان الاول للانعقاد في العام الثالث والعشرين من حكم الميجي، وسيكون يوم افتتاحه هو اليوم الذي يصبح فيه هذا الدستور نافذاً.

واذا نشأ في المستقبل ما يقتضي تعديل أي مادة من مواد هذا الدستور، نتولى نحن او خلفاؤنا حق المبادأة فنقدم مشروعاً بهذا الى البرلمان الامبراطوري الذي يتولى الاقتراع عليه وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا الدستور، وبخلاف ذلك لا يسمح لأبنائنا ولا لرعايانا ان يحاولوا تغيير شيء من هذا، وسيكون وزراء دولتنا الذين يعملون باسمنا مسؤولين عن تنفيذ الدستور الحالي وعلى رعايانا الحاليين وذريتهم يقع واجب الولاء لهذا الدستور .

توقيع صاحب الجلالة الامبراطورية



(الختم الشخصي)

اليوم الحادي عشر من الشهر الثاني للسنة الثانية والعشرين لحكم الميجي

(التواقيع المصدقة على التوقيع الأولي)

- الكونت كورودا كيوتاكا (الوزير رئيس الدولة) .
- الكونت ايتوهيروبومي (رئيس مجلس شورى الامبراطور) .
- الكونت اوكوما شيجينوبو (وزير الدولة للشؤون الخارجية) .
- الكونت سايجو تسوكوميتشي (وزير الدولة للبحرية)
- الكونت اينويو كاورو (وزير الدولة للزراعة والتجارة) .
- الكونت ياماداً أكي يوشي (وزير الدولة للعدلية) .
- الكونت ماتسوجاتا ماسايوشي (وزير الدولة للمالية و وزير الدولة للشؤون الداخلية).
- الكونت أوياما ايوا أو (وزير الدولة للحربية) .
- الفيكونت موري آرينوري (وزير الدولة للتعليم) .
- الفيكونت اينوموتو تاكي آكي (وزير الدولة للنقل) .

ب. دستور إمبراطورية اليابان (11 شباط 1889)

الباب الاول: الامبراطور.

المادة 1- يملك امبراطورية اليابان ويحكمها الى عهود غير منتهية سلالة من الأباطرة.

المادة 2 – يتولى العرش الامبراطوري نسل من الذكور الإمبراطوريين وفقاً لنصوص قانون البيت الامبراطوري .

المادة 3 – الامبراطور مقدس وذاته مصونة .

المادة 4 – الامبراطور هو رأس الامبراطورية يحفظ لنفسه حقوق السيادة ويمارسها وفقاً لشروط الدستور الحالي .

المادة 5 – يمارس الامبراطور السلطة التشريعية بموافقة البرلمان الامبراطوري.

المادة 6 – يصدق الامبراطور على القوانين ويأمر بإعدادها وتنفيذها .

المـادة 7 – يـدعو الامبراطـور البرلمـان الامبراطـوري الـى الانعقـاد ويفتتحـه وينهـي دوراته ويعطله الى اجل ويحل مجلس النواب .

المادة 8 – اذا بدت ضرورة ملحة تدعو الى المحافظة على الأمن العام او تجنب كوارث عامة يصدر الامبراطور مراسيم امبراطورية تحل محل القانون وذلك عندما لا يكون البرلمان منعقداً، على ان تعرض هذه المراسيم على البرلمان عند اجتماعه بعد ذلك فإذا لم يوافق البرلمان عليها، فعلى الحكومة ان تقرر إبطالها للمستقبل .

المادة 9 – يصدر الامبراطور أو يوعز بإصدار مراسيم لتنفيذ القوانين، او للمحافظة على السلام العام والنظام وتوفير الرفاهية للشعب، ولكن لا يجوز بأي حال ان يؤدي أي مرسوم الى تغيير أي قانون قائم.

المادة 10 – يحدد الامبراطور نظام مختلف فروع الإدارة ومرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين ويعين الموظفين ويفصلهم ، ويجب في حالة الاستثناءات التي نصَّ عليها بصفة خاصة في الدستور الحالي أن تكون متفقة مع النصوص المذكورة.

المادة 11 – للإمبراطور القيادة العليا للجيش والبحرية .

المادة 12 – الامبراطور يحدد نظام الجيش والبحرية ومركزيهما في حالة السلم.

المادة 13 – الامبراطور يعلن حالة الحرب ، ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات .

المادة 14 – الامبراطور يعلن حالة الحصار ويجري تحديد شروط حالة الحصار ومقتضياتها بقانون .

المادة 15 – الامبراطور ينعم بألقاب النبالة ويمنح الرتب والنياشين والأوسمة .

المادة 16 – الامبراطور يأمر بالعفو العام والغفران وتخفيف العقوبات ورد الاعتبار.

المادة 17 – يؤلف مجلس وصاية وفقاً لنصوص قانون البيت الامبراطوري ويمارس باسم الإمبراطور جميع السلطات التي يتمتع بها الامبراطور.

الباب الثاني: حقوق و واجبات الرعايا.

المادة 18 – الشروط اللازمة للرعوية اليابانية يحددها القانون .

المادة 19 – يجوز تعيين الرعايا اليابانيين وفقاً للمواصفات الواردة في القوانين والتشريعات في المناصب المدنية او العسكرية ، او أية وظائف اخرى.

المادة 20– الرعايا اليابانيون مطالبون بالخدمة في الجيش او البحرية وفقاً لنصوص القانون .

المادة 21– الرعايا اليابانيون مطالبون بواجب دفع الضرائب وفقاً لنصوص القانون .

المادة 22– للرعايا اليابانيين حرية الإقامة وحرية تغيير هذه الإقامة ضمن حدود القانون .

المادة 23 – لا يقبض على أي رعية ياباني او يعتقل او يحاكم او يعاقب ،الا وفقاً للقانون.

المادة 24 – لا يحرم أي رعية ياباني من حقه في ان يحاكم بواسطة قضاة معينين وفقاً للقانون .

المادة 25 – لا يجوز دخول منزل أي رعية ياباني او تفتيشها الا برضاه ، وتستثنى من ذلك الحالات المنصوص عليها في القانون .

المادة 26 – باستثناء الحالات المذكورة في القانون لا يجوز انتهاك سرية خطابات أي رعية ياباني .

المادة 27 – لا تنتهك حق الملكية لكل رعية ياباني، والتدابير التي تقتضي الضرورة اتخاذها للمنفعة العامة يجب ان ينص عليها القانون .

المادة 28 – الرعايا اليابانيون يتمتعون بحرية المعتقدات الدينية ضمن حدود لا تمس بالسلام والنظام، ولا تتعارض مع واجباتهم كرعايا.

المادة 29 – الرعايا اليابانيون يتمتعون ضمن حدود القانون بحرية الخطابة والكتابة والنشر عند الاجتماعات العامة، وتكوين الجمعيات .

المادة 30 – يجوز للرعايا اليابانيين ان يقدموا التماسات بشرط مراعاة قواعد الاحترام اللائقة والتزام النظم والقوانين الموضوعة لهذا الغرض .

المادة 31 – لا يجوز ان تؤثر المواد الواردة في هذا الباب على ممارسة السلطات المسندة للإمبراطور في زمن الحرب، أوفي حالة الطوارئ الوطنية .

المادة 32 – أي نص وكل نص من النصوص التي تضمنتها المواد المذكورة في هذا الباب تطبق على ضباط وجنود الجيش والبحرية بشرط ان لا تكون متضاربة مع قوانين ونظم الجيش والبحرية .

الباب الثالث: البرلمان الامبراطوري.

المادة 33 – يتألف البرلمان الامبراطوري من مجلسين ، مجلس النبلاء ومجلس النواب.

المادة 34 – يتألف مجلس النبلاء وفقاً للتشريع الخاص بهذا المجلس من اعضاء الاسرة الامبراطورية ، وطبقات النبلاء من الاشخاص الذين يعينهم الامبراطور .

المادة 35 – يتألف مجلس النواب من اعضاء ينتخبهم الشعب وفقاً لنصوص قانون الانتخاب .

المادة 36 – لا يمكن لاحد ان يجمع بين عضوية المجلسين في آنٍ واحد .

المادة 37– كل قانون يحتاج الى موافقة البرلمان الامبراطوري .

المادة 38– يقترع المجلسان على مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة لهما، ويجوز لهما التقدم بمشروعات القوانين .

المادة 39 – مشروع القانون الذي يرفضه احد المجلسين لا يعرض مرة اخرى في نفس الدورة .

المادة 40 – يمكن للمجلسين ان يقدما اعتراضات للحكومة بشان القوانين أو بشان أي موضوع آخر، ولكن اذا رفضت هذه الاعتراضات فلا يمكن تقديمها مرة اخرى في نفس الدورة.

المادة 41 – يدعى البرلمان الامبراطوري للاجتماع في كل عام .

المادة 42– تستمر دورة البرلمان الامبراطوري ثلاثة أشهر ، ويجوز اذا اقتضى الامر إطالة هذه الفترة بأمر امبراطوري .

المادة 43– عند الضرورة الملحة يجوز دعوة البرلمان الى الانعقاد في دورة استثنائية بالإضافة الى الدورة العادية، وتحدد فترة الدورة الاستثنائية بأمر إمبراطوري.

المادة 44 – يتم في وقت واحد افتتاح المجلسين وانهاء دورتيهما وإطالتهما وتعطيلهما الى اجل، وفي حالة صدور أمر بحل مجلس النواب تتأجل في الوقت ذاته اجتماعات مجلس النبلاء .

المادة 45 – عندما يصدر الامر بحل مجلس النواب يصدر أمر امبراطوري بانتخاب اعضائه من جديد، ويدعى المجلس الجديد للانعقاد في غضون خمسة اشهر من تاريخ صدور أمر الحل .

المادة 46– لا يمكن فتح باب مناقشة او اجراء اقتراع في احد المجلسين الا اذا كان ثلث مجموع الاعضاء حاضراً.

المادة 47 – تؤخذ الاصوات في المجلسين بالأغلبية المطلقة، وفي حالة تعادل الاصوات يفوز بالأغلبية الفريق الذي اقترع الرئيس في جانبه .

المادة 48– تعقد مباحثات المجلسين علناً ، ويمكن ان تجرى في جلسة سرية بطلب من الحكومة او بقرار من المجلس .

المادة 49 – يجوز لكل من المجلسين ان يقدم عرائض للإمبراطور .

المادة 50 – يجوز للمجلسين ان يتلقيا التماسات مقدمة من الرعايا .

المادة 51 – يجوز للمجلسين ان يسنا اللوائح اللازمة لإدارة شؤونهما الداخلية ،وذلك بالإضافة الى ما نص عليه الدستور وقانون المجلسين .

المادة 52 – لا يجوز ان يعتبر أي عضو من المجلسين مسؤولاً خارج المجلسين عن أي رأي أبدي في المجلس، او عن أي تصويت حدث ، ولكن العضو يصبح مسؤولاً امام القانون العام اذا ابدى رأيه علناً في خطبة شعبية ، او في وثيقة مطبوعة او مكتوبة ، او بأي وسيلة اخرى مشابهة.

المادة 53 – يتمتع اعضاء المجلسين خلال الدورة بالحصانة من الاعتقال، الا في حالة ارتكاب جرم صارخ، او في حالة جرائم تتصل بإثارة اضطراب داخلي او متاعب خارجية، ويكون الاعتقال بموافقة المجلس .

المادة 54 – يجوز لوزراء الدولة ومندوبي الحكومة ان يحضروا اجتماعات أي من المجلسين في أي وقت كان، ولهم ان يشتركوا في المناقشة .

الباب الرابع: وزراء الدولة ومجلس شورى الامبراطور.

المادة 55 – على وزراء الدولة ان يقدموا النصح للإمبراطور ويكونوا مسؤولين عن نصيحتهم ،ويجب ان تكون جميع القوانين والتشريعات الامبراطورية والمراسيم الامبراطورية من أي نوع كانت والتي تكون متعلقة بشؤون الدولة ممهورة أيضاً بتوقيع احد وزراء الدولة .

المادة 56 – يجب على اعضاء مجلس شورى الامبراطور –وفقاً لنصوص تنظيم هذا المجلس– ان يتناقشوا في المسائل الهامة للدولة عندما يستشيرهم الامبراطور

الباب الخامس: النظام القضائي.

المادة 57 – تمارس المحاكم السلطة القضائية بمقتضى القانون وباسم الامبراطور، ويحدد القانون اختصاصات هذه المحاكم ونظامها .

المادة 58 – يعين القضاة من بين الذين يملكون المؤهلات الصحيحة التي نص عليها القانون، ولا يجرد القاضي من منصبه الا اذا صدر ضده حكم جنائي او عقوبة تأديبية، ويحدد القانون قواعد العقوبات التأديبية .

المادة 59 – المحاكمات والأحكام يجب ان تكون علنية في المحاكم ، ولكن اذا كان هنالك ما يخشى ان يكون فيه مساس بالسلام والأمن، او صيانة الآداب العامة ،فيجدر عندئذ تعطيل المحاكمة العلنية بنص القانون او بقرار من المحكمة.

المادة 60 – جميع المسائل التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الخاصة يجب ان ينص عليها بصفة خاصة في القانون .

المادة 61 – لا تنظر محاكم القضاء في قضايا تتصل بحقوق يثبت انها انتهكت بإجراءات غير شرعية من جانب السلطات الادارية ، وانما تكون من اختصاص محكمة المنازعات الادارية التي تنشأ خصيصاً لذلك وفقاً لنص القانون.

الباب السادس: المالية.

المادة 62 – يكون فرض ضريبة جديدة او تعديل فئات ضريبة قائمة بواسطة قانون، غير ان جميع الرسوم الادارية التي من هذا القبيل او الايرادات الاخرى التي تكون من قبيل التعويض لا تقع ضمن الفئة الواردة في الفقرة السابقة، ويجب الحصول على موافقة البرلمان الامبراطوري عند عقد القروض الوطنية والتعاقد على ديون اخرى لحساب الخزانة الوطنية, ويستثنى من ذلك ماهو منصوص عليه في الميزانية .

المادة 63 – تجبى بمقتضى النظام القديم الضرائب المفروضة الآن ما دامت لم تعدل بقانون جديد .

المادة 64– يجب الحصول على موافقة البرلمان الامبراطوري فيما يتعلق بنفقات الدولة و إيراداتها وذلك بواسطة ميزانية سنوية ، ويجب الحصول على موافقة البرلمان الامبراطوري على أي من النفقات وعلى جميعها مما يتعدى التقديرات الواردة في أبواب وفقرات الميزانية ، او التي لم ينص عليها في الميزانية .

المادة 65 – يجب عرض الميزانية اولاً على مجلس النواب .

المادة 66 – تستوفى نفقات البيت الامبراطوري في كل عام من الخزانة الوطنية وفقاً للقدر المحدد الآن ، ولا يقتضي ذلك الحصول على موافقة البرلمان الامبراطوري الا اذا اقتضت الضرورة زيادة هذه النفقات .

المادة 67 – لا يجوز للبرلمان الإمبراطوري ان يرفض او يخفض بغير موافقة الحكومة على المصروفات التي اصبحت ثابتة ، والتي جعلها الدستور ترتكز على السلطات الخاصة بالإمبراطور، او تلك المصروفات التي يمكن ان تكون قد نشأت بحكم القانون، او التي تتعلق بالالتزامات القانونية للحكومة .

المادة 68 – يجوز للحكومة لكي تواجه احتياجاتها الخاصة، ان تطلب من البرلمان الامبراطوري الموافقة على قدر معين يكون بمثابة رصيد للمصروفات المستجدة لعدد من الأعوام سبق تحديده .

المادة 69 – ينص في الميزانية على انشاء رصيد احتياطي لسد أي عجز لا يمكن تجنبه في الميزانية ولمواجهة الاحتياجات التي لم ينص عليها في الميزانية.

المادة 70 – عندما لا يمكن استدعاء البرلمان الامبراطوري الى الانعقاد بسبب الحالة الخارجية للبلاد يجوز للحكومة- في حالة الضرورة الملحة التي تدعو للمحافظة على الأمن العام- ان تتخذ جميع التدابير المالية اللازمة بواسطة مرسوم امبراطوري، وفي الحالة المذكورة في الفقرة السابقة تعرض المسألة على البرلمان الامبراطوري في دورته التالية ، ويجب عندئذ الحصول على موافقته عليها .

المادة 71 – عندما لا يقترع البرلمان الامبراطوري على الميزانية، او عندما لا تكون الميزانية قد اصبحت معدة فعلاً، يتعين على الحكومة ان تنفذ ميزانية العام السابق .

المادة 72 – يجب ان يتحقق ديوان المحاسبة من مصروفات الدولة وإيراداتها ، ويعتمدها على ان تقدمها الحكومة للبرلمان الامبراطوري مرفقة بتقرير بالتحقق من صحتها يضعه الديوان المذكور.

يحدد نظام واختصاص ديوان المحاسبة وفق قانون منفصل .

الباب السابع: قواعد إضافية

المادة 73 – عندما تطرأ ضرورة في المستقبل تدعو الى تعديل نصوص الدستور الخاص بصدد أمر امبراطوري بتقديم مشروع بهذا الشأن الى البرلمان الامبراطوري، وفي الحالة السابقة لا يستطيع أي مجلس من المجلسين ان يفتح باب المناقشة الا اذا تواجد ما لا يقل عن ثلثي مجموع عدد الاعضاء، ولا يمكن الموافقة على أي تعديل الا اذا تواجدت اغلبية لا تقل عن ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

المادة 74 – لا يجوز تقديم أي تعديل لقانون البيت الامبراطوري الى البرلمان لمناقشته، ولا يمكن تعديل أي نص من نصوص الدستور الحالي بواسطة قانون يصدر من البيت الامبراطوري .

المادة 75- لا يجوز اجراء أي تعديل في الدستور او في قانون البيت الامبراطوري خلال فترة قيام وصاية على العرش .

المادة 76 – تستمر سارية النظم القانونية القائمة ، كالقوانين والتشريعات او غيرهما من الأوامر تحت أي اسم آخر، ما دامت لا تتعارض مع الدستور الحالي.

جميع العقود القائمة او الأوامر التي تفرض التزامات على الحكومة يجب ان تدخل في نطاق المادة 67 .

المصدر: تيدمان، المصدر السابق، ص 115-135؛ إسماعيل، المصدر السابق، ص 313-322.

مُلحق رقم (3)

(معاهدة التجارة والملاحة) الموقعة بين اليابان وبريطانيا في السادس عشر من تموز 1894.

المادة الاولى : أنَّ رعايا كل من الطرفين المتعاقدين لهما الحرية التامة في الدخول او السفر او الاقامة في اي جزء من مناطق النفوذ او ممتلكات الطرف المتعاقد الاخر والتمتع بالحماية التامة والكاملة لشخصهم وممتلكاتهم . لهم حرية وسهولة الدخول الى دور القضاء لمتابعة حقوقهم والدفاع عنها : ستكون لهم حرية متساوية مع رعايا موتيني البلد في اختيار وتعيين المحامين وممثليهم لمتابعة حقوقهم والدفاع عنها امام هذه المحاكم , وفي كل القضايا ذاة العلاقة في ادارة القضايا فهم يتمتعون بكل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها موتينوا البلد . وفي ما يتعلق بحقوق الاقامة والسفر , وامتلاك السلع والحاجيات و الملكية الشخصية وبيع الملكية التي اكتسبوها بشكل شرعي , فأن رعايا كل من الاطراف المتعاقدة يتمتعون بالامتيازات نفسها للطرف الاخر في الحريات والحقوق , ولن يكونوا خاضعين لرسوم او اسعار اعلى من رعايا موتيني البلد . رعايا كل من الاطراف المتعاقدة تتمتع في نفوذ وممتلكات الاخر بالحرية الكاملة , وخاضعين للقوانين والانظمة والتعليمات , ويتمتعون بحقوق الممارسات الخاصة او العامة لعبادتهم , وحقوق دفن موتينيهم طبقا لعاداتهم الدينية في اماكن مناسبة يتم تاسيسها لهذا الغرض . ولم يكونوا مرغمين تحت اي ذريعة مطلقا لدفع اي رسوم او ضريبة اخرى قد تكون اعلى من المدفوعة من الموتينين المحليين او رعايا وموتيني الدولة الاكثر رعايا .

المادة الثانية : الرعايا من كلا الطرفيين المتعاقدين المقيمين في املاك الاخر , يتم اعفائهم من الخدمة العسكرية الالزامية سواء في الجيش او البحرية او الحرس الوطني او المليشيات الشعبية ومن كل المساهمات المفروضة بدلا من الخدمة الشخصية , من كل القروض الجبرية او المساهمات العسكري .

المادة الثالثة : ستكون هناك حرية متبادلة بالتجارة والملاحة بين مناطق نفوذ وممتلكات الطرفين المتعاقدين الاصليين . رعايا كل من الاطراف المتعاقدة في الاصل يتاجرون في اي جزء من مناطق النفوذ وممتلكات الاخر بالجملة او يبيعون

بالمفرد في كل انواع المنتج , والصناعات , ويتاجرون التجارة القانونية , اما شخصيا او من قبل الوكلاء , او في شراكات مع الاجانب او الموتينين المحليين ؛ وقد يمتلكون هناك او يستأجرون او يشغلون البيوت , والمصانع والمخازن والدكاكين , والمباني التي قد تكون ضرورية لهم وايجار ارض لأغراض سكنية او تجارية ويخضعون انفسهم الى القوانين ولوائح جمرك البلاد مثل الموتينين المحليين. كما لهم الحرية للمجيء بسفنهم وحمولاتها الى مواني‌ء وانهارالطرف الاخر التي تم افتتاحها او التي ستفتح الى التجارة الاجنبية ، بدون الحاجة الى دفع ضرائب او رسوم ، وسيعامل رعايا الدولتين بنفس المعاملة على التوالي في الامور التجارية والملاحية ، كما الموتينون المحليون او رعايا الدولة الاكثر رعاية ، بكافة صفاتهم كاشخاص اوموظفون عامون اوشركات او مؤسسات ، ويخضعون دائما الى القوانين والانظمة وتعليمات كل بلد.

<u>المادة الرابعة</u> : مصانع ومساكن ومخازن رعايا الطرفين المتعاقدين في ممتلكات الطرف الاخروكل ما يتعلق بها لاغراض السكن والتجارة ، يتم احترامها وليس من الجائز تفتيشها و تدقيق وتفتيش الكتب والوثائق والحسابات ماعدا تلك التي تكون تحت تصرف القانون والانظمة والتعليمات لكل بلد.

<u>المادة الخامسة</u> : لاتفرض رسوم او ضرائب اعلى على اي مادة اوالمنتجات الصناعية المستوردة الى ممتلكات ومناطق نفوذ جلالة ملكة بريطانيا و لاتفرض رسوم او ضرائب اعلى على اي مادة اوالمنتجات الصناعية المستوردة الى ممتلكات ومناطق نفوذ جلالة امبراطور اليابان ،هذا البند غير قابل للتطبيق على المنع الصحي المرهون بحماية الاشخاص او الماشية او النباتات الزراعية .

<u>المادة السادسة</u> : ليست هناك رسوم اوضرائب اعلى يتم فرضها في مناطق النفوذ وممتلكات الطرفين المتعاقدين على تصديرالبضائع القانونية لكلا الطرفين او اعادة تصدير البضائع القانونية الى بلاد اجنبية اخرى .

<u>المادة السابعة</u> : رعايا الطرفين المتعاقدين في ممتلكات ومناطق نفوذ الطرفين يكونون معفيين من رسوم المرور ، ويعاملون في مساواة تامة اسوة بالموتينون المحليون في كل ما يتعلق بالتسهيلات التجارية والتخزين .

المادة الثامنة : كل المواد المستوردة قانونيا على السفن البريطانية الى مناطق نفوذ وممتلكات جلالة امبراطور اليابان ، وكل المواد القانونية المستوردة على السفن اليابانية الى مناطق نفوذ وممتلكات جلالةملكة بريطانيا العظمى وايرلندا، لاتكون خاضعة لرسوم اخرى اواعلى اذا كانت مثل هذة المواد مستوردة على السفن البريطانية هذة المساواة في المعاملة ستصبح سارية المفعول بتطابقها على الطرفين ، سواء مثل هذة المواد المستوردة تجيء مباشرة من مكان الاصل او من اي مكان اخر . وفي الاسلوب نفسه ستكون هناك مساواة تامة في المعاملة فيما يتعلق بالتصدير وفي دفع الضرائب نفسها المتعارفة في مناطق نفوذ وممتلكات الطرفين للمواد القانونيةالتي يتم تصديرها قانونيا من هناك ، سواء من ميناء احد الطرفين المتعاقدين او من دولة ثالثة .

المادة التاسعة : لاتفرض رسوم الحمولةاو الميناءاودليل الارشاد او الفناراو محجر صحي او اي رسوم كمركية مماثلة من الحكومة او الموظفون العامون او افراد اوشركات اومؤسسات في مناطق النفوذ وممتلكات كلا البلدين على سفن البلدين على حد سواء ، هذة المعاملة الخاصة تكون متبادلة على جميع السفن مهما كانت وجهتها اومكانها .

المادة العاشرة : عمليات التحميل والتفريغ للسفن في الموانيءواحواض السفن والمراسي في مناطق النفوذ وانهار وممتلكات البلدين سوف تكون متساوية مع الامتيازات التي تحصل عليها السفن الوطنية لكلا البلدين .

المادة الحادية عشرة : تكون التجارة الساحلية لكلا الطرفين المتعاقدين مستثناة من بنود هذة المعاهدة ، ويتم تنظيمها وفق القوانين الخاصة بكلا البلدين ويكون الرعايا البريطانيين في ممتلكات او مناطق نفوذ امبراطور اليابان والرعايا اليابانيين في ممتلكات ومناطق نفوذ صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى متمتعين بالقوانين والامتيازات نفسها التي يتمتع بها رعايا او موتينين الدولة الاخرى.واي سفينة يابانية محملة بالبضائع من اي بلاد اخرى لها الحق بالتوقف والتفريغ لحمولتها في اكثر من ميناء عائد لجلالة امبراطور اليابان وبالعكس بالنسبة لبريطانيا ،وتكون السفن العائدة للبلدين خاضعة للقوانين والتعليمات والتعريفة الكمركية الحكومية . وتسمح الحكومة

اليابانية للسفن البريطانية للتحميل والتفريغ في جميع موانيء الامبراطورية باستثناء موانيء اوساكا وناجتا .

<u>المادة الثانية عشرة</u> : اي سفينة حربيه اوسفينه تجارية عائدة الى الطرفين المتعاقدين قد تجنح بسبب الطقس اوبسبب ازمه اخرى الى موانيء احد الطرفين ن تكون لها الحرية للحصول على التصليح اوالتجهيزات الضرورية للعوده الى البحر ثانية ، دون دفع اي مستحقات ما عدا تلك التي تكون واجبة الدفع للسفن الوطنية ، كل سفينه حربية اوتجارية تعود للاحد الطرفين المتعاقدين تجنح او تتحطم على سواحل الطرف الاخر ، تقوم الادارات المحلية بابلاغ القنصل العام او نائبه او وكيلة بالحادث ، كل الاجراءات التي تقوم بها سلطات صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا للسفن اليابانية تكون وفق القوانين والتعليمات لبريطانيا العظمى ، وبشكل متبادل بالنسبة للسفن البريطانية الجانحة على سواحل صاحب الجلالة امبراطور اليابان ، وجميع الحمولات والاثاث والوثائق ستكون من حق المالكين او وكلاءهم وممكن ان تترك للقنصل او نائبه او وكيلة في حالة لم يكن هنالك مالك اومن ينوب عنه ، جميع السلع التجارية المنقذة ستكون معفاة من الرسوم الكمركية مالم توضع للمتاجرة بها وفي هذة الحالة تخضع للرسوم القانونية للبلد .

<u>المادة الثالثة عشرة</u> : كل السفن التي ترفع العلم الياباني والتي تخضع للقانون الياباني يتم عدها سفن يابانية . وكل السفن التي ترفع العلم الببريطاني وتخضع للقانون البريطاني يتم عدها بريطانية ، ويتم عدها لاغراض هذه المعاهدة .

<u>المادة الرابعة عشر:</u> القنصل العام , القنصل , نائب القنصل , وكيل القنصل لكل من الطرفين المتعاقدين المقيم في منطقة نفود او ممتلكات الطرف الاخر سيستلم المساعدة القانونية من الادارات المحلية لالقاء القبض على الهاربين من سفن بلدانهم .

<u>المادة الخامسة عشر :</u> الطرفين المتعاقدين يوافقون على منح الامتيازات التجارية والملاحية او التفضيل او المناعة اللتي تمنح فيما بعد الى سفن ورعايا وموتيني حكومة اي دولة اخرى تتوسع على الفور وبدون شروط الى سفن ورعايا وموتينوا حكومة الطرف المتعاقد الاخر .

المادة السادسة عشر : الطرفين المتعاقدين يمنحون القنصل , نائب القنصل , وكيل القنصل لكل الموانيء , المدن , واماكن اخرى يتمتعون بكل الامتيازات والاستثنائات والحصانة التي يتم او قد يتم منحها الى الموظفين القنصليين للدولة الاكثر رعايا .

المادة السابعة عشر : رعايا كل من الطرفين المتعاقدين تتمتع في مناطق نفوذ و ممتلكات الاخر بالحمايه نفسها التي يتمتع بها الموتين المحلي، ويخضع للقانون المحلي فيما يتعلق ببراءات الاختراع , العلامات تجارية و تصاميم بناء .

المادة الثامنة عشر : في حالة اندماج مستوطنات اجنبية في االيابان (كومونات) ، والتي ستشكل فيما بعد جزء من النظام البلدي العام لليابان ، وعند تحول الالتزامات والواجبات البلدية والاموال والملكية المشتركة الى السلطات اليابانية المؤهلة ، وفي حالة حصول هذا الاندماج ستؤكد عقود الايجار تحت اي ملكية كانت بالاشارة الى السلطات القنصلية ، وكل الاراضي التي تمنح من قبل الحكومة اليابنية لاغراض الايجار في المستوطنات المذكورة ستكون خاضعة لحق النفوذ السامي ، ويتم اعفائها مجانا من كل الضرائب وبشكل دائم .

المادة التاسعة عشر : ستكون شروط المعاهدة قابلة للتطبيق بقدر ما تسمح به القوانين في كل المستعمرات والاملاك لصاحبة الجلالة ملكة بريطانية باستثناء المناطق ادناه، بمعنى اخر ما عدا : الهند , كندا , الكاب , جنوب استراليا , غرب استراليا , نيوزلندا وان نصوص المعاهدة ستكون قابلة للتطبيق في اي من المستعمرات المذكورة اعلاه او الاملاك خلال سنتان من تاريخ تبادل تصديق المعاهدة الحالية عن طريق ممثل صاحبة الجلالة البريطانية في طوكيو .

المادة العشرون : من تاريخ دخول المعاهدة الحالية حيز التنفيذ سيتم استبدالها بالاتفاقية المعقودة يوم 14 من شهر تشرين الاول 1854 و26من اب 1858 واليوم 5 من حزيران 1866 ، وكل الترتيبات والاتفاقيات التابعة ستتوقف عن ان تكون ملزمة وفي النتيجة ستكون السلطة القضائية الممارسة من قبل المحاكم البريطانية في اليابان وكل الامتيازات الاستثنائية والمناعات التي يتمتع بها الرعايا البريطانيين كجزء

او حقوق فرعية من هذه السلطة القضائية ستتوقف وبدون اشعار وتمارس المحاكم اليابانية سلطاتها القضائية.

المادة الحادية والعشرون : المعاهدة الحالية ستكون سارية المفعول لمدة اثنتي عشرة سنة ،وتدخل حيز التنفيذ بعد سنة واحدة بعد ان تقوم حكومة صاحب الجلالة امبراطور اليابان بتبليغ حكومة جلالتها . لاحد الطرفين المتعاقدين الحق بعد انقضاء احدى عشر سنة من تاريخ سريان مفعول المعاهدة اخطار الطرف الاخر عن نيته لانهاء المعاهدة وبعد اثنى عشر شهر من تقديم هذا الاخطار تعد المعاهدة متوقفة .

المادة الثانية والعشرون : يتم المصادقة والموافقة على المعاهد , ويتم تبادل الموافقات في طوكيو باسرع ما يمكن , ولا تتاخر اكثر من ستة اشهر من تاريخ التوقيع عليها .

المصدر: الساعدي، المصدر السابق، ص 212-216.

قائمة المصادر:

أولًا: الكتب العربية والمُترجمة:

1- آ. ابشتاين ، مولد الصين الشعبية من حرب الافيون الى التحرير ، ترجمة حسين تمام، (القاهرة ، الدار المصرية ، 1957).

2- آرثر تيدمان، اليابان الحديثة ، ترجمة وديع سعيد، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت).

3- آلان بالمر ، موسوعة التأريخ الحديث ، ترجمة سوسن فيصل السامر، ويوسف محمد أمين ، جـ2، (بغداد، دار المأمون ، 1992).

4- بول اكاماتسو ، " دور الجيش في العملية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لنمو اليابان"، بحث في كتاب: الجيش والحركة الوطنية. مصر ، فيتنام ، الباكستان ، أندونيسيا، اليابان ، الصين ، الكونغو ، ترجمة حسن قبيسي ،(بيروت ، دار ابن خلدون، 1971).

5- بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية: ازمات القرن العشرين 1914-1945، ترجمة جلال يحيى، (القاهرة، دار المعارف، 1978).

6- تشستر آ. بين، الشرق الأقصى. موجز تأريخي، ترجمة حسين الحوت، سلسلة الألف، (القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 1958).

7- جلال يحيى، الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، (مصر ، دار المعارف ، 1984).

8- جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم،(بيروت، منشورات المكتب التجاري، 1957).

9- جورج .ف. كنان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة عبد الاله الملاح،(دمشق، دار دمشق، 1988).

10- حسن السيد أحمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية. آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، ج1، ط2، (القاهرة، مؤسسة الثقافية الجامعية، 1974).

11- حسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات الأميركية - اليابانية أهداف ثابتة... سياسات مُتغيرة، (بغداد، 2004).

12- دعد بومهلب عطا الله، اليابان من الشروق إلى السطوع. (الجيوسياسية اليابانية المعاصرة)، (بيروت، مكتبة لبنان، 1994).
13- رجاء زامل كاظم الموسوي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفيليبين بين عامي 1898-1946، (بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2015).
14- روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب،(بيروت، منشورات المكتبة الأهلية ، 1961).
15- رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914-1945، ط2، (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983).
16- ستيفن بادیانسکي، صراع الأذكياء ، القصة الكاملة لفك رموز الشيفرة في الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمد شريف الطرح، (الرياض ، العبيكان للنشر ، 2007).
17- سلسلة مقالات لصحيفة الاساهي شميون اليابانية، ترجمة عبد السلام صبحي خضر سكرتير اول، سفارة الجمهورية العراقية، (طوكيو، 1985).
18- سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ، جـ1، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 1974).
19- صفاء كريم شكر, السياسة الامريكية تجاه الصين 1895- 1931. دراسة تاريخية (بغداد، 2007).
20- عاصم محروس عبد المطلب وصلاح احمد هريدي، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، (القاهرة مكتبة بستان المعرفة، ، 2003).
21- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر اوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، (بيروت، دار النهضة العربية، 1973).
22- عزت سعد السيد البرُعي ، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الأقليمي ، (القاهرة ، مطبعة العاصمة ، 1985).
23- عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، د.ت).

24- علي حيدر سليمان، تأريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (بغداد ، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع ، 1990).
25- علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914-1939، (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2003).
26- عمر عبد العزيز عمر ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ اوربا الحديث والمعاصر 1815-1950،(بيروت، دار النهضة العربية، 1999).
27- فرحات زيادة وإبراهيم فريجي، تاريخ الشعب الأميركي، (بيروت، المطبعة الأميركانية، 1946).
28- فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان(1853-1972)، (القاهرة، 1997).
29- ك. م. پانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة، دار المعارف، د.ت).
30- كيفن كيتنج، كوريا، ترجمة بشرى زكي، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002).
31- كينئيتشي أونو ، التنمية الإقتصادية في اليابان. الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، (القاهرة، دار الشروق، 2008).
32- مجموعة من الكتاب اليابانيين، خفايا المعجزة اليابانية، ترجمة عبد الله مكي القروص، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 1999).
33- محسن الشيشكلي، الوسيط في القانون الدولي العام،ج1،(بيروت، دار الكتب، 1973).
34- محمد خميس الزوكه، آسيا. دراسة في الجغرافية الإقليمية،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992).
35- محمد علي القوزي وحسان حلاق ، تأريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، ط1،(بيروت، دار النهضة العربية ، 2001).
36- محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، ط1، (بيروت، دار النهضة العربية ، 2001).
37- محمد قاسم وأحمد نجيب هاشم، التأريخ الحديث والمُعاصر، (القاهرة، دار المعارف،1958).

38- محمد نعمان جلال ، الصراع بين اليابان والصين ، (القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1989).

39- مسعود ضاهر، اليابان بعيون عربية1904-2004، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

40- مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث 1853-1945. التحدي والإستجابة،(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).

41- مصطفى كامل، الشمس المشرقة، ج1، (القاهرة، مطبعة اللواء، 1904).

42- منتهى طالب سلمان، دراسات وثائقية في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر 1500-1980، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2010).

43- منتهى طالب سلمان، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2010).

44- موسى محمد ال طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991م،(عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع،2017).

45- ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا /الصين/اليابان/كوريا،(بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1997).

46- ناغاي ميتشيو وميغال أوروتشيا، نهضة اليابان دراسات وأبحاث في التجربة الانمائية اليابانية، ترجمة نديم عبده وفواز خوري، ط2، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1996).

47- نوري عبد الحميد العاني , تاريخ الصين الحديث1516-1911, (بغداد ، مكتبة الكلمة الذهبية ,2003).

48- نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر،(بغداد، 2006).

49- هـ.ا.ل. فِشر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789- 1950) ، ط9، (القاهرة، دار المعارف ، 1993).

50- هشام عبد الرءوف حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو- شوا، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003)، ص 45.

51- الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977).

52- وزارة الخارجية اليابانية، حقائق عن اليابان، الطبيعة الجغرافية، الحلقة الأولى، (مكتب الاستعلامات والشؤون الثقافية، د . ت).

53- اليابان ، ملامح أُمة ، ترجمة سمر حمود الشيشكلي ،(دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2011).

ثانيًا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- أحمد أمير إسماعيل، الحركة الإصلاحية في اليابان(1868-1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

2- أحمد حسين مولى الساعدي، العلاقات السياسية اليابانية- البريطانية 1894-1902، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،2011.

3- أسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية-اليابانية، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

4- افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الولايات المتحدة واوربا في عهد ميجي (1868- 1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

5- إيمان عليوي سلومي ، سياسة اليابان الداخلية والخارجية خلال عهد تايشو 1912-1926، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013.

6- سحر عباس عبد الحسن النجّار، الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان 1926-1939، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2010.

7- صلاح خلف مشاي، سياسة الصين تجاه القضية الكورية(1945-1953)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2013.

8- عباس كاظم عباس، الساموراي ودورهم السياسي والعسكري والثقافي في اليابان حتى عام 1868م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلية التربية ابن رُشد للعلوم الإنسانية، بغداد، 2013.

9- كاظم هيلان مُحسن السهلاني ، سياسة الإحتلال الأميركي في اليابان 1945-1952، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية ، جامعة البصرة ، 2008.

10- مشتاق مال الله قاسم النجّار، السياسة الدولية تجاه الصين 1781-1899، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008.

11- منتهى طالب سلما، العلاقات اليابانية – الأميركية (1919 – 1939)، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2007.

12- ميثاق شيال زورة ، الحرب الإسبانية – الأمريكية 1898–1902، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ، 2005.

13- نادية كاظم محمد العبودي، تطور الأوضاع السياسية الداخلية في الصين 1850–1911، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

14- وسام هادي عكار عظيم ، تطور سياسة اليابان الإقتصادية (1952–1973) " دراسة تأريخية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد، 2014.

ثالثًا: البحوث والصحف:

1– أميل زيدان، بلاد " الشمس المشرقة" تطور الياباني العجيب في نصف قرن ومشكلة الشرق الأقصى،" مجلة الهلال"، ج5، السنة الثلاثون، القاهرة، شباط 1922.

2– رؤوف عباس حامد، الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة 1854–1904، " المجلة المصرية للدراسات التأريخية "، مج23، القاهرة، مطبعة الجيلاوي، 1976.

3– وسام هادي عكار التميمي وخنساء زكي شمس الدين الراوي، هيروبومي إيتو ودوره في حركة الإصلاح اليابانية (عهد ميجي 1841–1909)، " مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" ، العدد 10، مج 3، غزة – فلسطين، أكتوبر 2019 .

4– وليد عبود محمد ووسام هادي عكار، اليابان ومؤتمر واشنطن البحري(1921–1922)، "مجلة كلية التربية للبنات للعوم الإنسانية"، جامعة الكوفة، العدد 19، كانون الأول 2016.

5– وليد عبود محمد ووسام هادي عكار، تطور الاقتصاد الياباني(1868–1912)، "مجلة دراسات في التأريخ والآثار"، جامعة بغداد، العدد 71، 2019.

6– "جريدة العرب"، بغداد، العدد 546 ، 7 آيار 1919.

7– "جريدة العرب"، العدد 551 ، 13 آيار 1919.

رابعًا: الوثائق الأميركية:

Relations of United States. F.R.U.S

1- Relations of United States.F.R.U.S,1918,(U.S, Government Printing Office Washington, 1930).

2- F.R.U.S, 1919, Paris peace conference, Vol. II,(U.S, Government Printing Office Washington, 1942).

3-F.R.U.S,1919,Vol.XI,(U.S,Government Printing Office Washington, 1945).



4- F.R.U.S, 1919, The Paris Peace Conference, Vol. V, (U.S, Government Printing Office Washington, 1946).

خامسًا: الكتب الأجنبية:

1- A. Beard,The Presidents in American History,21st.ed.,(New York, Julian Messner,Inc.,1962).
2- Andrew Boyd, An Atlas of World Affairs, (London, Methuen and Col td, 1962).
3- Andrew Malozenoof ,Russian far Eastern policy 1881-1904, (university of California ,1958).
4- Arthur E. Tiedemann, An Introduction to Japanese Civilization,(New York, Columbia University Press, 1974).
5- Barbara W. Tuchman, Stilwell and the American Experience in China, 1911-45,(London, Macmillan Publishers, 1971).
6- Benjamin and Jean Higgins, Japan and South East Asia, New york, 1969.
7- Benjamin Duke, The History of Modern Japanese Education: Constructing the National School System 1872-1890, (New Jersey, Rutgers University Press, 2009).
8- Bertrand Russell, The Problem of China , (London, George Allen & Unwind Ltd ., 1966).
9- Chow Tse-Tsung, The May Fourth Movement: Intellected Revolution in Modern China, , (U.S. A., 1967).
10- Claude A. Buss, Asia in the Modern World: A History of China Japan South and Southeast Asia,(U.S. A., Library of Congress, 1955).
11- Claude A. Buss, Asia. The Modern World, (New York, the Macmillan Company 1964) .
12- David J. Lu (ed.), Japan A Documentary History, (New York, M.E Sharpe Inc., 1997).
13- David Rees , A Short History of Modern Korea , (London, Home publication ,1988).
14- Donald Keene, Emperor of Japan: Meiji and his world 1852-1912 (New York, NY: Columbia University Press, 2002).
15- Edmond Papinot, Historical and Geographical Dictionary of Japan,(Tokyo, Kodansha International, 1972).
16- Edwin O Reischauer, Japan the Story A Nation, (New York, Harvard University Press, 1990).
17- Edwin O. Reischauer & Albert Mcraig, Japan Tradition and Transformation, (Hong Kong George Allen & Unwin Australia Pty Ltd, 1979).
18- Edwin O. Reischauer, The United States and Japan, (London, Harvard University Press, 1981).




19- Elise K. Tipton, Modern Japan a Social and Political History,(New york, U.S.A., 2002), .
20- Eugene Kim and Hankyo Kim, Korea and Politics of Imperialism 1876-1910,(Berkely, Berkely university of California press,1967).
21- G.A. Ballard, The Influence of The Sea on The Political History of Japan, (London, John Murray, 1921).
22- G.B. Sansom, The Western World and Japan, (New york, 1968).
23- George M. Beckmann, The Modernization of China and Japan, (New York, 1962).
24- George Berrard Noble, Policies and Opinion, (New York, 1935).
25- George W. Keeton, China The For East and The Future, (London, 1949).
26- George W. Keeton, China, The Far East and The Future, (London, Stevens & Sons Limited, 1949).
27- Harlow J. Heneman, International Affairs, "The American Political Science Review", Vol. 480, 1931.
28- Henrey Cabot lodge, The Senate and the league of Nations, (London, 1925).
29- Herbert H. Gowen , An Outline History of Japan , (New York, D. Applton, 1961).
30- Hilary Conoroy , The Japanese Seizure of Korea 1868 – 1910, (London, Oxford University Press,1962).
31- Ian H. Nish, The Anglo – Japanese Alliance, (London, 1966).
32- Inoue Mitsusada, Introduction to Japanese History Before the Meiji Restoration, 2 nd. ed.,(Tokyo, Kokusai Bunka Shinkokai, 1968).
33- Isida Ryuziro, Geography of Japan, (Tokyo, Kokusai Bunka Shinkokai, 1961).
34- J. Chal Vinson, The Drafting of the Four-Power Treaty of the Washington Conference, Journal of Modern History, Vol. 25, No. 1 (London, March 1953).
35- James L. Huffman ,Japan in world History , (New York, Oxford University press,2010).
36- James William Morley, Japan s Foreign Policy 1868-1912, (New York, Columbia University Press, 1974).
37- Jan Thomson, The Rise of Modern Asia,(London, John Murray Publishers, 1957).
38- John Whitney Hall, Japan: From Prehistory to Modern times, (Tokyo, Charles E. Tuttle Company, 1968).




39- John Whitney Hall, Twelve Doors to Japan, (New York, Mcgraw- Hill,Inc,1965).
40- Joseph M. Geodertier, A Dictionary of Japanese History, 1st.ed., (New York, Walker Weatherhill ,1968).
41- Kamei Shumsuke, Japanese See America: A century of Firsthand Impressions, "The Japan Interpreter A quarterly Journal of Social Political Ideas", Vol. XI, No.1, Spring, 1976.
42- Kenji Mahi, Japanese Politics-Geographical, (Tokyo, Perspective Foreign Press Center, 1981).
43- Kenneth G. Henshall,A history of Japan : from stone Age to super power , (New York , palgrare Mccmillan Co ,1999).
44- Kenneth Scott Latourette, The Development of Japan, (London, the Macmillan Co.,1920).
45- Kiichi Aichi, Japan's Legacy and Destiny of Change, "Foreign Affairs",Vol.48,No.1, ,(October 1969).
46- Kishimoto Koicki, Politics in Modern Japan Development and Organization, (Japan, 1980).
47- Lawrence H. Battistini, The United States and Asia, (New york, 1955).
48- Malcolm D. Kennedy , A History of Japan, (London, Weidenfeld & Nicolson, 1963).
49- Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, (London, Bristol Ltd.,1963).
50- Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan,(London, Harvard University Press, 2000).
51- Micheel T. Florinsky, Russia A history and An Interpretation, Vol.2, (New York, The Macmillan Company, 1953).
52- Mikiso Hane, Modern Japan A Historical Survey,(Untied State Press, 1986).
53- Mikiso Hane, Modern Japan, A Historical Survey, (New York, 1986).
54- Morinosuke Kajima, The diplomacy of Japan 1894-1922 , Sino – Japanes war,Vol.1.,(Tokyo,1976).
55- Mutsu Munimtsu and Kenken Roku ,A diplomatic record of the Sino- Japans War 1894-1895, (Princeton ,1982).
56- Ono Azusa, Intellectual Change and Political Development in Early Modern Japan, (London, Dickinson University Press, 1953).
57- Paul Hibbert Clyde , a history of the impact of the West on Eastern Asia,2nd.ed.,(New York , Prentice-Hall, 1952).
58- Paul Hibbert Clyed, The Far East: A History of The Impact of The West and Eastern Asia, (New york ,Prentice- Hall, 1952).



59- Payson J. Treat, Diplomatic Relations Between the United States and Japan 1895-1902, "The American Political Science Review",Vol.33,1939.
60- Peter J. Yearwood , Guarantee Of Peace : The League of Nations in British Policy 1914-1925 ,(New York ,Oxford University Press,2009).
61- R. Massan and J.Caiger, A History of Japan, (Tokyo, Tuttle Publishing, 1997).
62- Richard H. Drummoud, A History of Christainity in Japan, (Michigan, William B. Eerdmaus Publishing Co., 1971).
63- Richard Storry, A History of Modern Japan, (London, Penguin book Ltd, 1968).
64- Robert Lansing , The Big Four and Others of The Peace Conference,(New York , Houghton Mifflin Company , 1921).
65- Roger F. Hackett, Yamagata Aritomo in The Rise of Modern Japan (1838-1922), (, U.S.A., Harvard University press1971).
66- Ronald S. Anderson, Japan: Epochs of Modern Education, (Washington, U.S. Department of Health, Education and Walfare, 1959).
67- Ryusaku Tsunoda, Sources of the Japanese Tradition,(New York, Princeton University Press,1958).
68- Samul Flagg Bemis, A Diplomatic History of The United States, (New york, , 1955).
69- Seiichi Iwao, Biographical Dictionary of Japanese History, Translator Burton Watson, Printed in Japan, (New York, 1978).
70- Ssu – Yu Teng. John K. Fairbank, Chians Response to the West.A Documentary Survey, 1839- 1923, (U. S. A , Harvard University Press, 1979).
71- Stephen Hugh- Jones, the Giants of Asia. India, Pakistan, China, Japan,(London, George Allen & Unwin Ltd., 1967).
72- Tetsuo Najita, Hara Kei in the Politics of Compromise 1905-1915, (Cambridge, 1967).
73- Thomas W . Burkman , Japan and The league of Nations Empire and world order 1914 – 1938 ,(Hawaii, Hawaii University Press , 2008).
74- W. L., Langer, The Diplomacy of Imperialism, 1890 – 1902, (New York, 1951).
75- W.G. Beasley, The Japanese Experience: A short History of Japan, Berkeley, University of California Press, 1999).
76- W.G. Beasley, The Modern History of Japan, 3rd.ed., (London, Weidenfeld and Nicolson, 1984).




77- Walther Kirchner, A history of Russia, (New York, Barnes Noble, 1972).
78- Warner Levi, Modern China Foreign Policy,(Minneapolis, Minneapolis University Press,1953).
79- Westel W. Willoughby, China at the Conference: A Report, (Baltimore, Johns Hopkins,1922).
80- Westel W. Willoughby, The Sino-Japanese controversy and the League of Nations, (Baltimore, John Hopkins University Press, 1935).
81- William O. Walker III, National Security and Core Values in American History,(Cambridge, Cambridge University Press, 2009).

سادسًا: الموسوعات الأجنبية:

1- Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.1,2,34,5,6,7,8,1st.ed, (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983).
2- New Age Encyclopedia,Vol.7, 18th. ed., (Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980).
3- The New Encyclopaedia Britannica,Vol.6,15th.ed, (Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988).